معهد التخطيط القومى

سلسلة قضايا التخطيط والتنمية

(رقم268)

نحو اطار متكامل لقياس ودراسة أثر أهداف التنمية المستدامة لما بعد 2015 على أوضاع التنمية المستدامة فى مصر خلال الفترة 2016-2030

يوليو 2016

جمهورية مصر العربية – طريق صلاح سالم – مدينة نصر – القاهرة – مكتب بريد رقم 11765

A.R.E Salah Salem St. Nasr City , Cairo P.O.Box : 11765

معهد التخطيط القومي

سلسلة قضايا التخطيط والتنمية

(سلسلة علمية محكمة)

رقم (268)

نحو إطار متكامل لقياس ودراسة أثر أهداف التنمية المستدامة لما بعد 2015 على أوضاع التنمية المستدامة في مصر خلال الفترة 2016-2030

يوليو 2016

لم يسبق نشر هذا البحث أو أى أجزاء منه ، ويحظر إعادة نشره فى أى جهة قبل أخذ موافقة المعهد.

تـقـديـــــم

تعتبر سلسلة قضايا التخطيط والتنمية المصدر الرئيسي لنشر نتاج المعهد من دراسات وبحوث جماعية محكمة في مجال التخطيط والتنمية. وبحوث المعهد التي يتم نشرها في تلك السلسلة هي بحوث يتميز بها المعهد دون غيره من المؤسسات البحثية وتعتبر مرجعاً رئيسياً للباحثين من الجامعات ومراكز البحوث في مصر والدول العربية، فالمعهد به باحثين متنوعي التخصصات وهذا بدوره ينعكس على إثراء الفكر وشمولية الدراسة لأى قضية يقوم المعهد بدراستها من جوانبها وأبعادها المختلفة وخاصة الجانب الاقتصادي، الجانب الاجتماعي، الجانب البيئي، الجانب المؤسسي والجانب المعلوماتي والإحصائي.

ومنذ بدء نشر الإصدار الأول لسلسلة قضايا التخطيط والتنمية في عام 1977 وحتى الآن ومعهد التخطيط القومي يقدم للباحثين ومتخذي القرار العديد من الدراسات القيمة التي تعالج العديد من القضايا كلها تحت مظلة التخطيط والتنمية ومن أهمها: العمالة – التنمية الإقليمية – التنمية الزراعية – التجارة الخارجية – التضخم – تنمية القرى المصرية – الصناعات التحويلية – دور القطاع الخاص في التنمية – الخصخصة والإصلاح الاقتصادي - السياسات الزراعية في مصر – تخطيط الصادرات – صناعة الغزل والنسيج – آفاق الاستثمار الصناعي – التفاوتات الإقليمية للنمو الاقتصادي والاجتماعي – تخطيط الطاقة – آفاق الاستثمارات العربية – السياسات التسويقية للسلع الزراعية – الاستزراع السمكي في مصر – الصناعات الصغيرة – الإنتاجية والأجور والأسعار – سياسات اصلاح ميزان المدفوعات – تطوير مناهج التخطيط – تخطيط التعليم – السياسات القطاعية – إدارة الأزمات المهددة لاطراد التنمية – النماذج التخطيطية – التخطيط الصحي – العلاقات الاقتصادية الدولية – التنمية البشرية – التشغيل والبطالة – الحسابات القومية – اللامركزية – قضايا البيئة والموارد الطبيعية.

وبالرغم من أن المعهد دائم التطوير والتنويع فى مصادر النشر لإنتاجه العلمي إلا أن سلسلة قضايا التخطيط والتنمية ستظل أحد أهم مصادره لنشر البحوث الجماعية التي يقوم بإجرائها باحثين من المعهد، بالإضافة إلى المجلة المصرية للتنمية والتخطيط التي يصدرها معهد التخطيط القومي لنشر البحوث الفردية المحكمة للباحثين من خارج وداخل المعهد.

والله ولى التوفيق،،،

رئـيس الـمعـهـد

أ.د. عبـد الـحمـيـد سـامـى الـقـصـاص

موجز

يهدف البحث الى : طرح تصورات متكاملة حول بناء آلية منهجية لإدارة ومتابعة وتقييم مدى التقدم في تحقيق أهداف التنمية في مصر بما يدعم تنفيذ استراتيجية التنمية المستدامة : رؤية مصر 2030، في ضوء الخبرات العالمية والإقليمية، وفى ضوء خبرات الواقع المحلى. ولتحقيق هذا الهدف ناقش البحث عبر خمسة فصول مجموعة من القضايا التي تساهم في بلورة وطرح تلك التصورات وبناء الآلية المنهجية المنشودة.

فقد ناقش **الفصل الأول** بعض المراجعات في فكر التنمية تعرضت للحوكمة الجيدة، تخطيط التنمية ومفهوم الاستدامة، تغير المناخ، وخبرات التنمية البديلة، خاصة في الدول النامية، وانعكاس ذلك على تطوير فكر وخبرات التنمية والتخطيط للاستدامة في مصر.

وعرض **الفصل الثاني** خبرات المتابعة وتقييم الأثر والدعم الإحصائي المستفادة من تجربة الأهداف الإنمائية للألفية، سواء على المستوى العالمي أو المستوى المصري، كما عرض لقضايا التوازن والتشابكات بين محاور التنمية المستدامة الثلاثة الإقتصادية والاجتماعية والبيئية.

كما قدم **الفصل الثالث** استعراضا لخبرات وتجارب لإدارة ومتابعة وتقييم التنمية المستدامة ونوعية الدعم الإحصائي والمعلوماتي ذي الصلة في بعض الدول المتقدمة (كندا، وفرنسا)، والدول الصاعدة (كوريا الجنوبية، والبرازيل)، والدول النامية (تركيا، جنوب أفريقيا، وتونس).

أما **الفصل الرابع** فقد خصص للتجربة المصرية في إدارة ومتابعة وتقييم التنمية المستدامة، حيث تناول تحليل وتقييم منطلقات إدارة ومتابعة وتقييم التنمية المستدامة في مصر، وتقييم طبيعة الدعم الإحصائي المتاح، وتفاعلاتها مع آليات وخبرات الواقع المؤسسي والعملي الراهن.

وبناء على الأفكار والتصورات المطروحة في الفصول الأربعة السابقة، فإن **الفصل الخامس** قد خصص لطرح متطلبات بناء وتطوير نظام متكامل لمتابعة وتقييم أثر أهداف التنمية المستدامة في مصر حتى عام 2030، بما يستلزمه هذا النظام من عناصر تشريعية، مؤسسية، إحصائية ومعلوماتية، تكنولوجية، وبشرية تتعامل مع الجوانب الثلاثة للتنمية المستدامة : الإقتصادية، الاجتماعية والبيئية.

الكلمات الدالة : التنمية المستدامة، أهداف التنمية ما بعد مؤتمر باريس 2015، الأهداف الإنمائية للألفية، الاقتصاد الأخضر، النمو الأخضر، تغير المناخ، المتابعة والتقييم للاستراتيجيات والخطط الوطنية.

Abstract

Towards an Integrated Framework to Measure and Study The Impact of The Sustainable Development Goals post-2015 on the Sustainable Development in Egypt during the period 2016-2030

The research aims to outline an integrated approach for the management, monitoring and evaluation progress in achieving Sustainable Development Goals – SDGs, including supporting the implementation of the Sustainable Development Strategy – Egypt vision: 2030 in light of the global, regional, and local experiences. To achieve this goal the research has discussed, through five chapters, a range of issues that contribute to develop and formulate that systematic and practical approach.

The first chapter discussed some reviews and assessments of development thought regarding good governance, planning and monitoring of global initiatives for sustainability. In addition, the chapter covered issues of climate change and alternative development choices especially in developing countries and its impact on the experience of planning, monitoring, and evaluation sustainability in Egypt.

Chapter II displayed issues of monitoring, evaluation, impact assessment, and statistical support lessons learned from the experience of the Millennium Development Goals - MDGs, both at the global level and the Egyptian level. Chapter III also gave a review of the experiences of some developed countries (Canada, France), emerging countries (South Korea, and Brazil), and developing countries (Turkey, South Africa, and Tunisia). The fourth chapter discussed the Egyptian experience on management, monitoring, evaluation and statistical support regarding Egypt's Sustainable Development Strategy 2030. Based on the ideas and concepts presented in the previous four chapters, the fifth chapter was devoted to outline the suggested integrated system for managing, monitoring and evaluating the impact of sustainable development objectives in Egypt until 2030, including legislative, institutional, and statistical requirements for enhancing Egypt's sustainability.

فريق البحث

أعضاء الهيئة العلمية بالمعهد :

أ.د. محمد ماجد خشبة - الباحث الرئيس

أ.د. على نصار - مستشار البحث

أ.د. هدى النمر

أ.د. علاء الدين زهران

أ.د. خالد عطية

أ.د. أماني الريس

أعضاء الهيئة العلمية المعاونه:

أ. نهال عبد العاطي

أ. أحمد ابراهيم

من خارج المعهد:

د. نهال المغربل (نائب وزير التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري) **– مستشار البحث**

أ. أميرة علام– باحث اقتصادي – وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري

سكرتارية :

سامية عبد المنعم

المحتويات

الموضوع	الصفحة
مقدمة	1
الفصل الأول مراجعات فى فكر التنمية حول تخطيط ومتابعة وتقييم الاستدامة، وتأثيرات الرؤي البديلة للتنمية وتغير المناخ	6
الفصل الثاني من الأهداف الإنمائية للألفية الى أهداف التنمية المستدامة – خبرات مستفادة ومنطلقات جديدة للمتابعة والتقييم والدعم الإحصائي عالميا ومصريا	33
الفصل الثالث تجارب وطنية لدول متقدمة وصاعدة ونامية فى إدارة ومتابعة وتقييم استراتيجيات التنمية المستدامة	68
الفصل الرابع إدارة ومتابعة وتقييم التنمية المستدامة فى مصر، وعلاقتها بعمليات التخطيط والمتابعة والتقييم والدعم الإحصائي الراهنة	98
الفصل الخامس متطلبات بناء نظام متكامل لمتابعة وتقييم أثر أهداف التنمية المستدامة فى مصر – فى ضوء الخبرات والتجارب المحلية والعالمية والإقليمية	126
ملخص البحث	135
المراجع	142
ملحق : " تطبيق التحليل الشبكي لتقييم درجة التشابكات بين أهداف استراتيجية التنمية المستدامة – رؤية مصر 2030 – تطبيق تجريبي "	149

قائمة الجداول

اسم الجدول	الصفحة
جدول رقم (2-1): أبرز نجاحات واخفاقات تجربة الأهداف الإنمائية للألفية فى مصر	45
جدول رقم (2-2): قياس درجة توازن المحاور الثلاثة (الاقتصادي /الاجتماعي/ البيئي) فى كل هدف من أهداف التنمية المستدامة	49
جدول رقم (2-3): توزيع مؤشرات الاقتصاد الأخضر ضمن مجموعات مؤشرات التنمية المستدامة	56
جدول رقم (2-4): إطار مقترح لأهم مصادر وأدوات البيانات ذات الصلة بأهداف التنمية المستدامة	65
جدول رقم (2-5): أهم أوجه الاختلاف بين البيانات التقليدية والبيانات الكبيرة	67
جدول رقم (3-1): أشكال وأطر مؤسسية لإدارة وحوكمة ومتابعة وتقييم التنمية المستدامة فى بعض دول العالم المتقدمة والصاعدة والنامية	74
جدول رقم (3-2): الإطار المنهجي للاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة 2010-2013- فرنسا	80
جدول رقم (3-3): الأهداف الثلاثة الرئيسة، والتوجهات العشرة للسياسات للتحول نحو النمو الأخضر فى كوريا الجنوبية	82
جدول رقم (4-1): الأبعاد والأهداف الاستراتيجية الفرعية ومجالات عملها بوثيقة الاستراتيجية	110

قائمة الأشكال

اسم الشكل	الصفحة
شكل رقم (1-1): دور الثقافة والوعى والقيم والأدوات الناعمة وتشابكاتها فى إطار عملية التخطيط الوطنى للاستدامة	15
شكل رقم (1-2): التغيرات في مفهوم المتابعة والاحتياج الى تشابكات مؤسسية فاعلة	18
شكل رقم (1-3): العلاقة بين التغيرات فى النسق الاجتماعي كمحددات للتنمية وبين المتغيرات الأخرى الإقتصادية / البيئية ومتغيرات الحوكمة فى إطار عملية التخطيط الوطنى للاستدامة	22
شكل رقم (2-1): قياس الترابط بين أهداف التنمية المستدامة العالمية باستخدام تحليل الشبكات	53
شكل رقم (2-2): توزيع مؤشرات التنمية المستدامة على مجالات الاهتمام الرئيسة	56
شكل رقم (3-1): إطار مؤسسي مقترح لإدارة التنمية المستدامة فى مصر	72
شكل رقم (3-2): هيكلية اللجنة الرئاسية للنمو الأخضر – كوريا الجنوبية	84
شكل رقم (3-3): مستويات ومفاهيمية نظام الإدارة بالنتائج لحومة جنوب إفريقيا	94
شكل رقم (4-1): رؤية ورسالة وأهداف وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري	99
شكل رقم (4-2): هيكل قطاع إعداد ومتابعة خطط التنمية – وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري	101
شكل رقم (4-3): توصيف نظام المتابعة بوزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري	104
شكل رقم (4- 4): المكونات الأساسية لاستراتيجية التنمية المستدامة – مصر 2030	109
شكل رقم (4-5): مستويات المتابعة والرقابة لاستراتيجية التنمية المستدامة – مصر 2030	113
شكل رقم (5-1): مقترح إدارة ومتابعة وتقييم استراتيجية التنمية المستدامة فى مصر	132

مقدمة

بانقضاء مرحلة الأهداف الإنمائية للألفية MDGs برعاية الأمم المتحدة في عام 2015، تدخل دول العالم، وبينها مصر، حقبة جديدة من التوجهات والأهداف التنموية العالمية المشتركة لما بعد 2015 محورها استدامة التنمية وتجسدت فى (**أهداف التنمية المستدامة 2030-SDGs**) التي توافقت الحوارات العالمية والإقليمية والوطنية، برعاية الأمم المتحدة فى سبتمبر عام 2015 على بلورتها في شكل 17 هدفا رئيسا يرتبط بها 169 هدفا فرعيا. وقد كانت تداعيات ومخاطر تغير المناخ من العوامل الأكثر تأثيرا في الحوارات العالمية والإقليمية التحضيرية لأهداف التنمية المستدامة الجديدة.

وكما خاضت مصر، مثل دول العالم الأخرى، تجربة الأهداف الإنمائية للألفية حتى عام 2015، فإن المخطط، ممثلا في وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري بالتعاون مع معهد التخطيط القومي، يسعى لتوظيف الخبرات المستفادة من تجربة الأهداف الإنمائية المنقضية كمدخلات لتعزيز وتحسين فرص الإنجاز التنموي لمصر، ومواجهة التحديات الداخلية والخارجية في إطار تجربة أهداف التنمية المستدامة الجديدة حتى عام 2030.

وقد تماهى المخطط الوطنى مع التوجه العالمي نحو التنمية المستدامة بإطلاق:" **استراتيجية التنمية المستدامة / رؤية مصر 2030**" للحوار المجتمعي في شهر فبراير عام 2016، واعتبارها الإطار الاستراتيجي طويل الأجل للتنمية الشاملة في مصر حتى عام 2030، وهو الإطار الذى يأخذ في الاعتبار، حسب مقدمة وثيقة الاستراتيجية الوطنية، التناسق والاتساق بين أهداف التنمية المستدامة الوطنية ونظيرتها العالمية (الأممية).

1. مشكلة البحث :

في سياق إطلاق (**استراتيجية التنمية المستدامة : رؤية مصر2030**)، فإن هناك لدى المخطط العديد من الاعتبارات والإشكاليات الموضوعية من بينها استكمال تقدير وتحديد أولويات التنمية الوطنية الاستراتيجية المتوافق عليها من جهة، وحدود التوافق أو الفجوات بين أهداف التنمية

المستدامة الوطنية وأهداف التنمية المستدامة العالمية من جهة أخرى. بالإضافة الى متابعة تطور المتغيرات حول المستقبل العالمي والإقليمي المؤثرة على التنمية الوطنية.

بالإضافة الى ذلك، تبرز إشكالية هامة تتمثل في الحاجة الى توفير آلية وطنية مستقرة وفعالة لمتابعة وتقييم أثر استراتيجية التنمية المستدامة الوطنية، والتي تستوعب أهداف وغايات نظيرتها العالمية في طياتها، على مجمل أوضاع التنمية في مصر، كذلك قياس وتقييم أثر السياسات والإجراءات المتبعة لتحسين الاستدامة في مصر على أوضاع وجوانب التنمية في مصر بشكل عام. كما يفترض أن تساعد تلك الآلية المقترحة في تشخيص الفجوات واستخلاص الخبرات واقتراح التصحيح المناسب في الخطط والسياسات والإجراءات والمبادرات والمشروعات عبر مراحل وخطط تنفيذ الاستراتيجية حتى عام 2030.

وترتبط تلك الإشكالية التي تركز عليها الدراسة، بدور الأجهزة المعنية بصورة مباشرة وغير مباشرة بقضايا المتابعة وتقييم الأثر لاستراتيجيات وخطط التنمية في مصر خاصة : وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، بنك الاستثمار القومي، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، معهد التخطيط القومي، وغيرها. كما ترتبط بمتغيرات أخرى تشريعية ومؤسسية وتكنولوجية وبشرية متعددة، كما ستطرح الدراسة.

2. أهمية البحث.

تتأكد أهمية البحث في ضوء الاعتبارات التالية :

أ. **تجاوب مصر مع الحركة الدولية والإقليمية المعنية باستدامة التنمية،** ومنها المشاركة على أعلى مستوى في قمة نيويورك للتنمية المستدامة – سبتمبر 2015، وقمة تغير المناخ في باريس – نوفمبر 2015، والمشاركات ذات الصلة عربيا وأفريقيا، وما يرتبط بهما من دراسات وأعمال وحوارات وتحضيرات شاركت فيها العديد من المؤسسات الرسمية التنفيذية والإحصائية، والجماعات المدنية المصرية.

ب. **الاهتمام المتزايد بقضايا : إدارة وحوكمة، ومتابعة وتقييم وقياس أثر الاستراتيجيات الوطنية والعالمية على السواء،** وذلك في ضوء خبرات وفكر التنمية في العالم، بما

في ذلك خبرات تقييم تجربة الأهداف الإنمائية للألفية، وأثر ذلك على عمليات وآليات ونشاط التخطيط والمتابعة، والانعكاس على الأداء التنموي للدولة بوجه عام.

ت. **الاهتمام باستخدام حزم المؤشرات لقياس وتقييم الأداء التنموي**، وما يرتبط بها من قضايا مفاهيمية وعملية، خاصة ما يتعلق بنوعية وشمول الدعم الإحصائي والمعلوماتي والعلمي والنظري اللازم لتمكين القياس، ومدى توافر القدرات البشرية والتكنولوجية والتنسيقية اللازمة.

ث. **تشابك قضايا البحث مع أطراف متعددة تخطيطية واحصائية وتنفيذية**، ومنها وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، بنك الاستثمار القومي، وزارة البيئة، المجالس العليا بأنواعها، وكذلك مستوى المحافظات المصرية، والمؤسسات العلمية والبحثية والاستشارية المعنية.

ج. **دور معهد التخطيط القومي في دعم عملية التخطيط والمتابعة والتقييم**، بما يتطلبه ذلك من مراجعة المعارف العالمية والإقليمية ذات الصلة، ومراجعة الخبرات والواقع الوطنى من خلال الحوار المباشر مع الأطراف المعنية، وتقديم استشارات وخبرات وبدائل للحركة والتصرف ذات الصلة أمام المخطط ومتخذ القرار تجاه الواقع المحلى والعالم الخارجي على السواء.

3. أهداف البحث :

يهدف البحث الى : طرح تصورات متكاملة حول بناء آلية منهجية لإدارة ومتابعة وتقييم مدى التقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة بما يدعم تنفيذ استراتيجية التنمية المستدامة : رؤية مصر 2030، في ضوء الخبرات العالمية والإقليمية، وفى ضوء خبرات الواقع المحلى. ولتحقيق الهدف المشار اليه، يسعى البحث الى تحقيق الأهداف الفرعية التالية :

أ. **مراجعات في فكر التنمية حول المبادرات العالمية لتخطيط ومتابعة الاستدامة، وخبرات التنمية البديلة** خاصة في الدول النامية، ودور تغير المناخ، وانعكاس ذلك على فكر وخبرات التنمية في مصر.

ب. **عرض خبرات المتابعة وتقييم الأثر والدعم الإحصائي المستفادة من تجربة الأهداف الإنمائية للألفية**، سواء على المستوى العالمي أو المستوى المصري.

ت. **عرض خبرات عالمية وقطرية لإدارة ومتابعة وتقييم التنمية المستدامة ونوعية الدعم الإحصائي والمعلوماتي ذي الصلة**، مع التركيز على بعض خبرات الدول المتقدمة (كندا، فرنسا)، والصاعدة (كوريا الجنوبية، والبرازيل)، والنامية (تركيا، جنوب أفريقيا، وتونس).

ث. **تقييم منطلقات إدارة ومتابعة وتقييم التنمية المستدامة في مصر، وطبيعة الدعم العلمى والمعرفي والإحصائي المتاح**، وتفاعلاتها مع آليات وخبرات الواقع المؤسسي والعملي الراهن.

ج. **طرح متطلبات بناء وتطوير نظام متكامل لمتابعة وتقييم أثر أهداف التنمية المستدامة في مصر حتى عام 2030**، بما يستلزمه من عناصر تشريعية، مؤسسية، إحصائية ومعلوماتية، تكنولوجية، وبشرية، مع اعتبار ثلاثية الاقتصاد والمجتمع البيئة.

4. منهجية البحث :

يعتمد البحث على منهجيات متعددة، تشمل :

أ. **المنهج الوصفي التحليلي** : ويعتمد على قراءة وفهم الواقع العالمي والمحلى بخصوص خبرات إدارة ومتابعة وتقييم التنمية المستدامة، والقدرات الإحصائية والمعلوماتية المساندة اللازمة، وذلك من خلال عرض وتحليل المعارف والبيانات المتاحة ذات الصلة.

ب. **دراسة الحالة** : لتوصيف وتحليل حالة الأوضاع والقدرات ذات الصلة بإدارة ومتابعة وتقييم التنمية المستدامة بوزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، بما فيها نظم المعلومات وقواعد البيانات والمؤشرات ذات الصلة.

ت. **حوار تفاعلي فى مقابلات شخصية، وعامة** : مع الأطراف ذات الصلة، خاصة الممارسين في الواقع العملي فى : وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. بجانب الاجتماعات المفتوحة لمناقشة دور معهد التخطيط القومي وتقييم منهجية المتابعة التخطيطية (فبراير – مارس 2016) بمقر المعهد.

5. الإضافات المتوقعة من البحث :

أ. **تحسين قدرات، وتمكين وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري**، من متابعة وتقييم آثار أهداف التنمية المستدامة العالمية لما بعد 2015 في تفاعلها مع أهداف التنمية المستدامة الوطنية وأوضاع التنمية في مصر بوجه عام من خلال آلية منهجية فعالة للتقييم والتصحيح المتتابع.

ب. **تمكين المخطط ومتخذ القرار من طرح اقتراحات وتدابير**، وسياسات لتعزيز جوانب القوة ومعالجة جوانب الضعف في حالة التنمية المستدامة في مصر بصورة دورية عبر الفترة 2016-2030.

ت. **تحسين حوكمة وإنفاذ الاستدامة الوطنية** من خلال تطوير النظم المساندة لدعم الاستدامة ومنها : ترتيب الأولويات التشريعية، نظم الإحصاء والمعلومات ودعم القرار اللازمة، النظم الإدارية والتنظيمية، نظم التدريب وتأهيل الموارد البشرية المعنية، بلورة قوائم مناسبة من المؤشرات الواضحة على مستوى القطاعات والمحليات. بالإضافة الى تفعيل مقترحات التعاون الخارجي العربى والإقليمي والدولي.

ث. **تطوير أدوار فاعلة لمعهد التخطيط القومي**، في الفكر والتعامل الاستراتيجي طويل الأجل مع التحولات في قضايا الاستدامة وتغير المناخ والعولمة والعلاقات الإقليمية.

الفصل الأول

مراجعات فى فكر التنمية حول تخطيط ومتابعة وتقييم الاستدامة، وتأثيرات الرؤي البديلة للتنمية وتغير المناخ

تعبر " التنمية" عن عملية تعبئة لكافة إمكانات كل دولة لتحقيق أهداف لمجمل المجتمع وفئاته، أما اسباغ وصف المستدامة على التنمية فيشير الى أنها لا تقبل التوقف أو التراجع أمام أخطاء التخطيط ومفاجآت النظام الأيكولوجي، والضغوط على الموارد، وتهميش حق الأجيال التالية.

وقد تجاوبت مصر بفعالية مع الحركة الدولية بخصوص الأهداف الإنمائية للألفية، وأهداف التنمية المستدامة، وتغير المناخ، بما فى ذلك التحضير والتنسيق فيما يجب أن يتخذ من سياسات سواء، فى مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة – نيويورك / سبتمبر 2015 وما صاحبها من حوارات، وفى مؤتمر باريس لتغير المناخ – ديسمبر 2015.

كما راكم العالم منذ اطلاق الأهداف الإنمائية للألفية والتحول نحو التنمية المستدامة العديد من الخبرات التي قدم بعضها معارف هامة لدعم التنمية، وجاء بعضها الآخر متجاهلا تحولات هامة حدثت فى البلدان النامية والفقيرة وارهاصات " التنمية البديلة" فى تلك البلدان.

يقع الفصل الحالي فى ثلاثة مباحث، حيث يعرض **المبحث الأول** لنظرة مفاهيمية موجزة عن حوكمة وإدارة ومتابعة وتقييم التنمية المستدامة، ويتناول **المبحث الثاني** فكر التنمية فى علاقته بتخطيط وتقييم الاستدامة والرؤي البديلة المطروحة من العالم النامي، كما يلقى **المبحث الثالث** الضوء على التغيرات الجوهرية التي أحدثتها قضايا تغير المناخ فى تخطيط ومتابعة وتقييم الاستدامة فى بلدان العالم المختلفة.

المبحث الأول : نظرة مفاهيمية موجزة حول حوكمة ومتابعة وتقييم التنمية المستدامة.

المبحث الثاني : فكر التنمية وتخطيط ومتابعة الاستدامة فى ضوء رؤى بديلة من العالم النامي.

المبحث الثالث : تغير المناخ ، وحقائق جديدة مؤثرة فى تخطيط ومتابعة وتقييم الاستدامة.

المبحث الأول

نظرة مفاهيمية موجزة حول حوكمة ومتابعة وتقييم التنمية المستدامة

هناك اهتمام منذ عدة عقود بقضايا الحوكمة والمتابعة والتقييم سواء فى فكر التنمية، أو تطبيقاتها العملية فى دول العالم المختلفة، لكن التجارب الإنمائية العالمية الأخيرة بدءا من الأهداف الإنمائية للألفية ثم أهداف التنمية المستدامة أعطت أبعادا إضافية لكثير من المفاهيم والمصطلحات والمدلولات فى هذا الخصوص، والتي نلقى الضوء عليها باختصار.

أولا : أبعاد هامة فى حوكمة / إدارة التنمية المستدامة : يشير البنك الدولي[1] الى تعريف الحوكمة على أنها " مجموعة التقاليد والمؤسسات التي عن طريقها تمارس السلطة فى أية دولة، وتشمل اختيار الحكومات، الرقابة وتدوير السلطة، القدرة على تنفيذ السياسات العامة واحترام المواطنين، وحالة المؤسسات التي تدير تفاعلات المواطنين الإقتصادية والاجتماعية فيما بين بعضهم البعض".

وتمثل الحوكمة عنصر أساسي فى التنمية طويلة الأجل (المستدامة)، خاصة فى ضوء خبرات تجربة الأهداف الإنمائية للألفية – MDG، وغيرها من المبادرات العالمية التي تعثرت نتائجها الى حد كبير نتيجة فقر أو غياب الحوكمة والإدارة الرشيدة خاصة فى البلدان النامية. (يعرض الفصل الثاني تفصيلا لخبرات تجربة الأهداف الإنمائية). وتشير تقارير حديثة الى اتصال الحوكمة بالتنمية المستدامة بصورة مباشرة على اعتبار أنها تتناول كافة أوجه الحياة والنشاط فى المجتمع : الإقتصادية، الاجتماعية، والبيئية، وأن أفضل بناء للحوكمة يتضمن المزج بين الأهداف الوطنية، وحد أدنى من التحسين المستمر، والإجماع على أن الحوكمة الجيدة، أو (الحوكمة الجيدة الكافية – Good enough Governance) تمثل عنصرا حاكما فى التنمية، وهو ما دعا البعض لاعتبارها أحد أهداف التنمية المستدامة [2].

[1].WB.(2014),Worldwide Governance Indicators:www.info.worldwide.org.
[2].David Hulme et. Al.(2014),Governance as a global development goal : setting measuring and monitoring post 2015 development agenda.pp.3-6.

وقد اعتبرت (جنوب أفريقيا) بالفعل الحوكمة كمظلة أو إطار عام وقاسم مشترك فى أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة الإقتصادية، الاجتماعية والبيئية. (يعرض الفصل الثالث لتجربة جنوب أفريقيا).

وتظهر الحوكمة فى التنمية المستدامة على مستويات متعددة :

1. **حوكمة التنمية المستدامة عالميا** – SD /Global Governance: وتشير الى شبكة المؤسسات، الآليات، الأعراف، والسياسات التي تميز العمليات الدولية، العلاقات الوسيطة بين الأطراف المعنية بالتنمية المستدامة. وقد وفرت هذه الشبكة خلال السنوات الماضية إطارا للتفاعل والحوار لتحديد تحديات الاستدامة العالمية، وتمكين متخذي القرار وصناع السياسات عبر العالم من مواجهة تلك التحديات من خلال التعاون، والتنسيق، والدعم، وبناء القدرات، وتبادل المعلومات والمعرفة. وتقدم أهداف ومؤشرات التنمية المستدامة أطرا استرشاديه لتفعيل الحوكمة المذكورة لإنجاز أهداف التنمية المستدامة ورفع التقارير بشأن ذاك الإنجاز الى الأمم المتحدة. كما تتولى مؤسسات الأمم المتحدة المعنية متابعة وتقييم هذا النوع من الحوكمة أو الإدارة الفعالية للتنمية المستدامة عبر العالم خاصة من (المنتدى السياسي الأعلى للتنمية المستدامة – HLPF)*.
2. **حوكمة التنمية المستدامة اقليميا** – SD /Regional Governance: وهى التي تتم بخصوص التنمية المستدامة على مستويات التجمعات الإقليمية المختلفة مثل : الاتحاد الأوروبي، الاتحاد الأفريقي، جامعة الدول العربية، وغيرها. وقد أعد الاتحاد الأوروبي بالفعل استراتيجية أوروبية للتنمية المستدامة فى عام 2001، وتم تطويرها وتجديدها عام 2006. (يراجع تجربة فرنسا – الفصل الثالث).
3. **حوكمة التنمية المستدامة وطنيا –** SD/National Governance: وهى تتفاوت من بلد الى أخرى، ويساهم البنك الدولي[1] بقوة فى بناء ومناقشة مؤشرات الحوكمة ويصدر بشأنها تقارير دولية، ويصنفها البنك فى 6 مجموعات نوعية من حزم المؤشرات : حرية والتعبير والمساءلة، الاستقرار السياسي وغياب العنف، فعالية الحكومة، جودة النظم الإدارية والتنظيمية، حكم وانفاذ القانون، وضبط الفساد.

[1].WB ,op. cit., www.info.worldwide.org.

*High-Level Political Forum on Sustainable Development - HLPF

وعلى المستوى الوطنى، تبرز تقسيمات فرعية أخرى للحوكمة سواء على مستوى المحليات (الأقاليم، الولايات، المحافظات وغيرها)، أو القطاعات، أو على مستوى القضايا والموضوعات.

وتجدر الإشارة فى هذا الخصوص، أن الحوارات العالمية حول الحوكمة ودور الدولة سوف تستمر وتتصاعد فى ضوء التطورات العالمية المتسارعة، ومن بينها التطورات الإنمائية. وسوف تظل متغيرات الهوية والانتماء والتراث الحضاري والتمايز الثقافي مطروحة بقوة على المفكرين والباحثين للبحث عن المؤشرات المناسبة للتعبير عنها فى إطار مؤشرات حوكمة وإدارة التنمية المستدامة، الى جانب قضايا الأمن، والتشابكات، والفقر والأداء الاجتماعي، وغيرها [1].

ثانيا : أبعاد هامة فى متابعة وتقييم التنمية المستدامة – ودور تقييم الأثر : يلعب المتابعة والتقييم فى التنمية المستدامة دورا حاسما على محورين أساسيين هما : المساءلة، والتعلم، حيث تقدم نتائجهما خبرات هامة لأصحاب المصلحة والمعنيين، ومتخذي القرارات وصناع السياسات صورة واضحة حول مدى كفاءة تخصيص واستغلال الموارد، كما تولد معارف وخبرات جديدة حول طبيعة التدخلات اللازمة للتصحيح ومراجعة وتطوير التخطيط والموازنة والسياسات [2].

ويشغل تقييم (**الأثر – Impact**) حيزا كبيرا من الاهتمام فى تقييم التنمية المستدامة نظرا لطبيعتها المستقبلية طويلة الأجل، من حيث أنه تقييم يركز على (**النتائج – Outcomes**) وعلى (**التغيير – Change**)، الذى يحدث على الأجل الطويل. ويهدف هذا النوع من التقييم الى التعرف على (التغيير) فى حياة البشر، المجتمعات، المؤسسات، القطاعات، المحليات على الأجل الطويل،

---

[1]. للمزيد من الأفكار والخبرات حول ذلك ، يراجع :

- D. Joshi et al.(2015).Improving governance for the post 2015 Sustainable Development Goals :scenario forecasting the next 50 years, School of International Studies. Geneva.

[2]. للمزيد حول ذلك ، والمراحل الأساسية فى إدارة التقييم ، يراجع :

-WB-IEG (2015),Managing evaluation : A how to guide for managers and commissioners of evaluation.pp. 7-10.

وتحليل التأثيرات الإيجابية أو السلبية، الرئيسة أو الثانوية طويلة الأجل الناتجة عن تدخل تنموي مباشر، أو غير مباشر، مقصود أو غير مقصود [1].

وتظل التحديات الرئيسة مرتبطة بنجاح توطين آليات تقييم الأثر على المستويين الوطنى والقطاعي، وحتى على مستوى القضايا أو المواضيع أو الاستراتيجيات الفرعية، وتكامل هذه الآليات ضمن نظام أو نظم المتابعة والتقييم الوطنية الرئيسة التي تعتبر المصدر الرئيس لبيانات تقييم الأثر، وكذلك التكامل مع نظم الموازنة العامة والتمويل، وقد حققت بعض الدول نجاحا ملموسا فى إدراك هذا النوع من التكامل ومنها على سبيل المثال كولومبيا [2].

كما أنه من الأهمية بمكان، خاصة فى الدول النامية، إعداد أدلة منهجية لتقييم الأثر بالجهات المعنية ضمن برامج لبناء وتطوير القدرات، واختيار المعايير المناسبة، وتقدير التكلفة، وتحديد المسؤوليات، وشكل العلاقات المؤسسية، وغيرها [3].

وقد أخذت مصر بنهج تقييم الأثر فى استراتيجية التنمية المستدامة – 2030 [4]، من خلال آلية تقييم ثلاثية الأبعاد تركز على تقييم المدخلات، المخرجات والنتائج، كما أخذت (جنوب أفريقيا) بذات التوجه (كما يعرض الفصل الثالث).

---

[1]. والاهتمام بقياس الأثر ليس حديثا ، فهو اهتمام قديم يتجدد فى فكر وتطبيقات إدارة وتقييم التنمية ، يراجع :

- WB-IEG(2009), Institutionalization impact evaluation within framework of a monitoring and evaluation system.pp.9-11.

[2]. ibid., p p.14-17.س

[3]..ibid., p p.20-34.

[4]. استراتيجية التنمية المستدامة – رؤية مصر 2030.

المبحث الثاني

فكر التنمية وتخطيط ومتابعة الاستدامة فى ضوء رؤى بديلة من العالم النامي

يلقى هذا المبحث الأضواء حول مفهوم الاستدامة فى فكر التنمية، كما يلقى الضوء على شروط تضمين الاستدامة فى محتوى التخطيط الكلى، مع التأكيد على قضية الشمول.

أولا : إضاءات حول الاستدامة فى فكر التنمية :

يطلق على التنمية لفظ " **مستدامة**"، من قبيل أنها لا تقبل التوقف أو التراجع أمام أخطاء التخطيط، ومفاجآت النظام الإيكولوجي، وتصاعد الضغوط من السكان على الموارد، مع استنزاف إضافي للموارد واهمال حاجات الأجيال المتعاقبة. وقد جاءت المبادرة العالمية لأهداف التنمية المستدامة 2016-2030، وما يرتبط بها من مؤشرات ومعايير، تالية لتجربة الأهداف الإنمائية للألفية 2000-2015، جاءت هذه المبادرة فى جانب منها تعبيرا عن تراكم خبرات التنمية، وجاءت فى جانب آخر منها متجاهلة ما حدث فى البلدان النامية والفقيرة، حيث لم توجه الاهتمام الكافي لبعض المتغيرات، ومن بينها :

- دور المتغيرات الاجتماعية الثقافية وتمايزات الهوية.
- تهميش الأخطاء وسوء التعبير وانخفاض الشمول فى أدوات التخطيط.
- تجاهل أثر الدورات الاقتصادية الرأسمالية على الفئات الهشة والمهمشة بالبلدان النامية.
- تجاهل عجز آليات الرأسمالية والحركة الليبرالية عن حل مشكلات بيئية واجتماعية.
- تجاهل خبرات وتجارب التنمية فى بلدان نامية، وحركات عبر العالم فى إطار ما يسمى " التنمية البديلة"، والتي أثبتت نفسها فى الانتقاء من التكنولوجيا والتطوير المحلى والتمايز الثقافي، بل وصل بها التجاهل إلى تنميط شديد فى المعايير والمؤشرات[1].

[1] لم تنسى هذه الحركة المعاصرة الآن لمؤشرات التنمية المستدامة أن تشير إلى أن الباب مفتوح للاهتمام بالظروف الخاصة للبلد المعنى ومرحلته التنموية. وتبقى هذه فقط لإبراء الذات، فالآلية الجديدة تعمل وتتجاهل، من خلال الطرح الفكري وتجاوز الخبرات السابقة، ومن خلال المساعدات الدولية والتمويل للقضاء على التمايزات والإرث الثقافي، حتى تنشر الأسباب التاريخية التخلف.

ولإلقاء الضوء على بعض الحقائق السابقة، نشير الى أن الجهود العالمية الفردية مازالت تجتهد حتى الآن فى تدقيق وتطوير مصطلح الاستدامة منذ صدور التعريف الناتج عن اجتماع لجنة برونتلاند 1987، الذى يؤكد على عدم التقصير فى حقوق الأجيال التالية فى كل جهد تنموي. كما نجد فى جهد العديد من المنظمات الدولية (UNEP, IUCN, WWF) إشارات متعددة الى أن تعبيرات مثل التنمية المستدامة، والنمو المستدام، والاستخدام والاستهلاك المستدام كلها تصبح نفس المحتوى والقصد طالما أضفنا كلمة الاستدامة. وضمت التعليقات والدراسات العلمية التأكيد على أن الاستدامة ممكنة بتكامل الشروط وشمول السياسات، فالسياسات الاجتماعية /السياسية هي ضمانات للتوجه للعدالة وإشباع الحاجات والاقتصاد الدافع للإبداع والمتعايش سلميا مع البيئة.

كما أن (**الاستدامة**) فى جوهرها تعنى الاستمرار حيث أن المدخلات المادية لا يمكن أن تكون بلا حدود أو خالدة، وعلينا بالتعامل الرشيد مع ما سمحت لنا الطبيعة بتجدده منها [1]. كما أن الرأسمالية قد تنسى مع سعيها للربح مؤشرات الاستدامة، اذن فعلينا بالدولة ونظم الحكم والإدارة والمؤسسات لتتدخل فى مسيرة آليات السوق الحرة (من نوع دعه يفعل)، وعلينا بالرقابة على نقل التكنولوجيا. كما أثبتت التجارب أن الاقتصادات بالدول النامية وغيرها قد تعانى من ازدواجية مؤسسية قطاعية، وتباينات فى التكنولوجيا المستخدمة، وتناقضات بين المواقع والأقاليم، وخلافات ثقافية فى نظم القيم. إذن فعلينا وضع مؤشرات (أهداف ومعايير وسياسات) للاستدامة تتعامل مع مستوى الوحدات والقطاعات والمناطق بما يتسق معها من مؤشرات، ودون نسيان الدور الهام للقيم والسلوكيات.

وقد ظل الاعتماد على تعريف لجنة بورنتلاند حتى طور فى 2006 و2011، ليتضمن توجيه الأنظار الى مزيد من الأبعاد فى فكر التنمية بخصوص الاستدامة، ومن أبرزها [2]:

- **حقوق الأجيال التالية فى الحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية**، وهو من أهم المطالب فى التعريف بالتنمية المستدامة، مقارنة بما سبق فى التعامل الأكبر مع البيئة، والتركيز فى ذلك على قضايا من قبيل علاج تدهور البيئة والتخلص من الملوثات. وغيرها.

[1].The university of reading-ECIFM.(www.ecifm.rdg.ac.uk.)

[2] R.Emas, (2015) , The Concept of Sustainable Development Definition and Defining Principles", Series for CSDR.pp.1-3.

- **أهمية الترابط والاستقرار لما يجمع بين الاقتصاد والبيئة،** وهذا ممكن فقط من خلال الدمج مع الأبعاد الاجتماعية، والتوسع فى فهم الاقتصاد السياسي للنشاط الاقتصادي، وأخذ كل هذه الهموم الاقتصادية / البيئية / الاجتماعية فى الاعتبار، وبدمج هذه الأبعاد أو الهموم فى كل نشاط لاتخاذ القرار وصناعة السياسات العامة.
- **أهمية الاستراتيجيات بعيدة المدى لدعم الاستدامة،** للتعامل مع، واستيعاب، مخاطر وتداعيات الدورات الإقتصادية فى النظم الرأسمالية، العولمة وتقسيم العمل الدولي، كذلك تضمن تلك الاستراتيجيات بصور عملية حقوق الأجيال التالية فى التنمية.
- **دور الإبداع والابتكار وإطلاق الحريات فى تعزيز الاستدامة،** والاهتمام بصورة أكبر بدور المتغيرات الاجتماعية فى تحريك التنمية.
- **الاهتمام بدور الدولة، وخبرات تجارب التنمية البديلة،** فالخصخصة وتحرير التجارة لم تعد الغايات الأسمى ولكن دور مختلف وأكثر حوكمة للدولة لدعم الاستدامة. كما أن خبرات التنمية فى العالم النامي فى جنوب شرق آسيا وغيرها تعطى الكثير من الدروس للمرحلة القادمة. (وسنعرض لذلك لاحقا فى هذا الفصل)

ثانيا : شروط تضمين الاستدامة فى محتوى التخطيط الكلى، والتأكيد على قضية الشمول:

بعد الاستعراض السابق للتطور فى فكر التنمية والاستدامة، يبقى معنا دائماً السؤال الهام: فى انطلاقنا لبلورة استراتيجية التنمية المستدامة فى مصر، وماذا أخذنا فى اعتبارنا من فكر وخبرات التنمية التي توافرت عبر نصف قرن من الزمان؟، فالرؤية / الاستراتيجية ماهي إلا موضوع فى فكر ومناهج التخطيط. والتخطيط ما هو إلا نشاط ووسيلة فى مجمل التنمية. فهل راعينا هذا السؤال؟، هذا ما سنحاول الإجابة عليه تاليا.

فى البداية، يمكن تلخيص مقومات التنمية المستهدفة للاستدامة فى منهجية التخطيط الكلى على النحو التالى :

1. **ضمان تواصل عملية التنمية،** فالتنمية عملية متصلة وحياتية، وليست مؤقتة أو عابرة، مع أهمية انتظام فى القرارات وتعديلها.

2. **مناقشة بدائل/سيناريوهات مختلفة للاستراتيجية**، تعبر عن المرونة واحتمال تبدل القوى السياسية، وتصاغ أخذا فى الاعتبار الانتقال من بديل لآخر أثناء المسيرة.
3. **توفير مهارات وفكر وتنظيمات ومؤسسات**، خاصة فى المواقع والخدمات ذات الصلة المباشرة بالمواطنين.
4. **تطوير التعليم**، فى المحتوى، وليس الشكل والاعداد فى منتجه.
5. **جماعية العمل والعقل والمشاركة الفعالة**، وذلك لا يتحقق فى كل تنظيم مجتمعي أو إنتاجي، أو فى كل مؤسسة تعليمية، فالجماعية تتصل بتحرر الإنسان وتطوير الإدارة والمشاركة فى اتخاذ القرار.
6. **التوظيف المستمر للتقدم فى المعارف لحل المشكلات**، حيث توظف قدرات البحث العلمى والتطوير التكنولوجي لتفكيك أية تناقضات، وتعميق الارتباط بين ما هو اقتصادي، وتكنولوجي، ومعلوماتي، وقيمي، وبيئي، وإنساني فى مجمل منظومة التخطيط. كما يجب أن يمتد الحوار المجتمعي إلى متابعة الاستراتيجية، وأن لا يتوقف عند وضع الاستراتيجية فقط.
7. **توافر قدراً من تكامل الوعاء الثقافي العام**، حيث تلعب الثقافة، بعد ثورتين فى حالة مصر، دورا محوريا فى بلورة توجهات الثورة والعائد المتوقع من تحولاتها فى المجتمع اقتصاديا واجتماعيا. كما يلعب التخطيط الثقافي دورا هاما فى تعزيز استدامة التنمية وتعظيم عائد الارتباطات الدولية، وتعزيز مشاركة المواطن، والربط بين الآليات الديمقراطية من ناحية، وما قد نتوقعه من عائد تنموي واستقرار مجتمعي من ناحية أخرى.

وتجدر الإشارة فى هذا الخصوص، الى أن الاقتصاد الوطنى يبدأ وينتهى بمجموعات من المستهلكين والمنتجين والمغامرين والمبدعين، وهى مجموعات يمكن تمييزهما بميول وأحلام وقواعد للسلوك تجاه المجتمع والبيئة. وهنا قد تفشل النظريات الاقتصادية، ويتعثر النمو الاقتصادي إذا انتظر طويلاً أن يكون الوعاء الثقافي للمجتمع متجانساً بقدر الإمكان، ونمت للدولة إبداعات ثقافية ومواقف ومواثيق قانونية وأخلاقية. أى قد يكون – فى وقت ما – التباطؤ الاقتصادي وأزماته سببه أن مجمل المنظومة المجتمعية تفتقد الدافعية والمبادرة التي تحملها الإبداعات الثقافية عادة. (راجع الشكل التالى : 1-1)

شكل رقم (1- 1): دور الثقافة والوعى والقيم والأدوات الناعمة وتشابكاتها فى إطار عملية التخطيط الوطنى للاستدامة*

	الإنتاج	المستهلك	منظمات دولية	جماعات عمل أهلي دولي ومحلى	الثقافة الوعى/ القيم والأدوات الناعمة	الحكومة
الحكومة ←	السياسات العامة، موضوعات الملكية، إتاحة المعلومات والخدمات والتعليم، دعم البحث والتطوير	سياسات التوظيف، والضرائب، والبنية التحتية، والرعاية الاجتماعية، والقطاع العام.	الوعى البيئى، ومسئولية متبادلة، مساعدة فى الأمن، وصياغة السياسات	الشفافية، وزيادة الوعى	قيم المواطنة، تعديلات فى التشريع	خفض كلفة الحكومة، سلاسة العمل
الإنتاج ←	يعاون التخطيط فى سهول الإمداد بالمدخلات، التشريعات	الجودة، السعر، مسح الاسواق تطوير قوة العمل	المشاركة، توفير دراسات واستشارات، ودعم الفقراء ومنكوبين	المشاركة، مساعدة فى صياغات دولية	استثمارات اجتماعية، مسئولية اجتماعية، عدم العزلة	سياسات الإنتاج، حفاظ رأس المال، اتباع معايير قومية، معايير الجودة، جذب رأس المال
المستهلك ←	الطلب، مقاييس واخلاقيات الجودة	تأثيرات التقليد، نمط ورشد سائد	تصرفات بيئية، هجرة، تجمعات للفقر، احتياجات مادية	مشاركة، طلب على خدمات	وعى، مواقف، صراعات	عمالة، حجم أسرة ومستوى معيشة
المنظمات الدولية ←	آليات عولمة، تعاون فى التدريب، معايير دولية	تخليق الوعى، التعريف بالحلول وقواعد المعلومات، معايير دولية	هل من مصلحتنا الوضع العالمي الحالي؟ كيف الاستقلال؟	مشاركة، تعريف بالمشروعات	النصح بالسياسات، الربط بالحريات	معايير قومية، تعاون فى وضع السياسات
جماعات عمل أهلي دولي ومحلى ←	تمويل، وعى اجتماعي وبيئي	تكافل وتعاون، وعى اجتماعي وبيئي	مشروعات، تمويل، ومشاركة	تنسيق وتعاون	فهم الأسباب والآليات، توفير فواعل إعلامية	مشاركة، معاونة فى المتابعة والتنفيذ ورعاية الإبداع
الوعى/ القيم الأساليب الناعمة ←	بلورة الأبعاد الاجتماعية للتخطيط	أمن وحماية، أسواق، توجهات اقتصادية	موضوعات جديدة فى العولمة	رعاية الفقراء، بلورة مشكلات	تنافسية إعلامية	رقابة، موضوعات جديدة

المصدر : على نصار وآخرون، التخطيط الوطنى فى مطلع القرن 21: نموذج استرشادي فى المحتوى والتشابكات. بحث مقدم الى مؤتمر اصلاح منظومة التخطيط المصرية، فبراير 2012.ص35.

*كثير من التشابكات بين الحكومة والوعى والإنتاج والمواطن والمنظمات الدولية والمحلية بأشكالها يمكن أن يتطور إلكترونياً عن بعد، وعبر الثقافة ومعايير قومية مالية واقتصادية وقوانين وتشريعات.

8. أبعاد متعددة للشمول فى التخطيط للاستدامة :

يصعب تماماً أن تعمل التنمية اعتماداً على مجرد التوجهات والرؤى إضافة إلى السياسات الكلية والتخطيط الكلى، فهذه المنظومة تحتاج الى سياسات ومداخل على المستويات المكانية الأولى للتنمية الاقتصادية، ويجب أن تشمل هذه السياسات التفصيلية ما يتصل بالتعليم وتكوين مهارات والضرائب والحوافز واقتصاديات باقي البنية التحتية. والتعرف على المخاطر المكانية والتعامل معها، وترجمة تفصيلية لمعايير الاستدامة على مستوى المشروع والمكان، وإتاحة المعلومات والاتصال بالأسواق العالمية، وتعبئه كل فعل وفاعل اجتماعي فى كل مكان على مستوى كل محلية من المحليات.[1]

وترتبط الاعتبارات السابقة بقضية (الشمول) فى عملية التخطيط ووضع الاستراتيجيات ومتابعتها بشكل عام، والتي يجب التعبير عنها من خلال أكثر من مدخل كالتالي :

ا. **تطوير فهمنا للمفاهيم والمصطلحات :** خاصة فى ظل حاجتنا لفهم ديناميات العلوم الشاملة والعابرة للتخصصات الاجتماعية / الإقتصادية / الثقافية والقيمية تمهيدا للتعبير عنها فى نماذج وأنساق ونظم تفاعلية، وسياسات وتشابكات وقرارات وبدائل للحركة والتصرف فى خضم وضع الاستراتيجيات والخطط التنموية. وهى أمور تتطلب فهما واعيا لما لدى الآخرين من نتاجات فكرية ذات صلة، واستيعابا واعيا للمخزون الوطنى والخبرات المحلية على حد سواء من خلال التنظير العلمى والاجتهادات المعرفية المرتبطة به.

وفى هذا الخصوص، نشير الى تغير مفهوم الثروة والقوة، وتطور المناهج للجمع بين ما هو عيني/ مادى Physical وما هو بشرى، وتحول مفهوم الثروة ورأس المال الى أصول معرفية وثقافية وقدرات على الإبداع وتوليد المعلومات. وأصبحنا نفهم أننا قد نغير الكثير اقتصادياً واجتماعياً

[1]. أنظر عرضا متكامل للهموم، والأساليب المقترحة، للتخطيط فى حالة المعطيات والظروف المصرية :
- المرجع السابق ، ص ص 129–133.

من خلال تفادى تصلب وتحجر المؤسسة، ومن خلال دمج المعرفة النفسية والسلوكية مع التنظير الاقتصادي، ومن خلال توفير آلية فعالة للمحاسبة والمساءلة المجتمعية.

ب. نمذجة الأنساق والتعبير عن التشابكات : حيث يتطلب التخطيط طويل الأجل بناء نماذج وأنساق منطقية تستهدف بناء بدائل / سيناريوهات حول الممكن والمرغوب فيه اجتماعيا / اقتصاديا / سياسيا / ثقافيا / بيئيا. وفى حين كانت حركة النمذجة تكتسب زخما على المستوى الدولي فى العقود الأخيرة،فإنها لم تحظى بهذا الزخم فى العديد من الدول النامية، ومن بينها مصر. وهو الأمر الذى يضعف من موقف هذه الدول فى أية مفاوضات أو مقايضات دولية فى قضايا كونية (مثل تغير المناخ) وغيرها، بالإضافة الى انعكاسه على فقر قدرات التخطيط للتنمية فى هذه الدولة من جهة أخرى.

ويرتبط بقدرات النمذجة وبناء الأنساق المنطقية قضية (وفرة وجودة البيانات والإحصاءات)، وهو الأمر الذى ينعكس سلبا على قدرات المخطط فى النمذجة وقياس التشابكات فى حالة ضعف القدرات الإحصائية فى الدولة ونقص البيانات اللازمة والموثوق بها[1].

وتجدر الإشارة فى هذا الخصوص الى تعدد أدوات قياس وتقييم التشابكات بين المتغيرات والأهداف، والروابط المنطقية والتغذية العكسية بينها لتحديد السياسات والأولويات الحاكمة ومن بينها : التنظير التنموي، نظريات التخطيط، الديناميات الاجتماعية، النمذجة الإقتصادية والاجتماعية الكيفية والكمية، ونماذج المحاكاة الشاملة، الخرائط المفاهيمية الحاسوبية وخرائط المعرفة Knowledge Mapping[2].

ث. مراعاة التشابكات والمشاركات المؤسسية فى عملية المتابعة والتقييم، مع مراعاة التصحيح المتتابع خلال الدورة التخطيطية : فى ظل التعبير الجيد عن التشابكات فى عملية التخطيط

---

[1]. راجع عن خبرات عالمية في ذلك ، ترتبط بقضية نمذجة قضايا تغير المناخ :
-IPCC(2010),Understanding climate change-22 Gears of IPCC assessment..

[2]. وتساعد الخرائط المفاهيمية وخرائط المعرفة في توصيف العلاقات النظرية المنطقية ، حدود التجريد والاختصار ، ودور التأثيرات الثقافية والمؤسسية والتنظيمية والسلوكية.

-

تكتسب عملية المتابعة تعقيدا وشمولا مماثلا. ويتم تسجيل نتائج المتابعة وتحليلها، واستخلاص النتائج ونشرها لاسترجاع التغذية العكسية التي تنعكس بدورها على عملية التخطيط وصياغة المؤشرات وصنع السياسات. شكل رقم (1–2)

شكل رقم (1–2): التغيرات في مفهوم المتابعة والاحتياج الى تشابكات مؤسسية فاعلة

الموضوع	قيود جديدة المشكل والتحدي	تعديل أهداف والفرص	النظر فى المفهوم واتخاذ القرار	السياسات المقترحة اقتصادية واجتماعية	الآليات المقترحة مؤسسية مكانية
عائد البحث العلمى والإبداع والاجتهاد فى التنظير					
تغيرات وفروق عبر المجال المصري وفئاته الاجتماعية، وفى التنمية البشرية					
متابعات التنافسية الاقتصادية ومحركات رأس المال العالمي					
سرعة متابعة المعرفة من جمع البيانات وتدقيقها، وتطوير التعلم المتبادل					
استخلاصات وجهة نظر مستقلة عن الثقافة وأساليب الحكم واستقلالية اتخاذ القرار وإعادة الهيكلة الاقتصادية					

المصدر : على نصار وآخرون، التخطيط الوطنى فى مطلع القرن 21: نموذج استرشادي فى المحتوى والتشابكات. بحث مقدم الى مؤتمر اصلاح منظومة التخطيط المصرية، فبراير 2012.ص163.

ثالثا : خبرات التنمية البديلة لتطوير التخطيط للاستدامة :

توضح متابعات تجارب التخطيط لبلدان اختارت "**التنمية البديلة**" هام جداً فى التخطيط للاستدامة، وعلى الأخص فى فلسفة وممارسات المشاركة، واختيار المستهدفات الاجتماعية والاقتصادية، الى جانب تحديد موقف حاسم من الرأسمالية الإقتصادية المتوحشة. كما تأخذ العلاقات الإقليمية بين بلدان لها نفس التوجهات أشكالاً مختلفة من التنسيق والتكافل والتعاون بخصوص ضمانات الحصانة وقوة الدولة أمام الآثار السلبية للسوق. ولاشك أن هناك خبرات تفصيلية جزئية ذات صلة بنفس التوجه إلى " التنمية البديلة" فى آسيا وجنوب شرق آسيا والصين. وفى بؤر متناثرة عبر العالم شرقاً وغرباً، وبدرجات أقل وملامح تختلف كثيراً فى الدول الإسكندنافية، وحتى فى مشروعات محدودة فى مصر.

وتبدأ التنمية البديلة" بإعادة هيكلة الدولة جذرياً من حيث التنظيم المجتمعي، وتنويع أشكال ممارسة الديمقراطية والمشاركة، واستبعاد الشرائح الطفيلية. كما يكون للبحث العلمى والتطوير التكنولوجي توجهات خاصة تختلف عن أولويات البحث والتطوير عالميا. وكلها أفكار شارك فيها مفكرون من أغلب دول العالم، أى أفكار المركز والهامش، حركة التنمية البديلة، حركة أمريكا اللاتينية، والتي نتج عنها مفاهيم تزداد رسوخاً فى التنمية، وفى التطبيق الحالي المعاصر تتوافر أفكار يستفاد بها من المشروع البوليفى، ومشروع ALBA، والحركة الأوربية فى تحديث التخطيط الاقتصادي الوطنى.(كما يعرض الفصل الثالث لنماذج من البرازيل وجنوب أفريقيا).

وتقدم خبرات التنمية البديلة مدخلات هامة لإعادة تعريف التخطيط الاقتصادي والاجتماعي الشامل من وجهة نظر تعزيز الاستدامة، والذى يجب أن يراعى الاعتبارات التالية [1]:

1. **لا تخطيط دون ارادة للتخطيط،** والتعبير عن الإرادة يكون فقط فى وضوح الغايات، ولكن أيضا فى اعتبار الأخصائيين، تطوير المؤسسات، إتاحة المعرفة والرقابة، البلورة النظرية والأيديولوجية. وتقديم دور أجهزة التخطيط ولجانه العليا فى اقتراح السياسات العامة والتعرف على القضايا ذات الصلة بالشمول وبعد المدى.
2. **التخطيط أداة لخلق دولة ذات كفاءة قائمة على المشاركة،** لاستناده على معايير علمية لكفاءة الأداء على كافة المستويات، مع مشاركة من المجتمع المدني فى الفعل الاقتصادي وأشكال المشاركة المتاحة للاستفادة فى التخطيط الشامل بعد التنسيق بين المشاركات المتنوعة.
3. **الرؤية المستقبلية أساس للاستراتيجية التنموية،** وهى رؤية تنتج عن كل البشر أصحاب وصناع المستقبل لديهم فرصة كاملة للتعبير عن الأبعاد الاجتماعية والتنمية البديلة. وتستهدف الاستراتيجية، على رأس قائمة همومها، التشابكات التي تجمع الاجتماع بالاقتصاد والبيئة.
4. **القضايا التنموية الفرعية لا تصنع خططا منفصلة،** فالتخطيط للتوظيف، التخطيط للمرأة، التخطيط للاكتفاء الذاتي من محصول هام. وغيرها من قضايا لا تؤدى لخطط منفصلة، وكل المعالجات لقضايا فرعية يجب أن تتحول إلى معايير وأولويات فى الخطة الوطنية الشاملة.
5. **أهمية الإطار التشريعي للتخطيط،** مع التأكيد على التوسع والتطوير لمفهوم الإطار التشريعي الذى ينطلق فى الأساس من معرفة تشابكات التخطيط، وتشابكات مؤسساته المعنية.

---

[1].على نصار وآخرون ، التخطيط الوطنى فى مطلع القرن 21:نموذج استرشادي فى المحتوى والتشابكات. بحث مقدم الى مؤتمر اصلاح منظومة التخطيط ، مارس 2012. ص ص70–76.

6. **التخطيط ليس فقط صياغة أهداف وبرامج ولكنه، بأكثر من ذلك، صياغة مؤسسات وقيم وسلوك،** وتنسيق أيديولوجي اقتصادي بين المصالح والشرائح الاجتماعية، وبين عمليات اتخاذ القرارات على كافة المستويات بما فيها المستوى المكاني. وتلعب المحددات الاجتماعية دورا محوريا فى التقدم نحو الاستدامة بالمشاركة مع محددات التنمية الأخرى (الشكل رقم 1- 3)

7. **يوجد الكثير مما يمكن أن نتعلمه من النماذج الإسترشادية Paradigms لدول وأنشطة تنمية،** ونحن الآن فى مرحلة النماذج الإسترشادية لما بعد التحديث. وهذه النماذج تعبر بطبيعتها عن الشمول وعن ثقافات التخطيط الضرورية.

8. **مقومات أساسية للتخطيط التأشيري،** فعليه أن يتابع ويضبط الاتساق بين ما يعمم من " معايير وطنية Norms"، والأهداف، والسياسات، والقوانين، والاحتياجات لتغييرات مؤسسية والقناعات السائدة، مع مراجعة التغيرات السعرية والاتفاقات الرسمية الدولية، ومع التفاهمات المحلية والقرارات الحكومية.

شكل رقم (1-3): العلاقة بين التغيرات فى النسق الاجتماعي كمحددات للتنمية وبين المتغيرات الأخرى الإقتصادية / البيئية ومتغيرات الحوكمة فى إطار عملية التخطيط الوطنى للاستدامة

المصدر : مطور مع الاستفادة من أفكار مأخوذة من:

- R. Inglekart(1990) ,Cultural Shift in Advanced Industrial Society, Princeton Uni. Press.

9. **الاستفادة من نهج النظم فى التخطيط،** تحوى الخطط الكثير والكثير من الأنشطة والبرامج التي تعمل بشكل متواز. ولكن هذه لابد وأن يحكمها عقلية النظم المتفاعلة والمتوازية، أو منطق وعلمية العمل الموزع المتوازي، وتشابكاته، ومرونته مع إحكامه.

10. **تنسيق التخطيط مع الموازنة العامة للدولة،** لابد وأن يضع الأسس القوى لضمان توازن الميزانيات الحكومية، واستهداف توازنات سوق العمل، وتحسين مناخ الاستثمار والأعمال، واحتياجات قطاع الأعمال الصغير والمتوسط.

11. **تأكيد أهمية الأبعاد المكانية فى التخطيط،** فالتخطيط الاقتصادي الوطنى يجب أن يكون له أسس وركائز فى مواقع وخصوصيات وإمكانات اقليمية/مكانية.

المبحث الثالث

تغير المناخ، وحقائق جديدة مؤثرة فى تخطيط ومتابعة وتقييم الاستدامة

فرضت قضية تغير المناخ نفسها على أجندة التنمية الكونية، وأصبحت عنصرا مؤثرا، وحاكما فى بعض الأحيان، فى كافة القضايا المطروحة للحوار الإنمائي العالمي، وفرضت نفسها بقوة على صدارة الأجندة العالمية للتنمية المستدامة منذ سنوات طويلة وحتى انعقاد مؤتمر باريس عام 2015. فى هذا الإطار تلقى الدراسة الضوء على بعض تأثيرات تغير المناخ على قضية التخطيط والمتابعة والتقييم للتنمية المستدامة فى العالم.

أولا : قضايا المناخ والبيئة والاستدامة وصولا الى مؤتمر باريس – مع نظرة عربية

تمثل الحملة الدولية الحالية للتغير المناخي ضغوطاً إضافية على منظومات الدول والتجمعات وعلى التنمية والتمويل الدولي وعلى الاستثمار وتقييم المشروعات. وعلى الرغم من الاستفادة من المبادرات التنموية العالمية السابقة والمتمثلة فى : الأهداف الإنمائية للألفية، وأهداف التنمية المستدامة إلا أنه قد ظلت هناك بعض التحديات فى التشابكات والنمذجة وردود الأفعال والترجيح السكنى فى داخل المنظومة الايكولوجية نفسها.

وفى حقيقة الأمر أن هذه التحديات المنهجية لم تكن فى الحسبان، ولم يكن لدى المخطط ومتخذ القرار فى العديد من بلدان العالم القياسات والنظريات الكافية للتعبير عن:

1. العلاقة بين السياسات الاقتصادية والبيئية.
2. السلوكيات والأثر الاجتماعي أمام تحولات بيئية قائمة ومحتملة.
3. التزامات للدول فى تصورات استراتيجية ومعايير قومية National Norms.
4. افتقار أغلب الدول بالفعل لمعظم البيانات المطلوبة فى القياسات، فى نفس الوقت الذى كانت فيه بعض المؤشرات المتاحة تشير إلى أخطاء بيئية فادحة تأتى من دول نامية ودول مصنعه.

وبالطبع فإن الجهد العلمى لا يتوقف مع غياب التنظير والبيانات والمقولات عن السلوكيات والخطط. وما تحقق حتى الآن عبر عقد ونصف من الجهد التنظيري والمنطقي والحاسوبي للنمذجة كان من

الممكن أن يضيف كثيراً لتطوير الاستراتيجيات والخطط واتخاذ القرار بالبلدان النامية[1]. ولاشك أيضا أن الكثير من التوصيات والأهداف التي تتضمنها وتتبناها الحركة الدولية حول " التنمية المستدامة" سوف تتغير مع تحسين البيانات والنمذجة.

فى هذا السياق، أثيرت العديد من الانتقادات للأهداف الكونية المطروحة فى أهداف التنمية المستدامة SDGs دون اهتمام كاف بالترتيب والأولويات على المستوى المحلى للبلد الواحد، ودون أولويات تصاغ فى ضوء العلاقات التاريخية والتقليدية والمحاكاة للآخرين المتقدمين. تلك المفاهيم والأساليب البسيطة التي لم يتم تجاهلها تماماً فى التحضير لاتفاقية تحرير التجارة العالمية (الجات، بداية التسعينيات)، ولكن تم تجاهل الكثير منها فى تجربة أهداف التنمية المستدامة.

وعلى الرغم من قسوة المخاطر الكونية الراهنة فإنه لم تحدث مقايضات كونية Trade offs بصددها، أو على مستواها، كما يجرى تجاهل خبرات وفكر التنمية فى الدول النامية، كما سبقت الإشارة فى المبحث السابق الأول.

وفى الطريق الى مؤتمر باريس، لم يخلو المجال من اهتمام عربي محسوس بتأثيرات تغير المناخ على التنمية وخياراتها وأولوياتها فى الوطن العربى ومصر، وقد عبر هذا الاهتمام عن نفسه عن نفسه فى العديد من الفعاليات من أبرزها :

- **لقاء وزراء شئون البيئة العرب فى عام 2007**، فى لقاء للتمعن الفكري حول التداعيات السلبية المحتملة لتغير المناخ على الدول العربية (ومنها مصر)، والنظر فى وضع خطة عربية مشتركة للتعامل معها.
- **المؤتمر العربى الأول للحد من مخاطر الكوارث – مارس 2013**، وقد تم فيه عرض خطة العمل العربية للتعامل مع قضايا تغير المناخ، ومحاولة الوصول الى برامج مبدئية للمواجهة، وصياغة آليات تنفيذية لتلك البرامج.

[1].راجع البدايات فى:

-Climate :" Linkages between climate change and sustainable Development" Policy 2002.

وقد ركزت الخطة على المشتركات البيئية العربية، وتضمنت توقعات وتداعيات اجتماعية للتأثيرات السلبية لتغير المناخ، خاصة فى ظل استمرار وتزايد الضغوط على الموارد الطبيعية ومجمل البيئة العربية.

- **تعاون عربي / دولي متنوع بخصوص الأهداف الإنمائية للألفية وأهداف التنمية المستدامة،** خاصة فى الفترة بين 2009–2015، وشمل التعاون مع منظمات مثل : إنكاردا، أكساد، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، والإسكوا. بخلاف الحوارات والأحداث ذات الصلة مع جامعة الدول العربية ومنظماتها المتخصصة.

وقد تمخض عن هذه الفعاليات وعى عربي جيد بخصوص تحديات التنمية المستدامة والإجماع على :

- تعزيز وتيرة التنمية المستدامة فى الدول العربية.
- المساهمة العربية فى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية حتى 2015.
- حفز التعاون الإقليمي والدولي اللازم لمساندة البرامج الوطنية.
- المساعدة فى التمويل ونقل التكنولوجيا وبناء القدرات.
- تفادى التراجع فى مستوى المعيشة فى الدول الأكثر احتياجا.

ثانيا : تداعيات مؤتمر باريس حول تغير المناخ، وأبعاد إضافية لقضية الاستدامة

جاء انعقاد **(مؤتمر الأمم المتحدة لتغير المناخ – باريس 2015)**، وسط استمرار للجدل العالمي المتصاعد حول العديد من قضايا تغير المناخ المؤثرة بصورة مباشرة على التنمية المستدامة.

فالبعض يرى أن ارتفاع درجات الحراة العالمية ربما قد وصل إلى درجة مستقرة نسبياً، وأن ذلك قد يؤمن للبشرية توقف مؤقت لبضع سنوات إضافية فى بداية مناسبة قبل الحملة المكثفة لتخفيض انبعاثات الكربون. وتكرر مجلة Wall Street Journal ادعاءات بأن " درجة الحرارة ظلت على حالها طيلة الخمس عشرة سنه الأخيرة"، وقد يتوقف الاحترار العالمي لمدة عشرين سنه أخرى. وأن " جليد البحر القطبي قد بدأ بالفعل يستعيد وضعه الطبيعي".

ويمكن النظر إلى هذه الادعاءات على أنها مشكوك فيها، وليست مطروحة فى النشر العلمى المنضبط، ولكن فى منشورات شعبية وسياسية. كما يمكن القول أيضا أن البحث العلمى ينحاز

على الأغلب إلى مقولة استمرار وتيرة الارتفاع لحرارة الأرض، وضرورة البحث عن حل [1]، وأن يضع العالم فى حسبانه أن أزمة مناخ أكبر هى فى طريقها للحدوث إن لم نتصرف بسرعة، كما فعلنا فى مبادرة انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة حول تغير المناخ – باريس 2015.

ويمكن القول أن الحسابات العلمية الأكثر رصانة ومصداقية تشير الى أن احترار الكرة الأرضية أسرع حتى من التقديرات التي انتشرت أخيراُ تحت مسمى التغير المناخي[2]، وأصبح العالم مطالبا بالتعامل مع تحديات بيئية خطيرة تهدد الاستدامة فى أنحاء العالم، وفى مصر، على النحو التالى :

- **تداعيات كونية لتغير المناخ،** تشير التقديرات الى أن ارتفاع درجة الحرارة سيطلق على الأغلب أوبئة وحشرات، وفقدان للغطاء النباتي والأشجار بمدى يتجاوز مئات الألوف من الهكتارات، وانحسار فى الخضرة التي كانت تمتص ثاني أكسيد الكربون الغاز الرئيس فى ظاهرة الدفيئة. وقد يكون ثمن هذا السيناريو مزيد من الارتفاع بدرجة ونصف إضافية فى درجة حرارة الأرض.

أما السيناريو الأكثر رعبا، فيحتوى على قفزه فى انبعاث الميثان، وحرائق، ودخان يغطى آسيا الوسطى ويضعف الرياح الموسمية الآسيوية ويستمر فى تكثفات الضباب، وتكتمل صورة هذا الرعب بكوارث فى المحاصيل، وتحول الجفاف الى مناطق كثيرة (منها حتى منطقة الأمازون وإندونيسيا). وهى تداعيات تضيف بدورها الى غازات الدفيئة وارتفاع آخر فى الحرارة، مع تدهور فى إنتاج الغذاء وظروف المعيشة على حد سواء.

- **تداعيات مصرية لتغير المناخ،** بعد فترة من التشكيك فى نماذج المناخ وافتراضاتها، فإن المؤشرات فى شمال دلتا مصر فى اتجاه رشيد توكد المخاوف المقبلة على دلتا مصر. وربما يكون من الحكمة عدم تكرار أخطاء التعامل مع المخاوف المرتبطة بطبقة الأوزون.

---

[1]. راجع : " أمل خادع"، مجلة العلوم Scientific American ، يوليو / أغسطس 2014.

[2]. ل. كيرى: " هل احترار الكرة الأرضية أسرع من المتوقع"، العلوم، مارس / أبريل 2015.

- **تداعيات قطاعية لتغير المناخ :** لإلقاء الضوء على تأثيرات تغير المناخ على أحد القطاعات الهامة المؤثرة فى التنمية المستدامة اقتصاديا واجتماعيا وبيئيا وهو **(قطاع الطاقة)**، نشير الى أن مؤتمر الأمم المتحدة لتغير المناخ – باريس 2015 قد أقر توافقا بتوقيع 195 دولة يهدف لتحويل الاقتصاد العالمي من الاعتماد على الوقود الحفري خلال عقود وإبطاء سرعة ارتفاع درجة حرارة الأرض.

وفى الواقع العملي، فإن التقدم فى تطويع وسهولة وكفاءة استخدام **الطاقة المتجددة** مازال بمعدلاته البطيئة، ذلك إذا ما قارنا بالتطوير السريع فى استخدام الفحم الحجري فى النصف الثاني من القرن التاسع عشر، أو فى استخدام النفط عبر النصف الأول من القرن العشرين والغاز الطبيعي بالنصف الثاني من القرن العشرين. ونرى ذلك فى المسار البطيء فى تكنولوجيات الطاقة المتجددة كلها (الرياح والشمس وحرارة الأرض والوقود الحيوي)، ويفاقم من الأثر السلبى لهذا التقدم البطيء أن هناك حدودا قصوى ضئيلة لما يمكن إضافته فى الطاقة المائية. وترى بعض الدراسات العلمية الهامة[1] أن " أهم سبل تسريع الانتقال تدريجياً إلى المصادر المتجددة هو تخفيض استهلاك الطاقة الكلى، إضافة إلى أهمية المراقبة والحد من معدلات ازدياد الطلب العالمي على مجمل الطاقة.

ونلاحظ فيما ذكر أن ما سوف تتحمله الدول النامية والصاعدة هو أكبر وأخطر من قضية من يساهم فى تمويل الحركة الدولية الحالية لاستهداف التنمية المستدامة، خاصة فى ظل السعي لكبح جماح هذه الدول فى توسيعها لاستهلاك الطاقة. وسوف تعمل الدول النامية على التوسع فى الطاقات المتجددة الجديدة، مع اعتبارها لعنصر التكاليف فى حصولها على تكنولوجيات تلك الطاقات، وفى إعادة الهيكلة للإنتاج والخدمات المتصلة بإنتاجها وتوزيعها واستخدامها. كما عليها ملاحظة التصاعد فى التكلفة الحقيقة للوقود الأحفوري مع احتياجها إلى استهلاك الطاقة فى سبيل الوصول للمورد واستخراجه وانتظام صحة ومراعاة البيئة فى نفس الوقت[2]. وتفرض الحقائق السابقة

[1]." الصعود البطىء" الطويل للطاقة الشمسية وطاقة الرياح"، مجلة العلوم، النسخة العربية من Scientific American ، مايو/ يونيو 2014.

[2]. " التكلفة الحقيقة للوقود الأحفورى"، مجلة العلوم، يوليو/ أغسطس 2014.

الحاجة الى إعادة النظر فى، وتجديد مؤشراتنا للاستدامة فى التطبيق على قطاع الطاقة[1] خاصة فى الدول النامية والصاعدة.

ثالثا : إدارة المخاوف : الخاسرون والرابحون فى التعامل مع تغير المناخ، وموقف مصر :

سوف يستمر العالم فى الجدل والتساؤل حول تداعيات التغير المناخي، ومدى الاتفاق أو التناقض حول المخاطر التي تحيط بالكرة الأرضية، وتأثيراته على غالبية شعوب الأرض، والتمويل المطلوب للتعامل مع تداعيات هذا التغير، وغيره من مهددات التنمية المستدامة. ومن تلك المهددات بقايا مواقف استعمارية فى الأفكار والنظم والتحيزات، وفى الحروب كتجسيد لتراكم ثروات فى شكل أسلحة واستعدادات، وكإهدار مادى وضحايا وتدمير بيئات طبيعية. وفى تهديدات وتحديات بيولوجية وفضائية محتملة. وهناك العديد من الدراسات فى الدول المتقدمة وبعض مواقف تنموية بالدول النامية تعبر عن مخالفة لأنماط اقتصادية عربية، وتتبنى موقفاً مختلفاً عن ردود الفعل المباشرة والحادة لمؤتمر باريس، وعبر محاور هى:

- **تفادى التناقض المفتعل بسبب الموروث التاريخي للنمط الحضاري الغربي والأوربي**، بين النمو من ناحية أو عدم العنف تجاه البيئة والتبرير فى استخدام الموارد الطبيعية من ناحية أخرى.
- **اعتبار أن كلاهما الفقر المدقع، ومثله الغنى الفاحش**، هما سبب جوهري فى إهدار الموارد وتلويث البيئة وصولاً إلى احترار الكرة الأرضية.
- **التركيز على الطاقات المتجددة وكفاءة استخدام الطاقة والموارد**، انطلاقا من مفاهيم للاستدامة فى الاستهلاك، والنقل، وهيكلة الإنتاج والتخزين، وتحديد مواقع المنشآت، ودعم سلطة الأنثى/المرأة/ الزوجة فى القرار.

[1]. فى المراجع أدناه نجد مقترحات لتطوير مؤشرات للمقارنة وحساب الإنجاز فى الاستدامة مطورة من " عائد الطاقة" من استثمارات بعينها راجع :

-www.mdpi.com/journal/sustaiuability/specialissues/New EROI Studied

ويتبقى الكثير يحمل شعاره من يطالبون بتصحيح واستكمال فى المسيرة التي انتقلت إلينا من مؤتمر باريس وآثاره العالمية التي ستصيب الجميع. البعض يسمى هذه التحركات: "البدء بطرح الأسئلة الأصعب؟ والبعض يدخل مباشرة فى صلب الموضوعات الجدية، والمرتبطة بوضع استراتيجيات وخطط الاستدامة لما بعد 2015، وتمتد التفاصيل إلى[1]:

- **أسباب الفقر** فى تنوعها والادعاءات حول محاربة الفقر.
- **أسباب الفروق فى النوع الاجتماعي**، ودعم المرأة اقتصاديا.
- **اعتبار الفقر وعدم العدالة**، كذلك التغير المناخي والأخطاء البيئية وجهان لنفس العملة.
- **دور العلماء والباحثين** فى استكمال البيانات المطلوبة والمدققة[2].
- **استمرار الحوار** داخل كل دولة أو إقليم فى الدول أو عالمياً، حول أولويات مؤشرات، استراتيجيات وخطط التنمية المستدامة، وترتيب مسئوليات كل دولة من الدول[3].

وتتسابق المؤسسات العلمية والإعلامية، ومراكز التفكير الاستراتيجي اليوم فى تقدير من هى البلدان والفئات الاجتماعية الخاسرة وتلك الرابحة من خلال تطبيق ما تم اعتماده فى مؤتمر باريس.

وبالطبع فإن الكثير فى هذه التقديرات يتمحور حول تراجع الطلب على الوقود الأحفوري (النفط والفحم ثم الغاز). وتأثر بلدان وشرائح اجتماعية واستثمارات مع الانتقال إلى مصادر متجددة للطاقة. ثم وتباعاً آثار الترجيح العكسي والشمولي للتفاعلات التي ستلى ذلك مكتسحة الأنماط استهلاك وانتقال وسكنى، وقضايا بحث علمي وتطوير تكنولوجي، نتيجة لهذه التغيرات العميقة المنطلقة من الخوف على الكرة الأرضية. وبالفعل بدأت خسائر ضخمة فى روسيا وجنوب أفريقيا وأستراليا وكندا والبرازيل والمكسيك.

---

[1]. راجع أعداد متتالية فى مارس، وأبريل 2015، من The Guardian

[2]. راجع العرض السابق فى صحيفة The Guardian

[3]. تستهلك الولايات المتحدة من الكهرباء فى الكريسماس وفترة الأعياد ما يساوى استهلاك عدة دول نامية طيلة العام من الكهرباء. وكانت المقارنة مع السلفادور، أثيوبيا، تنزانيا، نيبال، كوريا، وتشكل هذه الفترة للأعياد نسبة ضئيلة من إجمالي استهلاك الولايات المتحدة وهى مسئولة عن ربع إطلاق ثانى أكسيد الكربون للعالم كله.

وبخصوص مصر، فإن هناك حاجة ملحة للاستمرار فى تطوير استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر 2030، فى ضوء مؤتمر باريس وحواراته، مع الأخذ فى الاعتبار بعض الحقائق الهامة التالية ومواقف بعض دول العالم من نتائج المؤتمر :

- **التعرف على موقف الصين،** خاصة التحدي الصيني بعد التزامها بقرارات المؤتمر، وملاحظة أنها الملوث الأكبر عالمياً، بأن مدخلها الذى تعمل فيه بالفعل هو مدخل تنموي قائم على العدالة والتطوير التكنولوجي، والتعاون الدولي.
- **استجابات مبدئية لمنتجي النفط الكبار،** وعلى رأسهم السعودية وروسيا (أكبر منتجي النفط) لضرورات إعادة الهيكلة الاقتصادية الضخمة، وقد تنضم اليهما ايران. ويمكن تعويض خسائر كبار المصدرين من دول وشركات فى النفط بالاستثمار فى الطاقات المتجددة النظيفة.
- **الهند تقاوم خوفا على المكاسب،** سواء فى التحضير للمؤتمر، أو فى تقبل انعكاساته على ما أنجزته اقتصادياً، وما كونته من أسواق لمنتجاتها.
- **خسائر على الأجل القصير مقابل منافع لاحقة للاقتصاد العالمي،** فقد تكون هناك خسائر مباشرة لضعف اقتصاد التبادل التجاري[1] قد يشمل العالم كله. ولكن يتوقع تزايد التعاون وشروطه فى نقل ما ينتج عن التطوير التكنولوجي فى الطاقات المتجددة وتدوير المواد وغيرها[2].
- **موقف غير مطمئن للولايات المتحدة الأمريكية،** ففي غمار جولة انتخابات الرئاسة الحالية، يمكن القول أنها لم توقع رسميا على ما سوف تتحمله فى المساعدات المالية والتكنولوجية.

---

[1] يقترح متابعة Bloomberg Business, www,blamberg.com/nents/articles. وكمثال " Bigoil, Mabe way fir Bigsolar", 14-12-2015 ويسمح اتفاق باريس بمناقشة الآثار والمعوقات كل خمس سنوات.

[2]. من المهم الاطلاع على ملف فى المستقبل العربى، يناير 2016" قمة التغيرات المناخية فى باريس لم تغير شيئاً. للباحث ماجد نعيمه رئيس تحرير مجلة أفريكازا ، باريس وكذلك: "Winners and Losers of the Paris Agreement"

- **تقدم الطاقة الشمسية أسرع من الطاقات المتجددة الأخرى**، من حيث التكاليف والكفاءة، وربما ارتفعت نسبة الاستثمار فى الطاقة المتجددة من رأس مال قطاع الطاقة الى 59%. وسيكون هناك تطبيقات مطورة لطاقات تقليدية مع التحكم فى انبعاثاتها.
- **لن يكسب الجميع، وتفوز الأجيال التالية**، سيكون هناك اخضرار لمؤشر السعادة وترحيب بالطاقة الخضراء، وسيكون أغلبنا كذلك. أما المواطن العادي فسوف ينزعج من عدم العدالة، كما تظهر الاستبيانات فى مصر وغيرها [1]. وتتحول عدة من التريليونات من الدولارات الى الاستثمار فى التكنولوجيات منخفضة الكربون، بما يضمن ربح الجميع من الاجيال التالية.

وتجدر الإشارة فى هذا الخصوص، أن طول فترة الحوار فى مقدمات مؤتمر باريس، وخاصة من 1990 وبعد إتفاق كيوتو، حتى الآن، ونتائج الحوارات قد أعطت فرصا طيبة لبعض الدول لا جراء الدراسات وتحضير الاستعدادات أمام ما قد يتفق عليه. وكان **(معهد التخطيط القومي)** وغيره من مراكز بحثية ومعنية فى مصر يدرس أيضا فى احلال الطاقات المتجددة[2].

---

[1]. من واقع استبيان دولي وزع فى 30 بلد نامي (منها مصر) من أصل 44 بلد، وتم فى الفترة فبراير – يوليو 2014 – وشمل 48.5 ألف مبحوث. وأظهرت النتائج أن 54% من المصريين يرون التحدي الأكبر فى مستقبلهم هو سوء التوزيع ، وأنهم لا يتأثرون كثيراً بالركود الاقتصادي العالمي، ويعرفون جيداً أن الحل الجذري هو فى التعليم والعدالة.

– Global Attitudes & Trends, Oct.2014.

[2]. وللأسف كان "جهاز تخطيط الطاقة " قد ألغى من قبل وزارة التخطيط.

الفصل الثاني

من الأهداف الإنمائية للألفية الى أهداف التنمية المستدامة – خبرات مستفادة ومنطلقات جديدة للمتابعة والتقييم والدعم الإحصائي عالميا ومصريا

مع انقضاء عام 2015 وصلت مسيرة الأهداف الإنمائية للألفية (MDGs) الى محطتها الأخيرة مخلفة حصيلة من الخبرات المستفادة لدول العالم تمثل مدخلات هامة فى التعامل مع أهداف التنمية المستدامة SDGs حتى عام 2030. وتؤثر هذه المدخلات المستفادة بصورة مباشرة فى هيكلة منطلقات جديدة لتطوير آليات ومنهجيات وأطر القياس والتقييم لأهداف التنمية المستدامة، وما يرتبط بها من أوضاع القدرات الإحصائية ونظم المعلومات وقواعد البيانات ذات الصلة.

يعرض هذا الفصل فى **المبحث الأول** لحصاد وخبرات تجربة الأهداف الإنمائية عالميا مع التركيز على قضايا الحوكمة والمتابعة والتقييم والدعم الإحصائي. ثم يعرض **المبحث الثاني** لأبرز الخبرات والدروس المستفادة من حصاد تجربة الأهداف الإنمائية للألفية فى مصر خاصة وخبرات إدارة الأهداف وآليات المتابعة والتقييم والدعم الإحصائي. ويقدم **المبحث الثالث** عرضا لمفاهيم ومحاور التنمية المستدامة، كذلك الآليات والمنهجيات المقترحة حديثا للحوكمة والمتابعة والتقييم والدعم والتطبيقات الإحصائية الحديثة لدعم انفاذ التنمية المستدامة.

المبحث الأول : إيجابيات وسلبيات تجربة الأهداف الإنمائية عالميا – خبرات الحوكمة والمتابعة والتقييم والدعم الإحصائي.

المبحث الثاني : حصاد تجربة الأهداف الإنمائية للألفية فى مصر – خبرات الحوكمة والمتابعة والتقييم والدعم الإحصائي.

المبحث الثالث : الأهداف العالمية للتنمية المستدامة : المحاور والتشابكات، والآليات الجديدة المقترحة للحوكمة والمتابعة والتقييم والدعم الإحصائي.

المبحث الأول

إيجابيات وسلبيات تجربة الأهداف الإنمائية عالميا – خبرات الحوكمة والمتابعة والتقييم والدعم الإحصائي

يعرض المبحث على التوالي لإيجابيات الأهداف الإنمائية للألفية، ثم سلبيات الأهداف الإنمائية للألفية مع التركيز على خبرات المتابعة والتقييم والدعم الإحصائي.

أولاً: إيجابيات الأهداف الإنمائية للألفية :

اتسمت أهداف الألفية بمجموعة من الإيجابيات المتنوعة سواء في إطارها المفاهيم، وأهدافها، وغاياتها، أو في آليات وسبل تنفيذها ومتابعتها، أو في إعداد التقارير الدولية بشأن مدى التقدم فيما تم إنجازه منها، ويمكن عرض أهم تلك الإيجابيات فيما يلى:

1. **أداة فاعلة لتجسيد الرؤية العالمية المشتركة**، حيث عبرت عن إطار عالمي للتنمية للحد من الفقر المدقع والجوع، والاهتمام بتنمية الإنسان (وخاصة في الدول الأكثر فقراً)، بالتركيز على الأهداف والقضايا التي تهم المواطنين (الأهداف من 1– 6) مثل الصحة والتعليم والبيئة والمياه والصرف الصحي وغيرها من الخدمات[1].

2. **زيادة الوعى وتفعيل الجهود للقضاء على الفقر حول العالم**، حيث وفرت الأهداف الإنمائية إطاراً عاماً لمتابعة التقدم، وتحديد الإنجازات التي تحققت من خلال تحويل الأهداف العامة إلى أهداف محددة كمياً وزمنياً، ومن ثم توفير فرص لقياس التقدم في إحراز تلك الأهداف وتحديد الفجوات ومدى الإخفاق في تحقيقه[2].

3. **التركيز على الدول النامية والفقيرة**، حيث انطبقت معظمها على البلدان النامية، باستثناء الهدف الثامن والذى ركز على الدعم التجاري والفني والمالي المقدم من الدول المتقدمة

---

[1]. ILO (2013) ,Special Advisor on Post-2015 Development Planning: Lessons learnt from The MDGS and perspectives for The Post-2015 Development Agenda, Trade Union Meeting of Experts on the Post-2015 Development Agendas, Geneva.pp1-3.

[2] . 2. hHP://w ww -the guardian. Com /global development-goals after-2015.pp1-3.

والمؤسسات الدولية لمساعدة الدول النامية، الأمر الذى أثمر عن تعزيز الألفية للتعاون المشترك بين الحكومات وشركاء وممولي التنمية، وتدعيم الالتزام الدولي باحتياجات الدول النامية[1] .

4. **توجيه الأنظار والجهود لدعم القدرات الإحصائية الوطنية والدولية،** فقد زاد اهتمام الدول المختلفة بتدعيم قدراتها الإحصائية وتحسين جودة البيانات والطرق الإحصائية لمعالجة النقص فيها وتهيئتها للمقارنة، والتكيف مع الإحصاءات المتوافق عليها دولياً. بالإضافة لتحفيز تنمية الشراكة العالمية بين الأنظمة الإحصائية الوطنية والدولية [2].

5. **دعم آليات اتخاذ القرار وصنع السياسات العامة وتعزيز الشفافية فى بعض الدول النامية،** فقد ساهمت فى عديد من الدول فى حث متخذي القرارات وواضعي السياسات على تحقيق تلك الأهداف بمشاركة أصحاب المصلحة، ودفع بعضها الآخر لوضع إطار محلى لأهداف الألفية أكثر ملائمة لخصوصيتها المحلية، كذلك تفعيل المساءلة والمحاسبة. كما أن إعداد تقارير متابعة الأهداف كان بمثابة أداة للدول للتعرف على أولويات القضايا التنموية الوطنية[3].

6. **حشد مزيد من الدعم الدولي لمساعدة الدول النامية،** فقد وفر الاهتمام الدولي بتقارير متابعة أهداف الألفية تأييدا دوليا موازيا لتقديم دعم أكثر فاعلية للدول النامية. كما ساعد ما تضمنته تلك التقارير من توصيات على إشراك عدد كبير من أصحاب المصلحة في تنفيذ ومتابعة أهداف الألفية، والمساعدة فى حدوث تغييرات إيجابية ملموسة[4] .

---

[1].www.SD org (2015), Advocacy Toolkit :Influencing the post -2015 Development Agenda.pp52-53.

[2]. United Nations (2013), Lessons learned From MDG Monitoring From A Statistical Perspective, Report of the Task Team on Lessons Learned From MDG Monitoring of the IAEG- MDG, March, P. 2-4.

[3].www.SD 2015.op.cit., p.50.

[4]. Sonya suter and Adam Fishman(2015),Lessons on monitoring and reporting from the MDGs and other major processes.Independent Research Forum,. Pp2-6.

7. **تحقيق تقدم ملموس فى إنجاز العديد من الأهداف الإنمائية،** خاصة فى الحد من الفقر ومكافحة الأمراض، والقدرة على الوصول الى التعليم المدرسي والبنية الأساسية في أكثر البلدان فقراً (وخاصة البلدان الأفريقية). وقد أشار تقرير ختامي للأمم المتحدة حول أهداف الألفية الى أن انخفاض عدد سكان الأرض الذين يعيشون بمستوى دخل لا يتجاوز 1.25 دولار يومياً من 1.9 مليار عام 1990 إلى 836 مليوناً عام 2015، كما تم انقاذ أكثر من ستة ملايين شخص مصابين بالملاريا، وتخفيض مستوى الوفيات جراء مرض السل بمقدار 45%، وتوفير التعليم لنحو 43 مليون طفل[1].

ثانيا : سلبيات الأهداف الإنمائية للألفية – مع التركيز على قضايا الحوكمة والمتابعة والتقييم والدعم الإحصائي :

بالرغم مما ذكر من إيجابيات عديدة لأهداف الألفية فقد كان لها على الجانب الآخر سلبياتها الملموسة التي حالت دون تحقيقها بالكفاءة المنشودة محليا ودوليا على النحو التالى :

1. **قصور فى المشاورات التمهيدية العالمية، وضعف مشاركة أصحاب المصلحة،** حيث صدرت من خلال عملية فوقية مغلقة closed door لسكرتارية الأمم المتحدة بدون إجراء مشاورات مع الدول النامية والمجتمع المدني وغيرهم من أصحاب المصلحة الآخرين، مما دفع بهؤلاء الشركاء إلى التأييد غير الكامل لهذه الأهداف، وعدم اقتناعهم بأنها تعكس أولوياتهم [2].

2. **نقص شمول وتكاملية الأهداف الإنمائية للألفية،** حيث وصفت بأنها أجندة تنموية غير متكاملة بتركيزها على الجوانب الاجتماعية دون غيرها، وتجاهلها قضايا مثل الحوكمة وحقوق الإنسان ونزع السلاح. وهى جوانب تم تداركها فى أهداف التنمية المستدامة.

3. **أغفال الأهداف الإنمائية للألفية العديد من القضايا الاقتصادية الهامة،** مثل قضايا التصنيع والطاقة والعمالة المنتجة والإنتاج المستدام، كما أهملت المخاطر الطبيعية وغيرها

---

[1]. hype S: //Arabic.rt.com, news. - 15 الأمم المتحدة تعتمد خطة التنمية المستدامة للسنوات الـ القادمة.

[2]. www. The Guardian. Op.cit., p3.

من الصدمات الخارجية والتي سببت انتكاسة في نتائج العديد من أهداف الألفية. ويمكن القول أن التكامل ما بين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة قد تم تناوله بشكل ضعيف في أهداف الألفية [1].

4. **إغفال تحليل وفهم أسباب الفقر للتعامل معها**، فقد ركز هدف الحد من الفقر (الهدف الأول) على النتيجة ولم يتضمن الإشارة إلى أسباب الفقر، وكان الأجدر أن يطالب الهدف دول العالم بتبني سياسات تنموية متوازنة جغرافياً ومولدة لفرص العمل، ولو تحقق ذلك لأصبح القضاء على الفقر المدقع والجوع نتيجة حتمية لارتفاع معدلات الدخل للطبقات الفقيرة.

5. **قصور مساعدات الدول المتقدمة للدول النامية لتحقيق الأهداف الإنمائية**، فبجانب انخفاض حجم المعونة كثيراً عن النسبة المخططة فقد توجه حوالى نصفها لتخفيف عبء الديون على البلدان الفقيرة، أما باقي المعونات فاتخذت شكل مساعدات عسكرية ومساعدات لمواجهة الكوارث الطبيعية، الأمر الذى لم ينعكس على تنمية الدول النامية.

6. **قصور فى المشاركة والمساءلة والتطوير المؤسسي**، حيث أن تركيز أهداف الألفية على دور الحكومات الوطنية لم يعطى مساحة كافية لمشاركة المجتمع المدني في تنفيذ ومتابعة تلك الأهداف. كما تعد مهمة المحاسبة والمساءلة بشكل تشاركي وعادل وشفاف بما يحقق تغيير مؤسسي مستدام من أهم القضايا التي غابت عن أهداف الألفية.

7. **أوجه متعددة للقصور فى أدوات وآليات القياس والتقييم، والدعم الإحصائى :**

أ. **عدم تبنى معالجات أو نهايات حاسمة للأهداف الإنمائية الحاكمة**، حيث استهدف العديد من أهداف الألفية الوصول الى منتصف الطريق وخاصة فيما يتعلق بهدف القضاء على الفقر المدقع والجوع والذى نص على تخفيض نسبة السكان الذين يقل دخلهم اليومي عن 1.25 دولار وكذلك نسبة السكان الذين يعانون من الجوع الى

[1].. Special Adviser on Post-2015 Development Planning.op. cit., p3.

النصف في الفترة ما بين عام 1990 وعام 2015، أما أهداف التنمية المستدامة فقد استهدفت الوصول الى نهاية الطريق في العديد من تلك الأهداف.

ب. **تجاهل أهداف الألفية للاعتبارات التوزيعية (وفقا للمجموعات السكانية والفئات العمرية والنوعية والمناطق الجغرافية وغيرها من التصنيفات)**، وهى اعتبارات تعكس عدم المساواة وقصور فى عدالة توزيع ثمار إنجاز تلك الأهداف، وذلك باستثناء استهداف الهدف الأول للأفراد الأكثر حرماناً بتضمنه لمؤشر يتناول الجانب التوزيعي وهو نصيب الخمس الأفقر من السكان، والهدف الثالث المتعلق بتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

ت. **إغفال مستوى المستفيدين من بعض الأهداف**، كالهدف الرابع (خفض وفيات الأطفال دون سن الخامسة) والخامس (خفض وفيات الأمهات بسبب الحمل والولادة)، فلم يحدد مستوى المستفيدين وأماكن إقامتهم مما دفع دول عدة للاهتمام بخفض معدلات الوفيات للفئات المتوسطة والمقيمة بالمناطق الحضرية عن الفئات الأكثر حرماناً وتهميشاً والمنتشرين في مجموعات متناثرة، مما يصعب وصول الرعاية الصحية لهم [1].

ث. **التركيز على قياس المخرجات وليست النتائج أو التأثيرات على العملية التنموية**، مثل الهدف الثاني (تعميم التعليم الأساسي الشامل) والذى يقيس مخرجات التعليم من خلال صافى القيد بمرحلتي التعليم الابتدائي والإعدادي بغض النظر عن جودة التعليم، ومدى ملائمة مخرجاته مع سوق العمل[2]. كذلك أهمل التعليم الثانوي رغم أهميته.

ج. **اهمال الفروق الملموسة في مستوى المؤشرات فى سنة الأساس بين الدول**، فالبلدان التي بدأت تحقيق أهداف الألفية عند مستويات أداء متدنية بسنة الأساس (ارتفاع نسبة الفقر أو نسبة الجوع) وجدت صعوبة في تحقيقها مقارنة بغيرها، حيث لم تأخذ أهداف الألفية في الاعتبار ظروف وأولويات الدول النامية، والأقل نمواً على وجه الخصوص.

---

[1]. Markus Loewe (2014),MDG and SDG – Are the content compatible. German Development Institute. Czar Manager.org.

[2].ibid.,pp.1-3.

ح. **عدم اتساق فيما بين الغايات ومؤشرات قياسها ببعض أهداف الألفية،** مثل عدم الاتساق بين بعض مؤشرات غاية الهدف الثالث من أهداف الألفية وموضوعها المتعلق بإزالة التفرقة بين الجنسين على مستوى التعليم الابتدائي والثانوي بحلول عام 2015.

خ. **قصور فى موضوعية بعض الأهداف الإنمائية،** ففي حين اتسم بعضها بالطموح المناسب، فإن البعض الآخر لم يتسم بالموضوعية، وفى حين كان هناك غايات واضحة ومحددة عددياً (مثل تخفيض نسبة السكان الذين يقل دخلهم عن 1.25 دولار يومياً الى النصف، وتخفيض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة بمقدار الثلثين) فإن البعض لم يكن واضحاً أو محدداً (توفير العمالة الكاملة المنتجة والعمل اللائق للجميع / الهدف الأول – وتحسين معيشة سكان الأحياء الفقيرة / الهدف السابع – ومعظم غايات الهدف الثامن).

د. **قصور القدرات الإحصائية وانعكاساته السلبية،** فرغم تحسن القدرات الإحصائية في العديد من الدول، فإن وفرة البيانات (وخاصة التفصيلية منها) وجودتها كانت تمثل عقبه أمام متابعة التقدم المحرز في تحقيق أهداف الألفية في العديد منها.

بالإضافة الى ذلك، فإن الفترة الزمنية بين سنوات تجميع البيانات ونشرها في تقارير المتابعة الوطنية كانت تتراوح بين 2-3 سنوات في العديد من الدول مما أثر سلبا على كفاءة عملية المتابعة، وما ترتب عليها من قصور فى المساءلة والتقييم. كما ظهر كثيرا تعارض فيما بين البيانات المحسوبة لدى المنظمات الدولية ونظيرتها فى المصادر الوطنية، وهو الأمر الذى قد يرجع الى ضخامة حجم البيانات، ونقص القدرات الفنية اللازمة لإعدادها بالعديد من البلدان.[1].

[1].Sonya suter and Adam Fishman.op. cit., pp. 5-6.

المبحث الثاني

حصاد تجربة الأهداف الإنمائية للألفية فى مصر – خبرات الحوكمة والمتابعة والتقييم والدعم الإحصائي.

تم إنجاز عديد من أهداف الألفية على المستوى القومي بتخطي الهدف الكمي في العام المستهدف وهو 2015، أو إنجازه قبل عام 2015. لكن كثير من الأهداف التي تحققت على المستوى القومي لم يواكب معظمها التحقق فى كل من الحضر والريف، أو المحافظات، ولدى الفئات النوعية أو العمرية أو الدخلية. كما اخفقت مصر في تحقيق بعض أهداف الألفية، لقصور في السياسات التنموية أو غيرها.

وفيما يلى نستعرض أهم الخبرات والدروس المستفادة التي واكبت تطبيق أهداف الألفية في مصر [1]:

1. خبرات هامة بخصوص حوكمة وآليات ومنهجيات متابعة وتقييم الأهداف الإنمائية :

أ. **غياب جهة محددة (أب شرعي) مسئولة عن متابعة وتقييم إنجاز الأهداف الإنمائية للألفية**، حيث لم تسند مهمة الإشراف على متابعة تنفيذها لجهة محددة حكومية أو غير حكومية، إنما تركت تلك المهمة الى الوزارات والمؤسسات الحكومية كل في إطار اختصاصه، الأمر الذى يشير من جهة أخرى الى عدم اشراك الدولة للمجتمع المدني في تنفيذ أو متابعة أهداف الألفية.

ب. **عدم تضمين الأهداف الإنمائية فى خطط التنمية وخطط الجهات المختلفة**، وبالتالي لم تدرج صراحة ضمن الأولويات التنموية للدولة، ولم يكن لدى الجهات المعنية (خاصة الصحة والتعليم، والبيئة، وغيرها) خطط زمنية لتنفيذ ومتابعة أهداف الألفية. ومن ثم لم

[1]. يستفيد العرض هنا الى حد كبير بنتائج الدراسة التي سبق للمعهد إعدادها وذات صلة مباشرة بالقضايا المطروحة:
– هدى النمر وآخرون (2015) ، الأهداف الإنمائية لما بعد 2015 فى سياق توجهات التنمية فى مصر. سلسلة قضايا التخطيط والتنمية. معهد التخطيط القومي.

تقم معظم هذه الجهات (باستثناء وزارة الصحة والسكان ولبعض السنوات فقط) بإعداد تقارير متابعة لأهداف الألفية مما صعب كثيراً من مهمة إعداد التقارير الوطنية لمتابعة أهداف الألفية.

ت. **قصور فى تقدير قيمة ومستوى الإنجازات المتحققة،** فمستوى بعض الإنجازات فى إطار أهداف الألفية تخفى في طياتها تفاوتات واضحة على مستويات مختلفة، ومن أمثلة ذلك:

- **اقتراب مصر من تحقيق هدف : تخفيض نسبة السكان تحت خط الفقر المدقع** الى النصف (4.4%)، ومع ذلك مازال يمثل خطورة حيث يعنى وجود نحو 3.6 مليون نسمة غير قادرين على الحصول على احتياجاتهم الغذائية الأساسية، كما تشهد هذه النسبة تباينا شديداً فيما بين المحافظات، حيث ترتفع فى بعضها الى ما بين ضعف وستة أضعاف المتوسط العام.

- **التحسن الذى حققته مصر بشأن تحسين معدل القراءة والكتابة** (ارتفع من 69.4% عام 2002 الى 73.9% عام 2012)، إلا أنه مازال غير كافياً اذ يعنى أنه مازال هناك نحو ثلاثة أفراد من أصل كل عشرة أفراد لا يجيدون القراءة والكتابة، كما أن هذه النسبة تظل منخفضة مقارنة بالمتوسط العالمي لها والذى بلغ خلال عام 2014 نحو 84% من إجمالي السكان في سن 15 عاماً فأكثر، ومقارنة بدول أخرى مثل تركيا (94.1%) والصين (95.1%) [1].

- **تحقيق مصر للهدف المتعلق بخفض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة** بمقدار الثلثين بين 1990 – 2014، والذى وصل عام 2014 الى نحو 28 حالة وفاة لكل ألف مولود حي. ويظل هذا المعدل مرتفعا كثيراً بالمقارنة مع عديد من الدول الأخرى، حيث بلغ

[1].الأمم المتحدة. تقرير الأهداف الإنمائية للألفية 2014. ص18.

في كل من الصين وتركيا نحو 14 حالة وفاه فقط، وفى تونس 16 حالة وفاه لكل ألف مولود حي[1].

ث. أوجه متعددة للقصور فى آلية إعداد ونشر التقارير الوطنية حول الأهداف الإنمائية، وقصور فى دعمها بجهود بحثية، وقد تولت إصدارها وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري بالتعاون مع البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، ويلاحظ عنها ما يلى :

- **إسناد عملية إعداد التقارير لمجموعة من الأكاديميين** متنوعي الاهتمامات والاختصاصات، لحصر وتجميع البيانات ذات الصلة لدى الجهات والمصادر المعنية، أو القيام بتقديرها حال عدم توفرها. ومع اختلاف حجم وقدرات فرق العمل المعنية بتلك التقارير، ومع تنوع منهجيات التحليل تباينت محتويات التقارير ودرجة الثقة والمصداقية في فروضها ونتائجها.

- **عدم انتظام ودورية التقارير**، فلم تصدر التقارير بصورة دورية سنوية ثابتة، حيث صدرت أعدادها الخمسة في سنوات 2002، 2004،2005، 2008، 2010 مما أثر على مصداقية وكفاءة تقييم نتائجها. كما صدرت التقارير الخمسة (باستثناء تقرير عام 2004) باللغة الانجليزية فقط، مما أثر سلبا على استفادة العديد من أصحاب المصلحة منها.

- **ضعف المساندة البحثية لقياس وتقييم تأثيرات الأهداف الإنمائية للألفية**، فلم تشجع الدولة أي من الجهات البحثية لإعداد دراسات لتحليل العلاقات والروابط المتداخلة بين مختلف أهداف وغايات الأهداف الإنمائية للألفية وتأثيراتها المتبادلة على مدى تحقيق تلك الأهداف.

- **عدم طرح التقارير للحوار المجتمعي / التنموي**، بهدف تقييم ما تتضمنه من نتائج أو توصيات (باستثناء احتفالية إصدار تلك التقارير)، مما حال دون الاستفادة من نتائجها فى تقييم جهود التنمية، تطوير الأولويات التنموية، أو حتى تطوير التقارير التالية.

[1].برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. تقرير التنمية البشرية العالمي 2014. ص 178–179.

2. خبرات هامة حول القدرات الإحصائية الوطنية وانعكاساتها على عملية متابعة وتقييم آثار الأهداف الإنمائية للألفية على أوضاع التنمية فى مصر :

أ. **غياب اهتمام الدولة بإحصاءات وبيانات الأهداف الإنمائية للألفية**، ولم تبذل الجهات المعنية جهوداً ملموسة لحصر وتدقيق وتوفير البيانات اللازمة بالجودة المناسبة لحساب مؤشرات متابعة غايات أهداف الألفية. بخلاف القصور فى تنمية القدرات الإحصائية والكوادر البشرية الإحصائية. كذا، الكوادر البشرية المسئولة عن متابعة التقدم في تحقيق أهداف الألفية وإعداد تقارير متابعة الإنجاز الدورية.

ب. **غياب بعض المؤشرات لنقص بيانات حسابها، أو لصعوبة تقديرها، أو لعدم اهتمام الجهات المعنية، أو لعدم وضوح مفهوم وأهمية المؤشر**، ومن نماذج تلك المؤشرات:

- نسبة العاملين الذين يعيشون بأقل من دولار باليوم.
- نسبة اليتامى الذين يرتادون المدارس إلى غير اليتامى بين 10-14 سنة.
- نسبة الأجناس المهددة بالانقراض.
- نسبة الأرصدة السمكية الموجودة ضمن الحدود البيولوجية الآمنة.
- استخدام الواقي الذكرى في آخر ممارسة جنسية عالية الخطورة.
- نسبة الأطفال دون الخامسة، وينامون تحت ناموسيات معالجة بمبيدات حشرية.

ت. **الفجوات الزمنية بين المسوحات الإحصائية ودورية متابعة الأهداف الإنمائية**، حيث تعتمد العديد من مؤشرات الألفية (مثل الفقر والجوع والحالة الصحية) على نتائج مسوحات ميدانية دورية (مثل الدخل والإنفاق والأسرة، والمسح الصحي)، وغالباً ما لا تتوافق سنوات نشر بيانات تلك المسوحات مع توقيتات إصدار تقارير متابعة الألفية. وهنا قد يتم الاعتماد على البيانات الواردة بالإصدارات الأولية للمسوحات بما قد يشوبها من عدم الدقة أو القصور.

3. **غياب التوعية المجتمعية بخصوص أهمية تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية،** فلم تخصص جهات معنية برامج للتوعية الشعبية أو المؤسسية ذات صلة بالأهداف والعوائد التنموية من إنجازها، وعليه لم تحظى تلك الأهداف بالتأييد أو الاهتمام الكافي من أصحاب المصلحة أو الشركاء فى مصر.

4. **عدم حصول مصر على دعم مالي دولي كافي، وتفاوت توزيعه محليا،** وهو الدعم المخصص من الأمم المتحدة، وفضلاً عن اتجاه هذا الدعم للتناقص سنوياً، فإن توزيعه بين الأنشطة والقطاعات والمناطق (المحافظات) قد اتسم بعدم العدالة. ففي عام 2004 حصلت مصر على 741.9 مليون دولار، استحوذ الهدف السابع (ضمان الاستدامة البيئية) على النسبة الأكبر منها (46.7%)، مقابل 18% فقط للهدف الأول (القضاء على الفقر المدقع والجوع). كما تواضع نصيب المحافظات الخمسة الأكثر فقراً (أسيوط، بنى سويف، سوهاج، المنيا، وقنا) الى ما بين 5.6% و2.2% فقط من إجمالي المعونة الموجهة للقضاء على الفقر والجوع [1] .

وختاما، فقد أسفر تتبع التقدم المحرز فى تحقيق مصر لأهداف الألفية خلال الفترة 2000–2015 عن مجموعة من النتائج يوضحها الجدول التالى :

[1]. معهد التخطيط القومي و UNDP ، تقرير التنمية البشرية لمصر 2008، العقد الاجتماعي في مصر ودور المجتمع المدني، القاهرة، 2008، صفحات متفرقة.

جدول رقم (2-1): أبرز نجاحات واخفاقات تجربة الأهداف الإنمائية للألفية فى مصر

أبرز النجاحات	أبرز الإخفاقات
تحقيق أهداف على كل من المستوى القومي والمحلى (الأقاليم والمحافظات) منها تعزيز المساواة بين الجنسين فى مرحلتي التعليم الابتدائي والثانوي العام، ونسبة الأشخاص الذين لا يمكنهم الحصول باستمرار على مياه الشرب النقية.	اخفاق فى تخفيض نسبة السكان تحت خط الفقر الوطنى إلى النصف بحلول عام 2015 (حيث تخطت نسبة الفقر عام 2013/2012 ضعف المستوى المفروض الوصول إليه لتحقيق هذا الهدف).
تحقيق أهداف على المستوى القومي دون المستوى المحلى منها: معدل وفيات الأطفال دون سن *الخامسة*، ونسبة السكان تحت خط الفقر المدقع.	اخفاق فى توفير العمالة الكاملة المنتجة والعمل اللائق للجميع، بمن فيهم النساء والشباب.
	اخفاق فى تعزيز المساواة بين الذكور والنساء بسوق العمل.
	اخفاق فى رفع معدل استخدام وسائل تنظيم الأسرة.
	اخفاق فى تخفيض نسبة الأشخاص الذين لا يمكنهم الحصول باستمرار على خدمات الصرف الصحي الى النصف بحلول عام 2015.

المصدر : مركب بمعرفة الفريق البحثي

المبحث الثالث

الأهداف العالمية للتنمية المستدامة : المحاور والتشابكات، والآليات الجديدة المقترحة للحوكمة والمتابعة والتقييم والدعم الإحصائي

يلقى المبحث الحالي الأضواء على بعض المفاهيم ذات الصلة بالتنمية المستدامة، كما يعرض لجوانب التداخل والترابط بين محاورها الثلاثة، كما يعرض لأبرز الآليات المقترحة لحوكمة ومتابعة وتقييم أهداف التنمية المستدامة والدعم الإحصائي المناسب لتطبيقها.

أولا : خلفية عن الأهداف والمؤشرات، وتقييم التوازنات والتشابكات بين محاور التنمية المستدامة الثلاثة :

في سياق ما سبق عرضه في الفصل الافتتاحي الأول، يمكن تعريف (**التنمية المستدامة** – Sustainable Development) على أنها التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون أن تُخل بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها. ويتطلب تحقيق التنمية المستدامة بذل جهود عالمية واقليمية متضافرة لبناء مستقبل أفضل للبشر ولكوكب الأرض يكون شاملاً للجميع ومستداماً وقادراً على الصمود. ومن الجوهري، لكي تتحقق التنمية المستدامة، المواءمة بين ثلاثة محاور أساسية وهي :

- النمو الاقتصادي.
- الشمول / الاندماج الاجتماعي.
- حماية البيئة (الاستدامة البيئية).

وهذه المحاور مترابطة وجوهرية لرفاهة الأفراد والمجتمعات، والقضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده، ويجب لبلوغ هذه الغاية، تشجيع النمو الاقتصادي المستدام والشامل والمنصف، وتهيئة الفرص للجميع، والحد من أوجه عدم المساواة، ورفع مستويات المعيشة الأساسية، وتدعيم التنمية الاجتماعية العادلة والشمول الاجتماعي، وتعزيز إدارة الموارد الطبيعية والنظم الإيكولوجية على نحو متكامل ومستدام [1].

[1].Cassidy, M(2014), *Assessing Gaps in Indicator Availability and Coverage.* SDSN Briefing Paper.pp.1-7.

تأسيساً على ما سبق، فإن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة البالغ عددها 193 دولة قد توصلت إلى توافق في الآراء بشأن وثيقة ختامية، تم التوقيع عليها من جميع قادة العالم فى سبتمبر 2015 بنيويورك، لخطة جديدة للتنمية المستدامة بعنوان "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030". وتضمنت تلك الخطة 17 هدفاً ، 169 غاية، و229 مؤشرا مرتبطة مع الغايات (الأهداف الفرعية) لقياس التقدم نحو تحقيق أهداف وسياسات التنمية المستدامة.

نلقى الضوء فيما يلى على الأهداف الرئيسة والفرعية (الغايات) وتشابكاتها بين بعضها البعض، ثم نلقى الضوء على المؤشرات الخاصة بالتنمية المستدامة :

1. **أهداف التنمية المستدامة، وعلاقات الترابط والاعتمادية، ودور التحليل الشبكي :** تعمل أهداف التنمية المستدامة على تحقيق الأبعاد الثلاثة للمفهوم وهي: النمو الاقتصادي، والشمول الاجتماعي، وحماية البيئة. وتجدر الإشارة فى هذا الخصوص الى بعض الحقائق الأساسية :

- **الطابع العالمي لأهداف التنمية المستدامة دون إغفال الخصوصيات والأولويات الوطنية،** حيث تأخذ في الاعتبار مختلف الحقائق والقدرات ومستويات التنمية الموجودة على الصعيد الوطني، واحترام السياسات والأولويات الوطنية.
- **الطبيعة التكاملية المترابطة لأهداف التنمية المستدامة،** فهي ليست منفصلة عن بعضها البعض، بل يلزم تنفيذها على نحو متكامل، مع الأخذ في الاعتبار التأثيرات المتبادلة والاعتمادية بين بعضها البعض.
- **الطبيعة التشاركية لأهداف التنمية المستدامة،** فهي نتاج عملية تشاركية شفافة استغرقت ثلاث سنوات وشملت جميع أصحاب المصالح. وهي تمثل إجماعاً غير مسبوق على أولويات عالمية بين الدول الأعضاء البالغ عددهم 193 دولة. وقد حظيت بتأييد عالمي من جانب منظمات المجتمع المدني، وقطاعات الأعمال، والبرلمانيين، وجهات فاعلة أخرى.

وانطلاقا مما سبق، يمكن القول بأن أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر تمثل إطاراً متكاملاً غير قابل للتجزئة عند تطبيقه، وأن كافة أهداف الاطار تغطي الأركان والمحاور الثلاثة للتنمية

المستدامة وهي البعد الاقتصادي والبعد الاجتماعي والبعد البيئي؛ وأن تحقيق كل هدف من الأهداف السبعة عشر سوف يؤثر ويتأثر إيجاباً أو سلباً بتحقيق بقية الأهداف.

وباستقراء النتائج الأولية التي توصلت إليها إحدى الدراسات التي استهدفت اختبار مدي توازن تغطية المحاور الثلاثة للتنمية المستدامة ضمن كل هدف من أهدافها والمعروضة بالجدول رقم (2–2) التالي، فإن يمكن استخلاص ما يلى:

- **الهدف رقم (7) الخاص بالطاقة،** كان من أكثر الأهداف تحقيقاً للتوازن بين الأبعاد الثلاثة يليه الهدف رقم (12) الخاص بالإنتاج والاستهلاك المستدام.
- **الهدف رقم (5) والخاص بتحقيق المساواة بين الجنسين** وتمكين المرأة كان من أقل الأهداف تحقيقاً للتوازن بين الأبعاد الثلاثة، حيث أنه فشل في معالجة الابعاد البيئية والاقتصادية.
- **كل من الهدفين رقم (3) الخاص بالصحة ورقم (13) الخاص بتغير المناخ** افتقرا إلى تغطية البعد الاقتصادي.
- **كل من الهدفين رقم (10)** والمتعلق بالحد من عدم المساواة بين البلدان وداخلها **ورقم (16)** افتقرا لتغطية للبعد البيئي.
- **الأهداف رقم (1)، (2)، (5)،(10)، (11)، (16)** المتعلقة بالقضاء على الفقر والجوع والصحة والتعليم والانتاج والاستهلاك المستدام والمساواة بين الجنسين والمدن الآمنة وتحقيق السلام، ركزت بشكل رئيس على البعد الاجتماعي أكثر من غيره من الأبعاد.
- **الأهداف رقم (6)، و(7)، و(12)، و(15)** المتعلقة بالمياه والطاقة والاستهلاك والانتاج المستدامين وتغير المناخ والحفاظ على المحيطات والبحار والبيئة البرية والتنوع البيولوجي على الترتيب، كان تركيزها الرئيسي على تغطية البعد البيئي أكثر من غيره من باقي الأبعاد.
- **كل من الهدفين رقمي (8) و(9)** والمتعلقة بالنمو الاقتصادي والابتكار والصناعة والبنية التحتية، كان تركيزهما الرئيس على تغطية البعد الاقتصادي أكثر من غيره من الأبعاد.

جدول رقم (2-2): قياس درجة توازن المحاور الثلاثة (الاقتصادي /الاجتماعي/ البيئي) فى كل هدف من أهداف التنمية المستدامة

	أهداف التنمية المستدامة لما بعد 2015	توازن الهد ف بين الأبعاد الثلاثة	مجال التركيز الرئيس	البعد الاقتصادي (%)	البعد البيئي (%)	البعد الاجتماعي (%)	عدد الغايات بكل هدف	تعليقات إضافية
1	G1 القضاء على الفقر	معتدل نسياً	اجتماعي	27	13	60	5	**تغطى عناصره الابعاد الثلاثة ولكنه يميل للبعدين الاجتماعي والاقتصادي**
2	G2 القضاء التام على الجوع	معتدل نسياً	اجتماعي	13	27	60	5	**تغطى عناصره الابعاد الثلاثة بتوازن يميل للبعدين الاجتماعي والبيئي**
3	G3 الصحة الجيدة والرفاه	لا	اجتماعي	0	4	96	9	**تغطى عناصره البعدين الاجتماعي والبيئي فقط بتوازن يميل نحو البعد الاجتماعي**
4	G4 التعليم الجيد	لا	اجتماعي	14	5	81	7	**تغطى عناصره الابعاد الثلاثة بتوازن يميل نحو البعد البيئي**
5	G5 المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة	لا	اجتماعي	0	0	100	6	**تغطي عناصره البعد الاجتماعي فقط**

6	G6 المياه النظيفة والنظافة الصحية	معتدل نسياً	اجتماعي/ بيئي	11	44	44	6	**تغطى عناصره البعدين الاجتماعي والبيئي بشكل واضح**
7	G7 الطاقة النظيفة والاسعار المعقولة	نعم	بيئي/ اقتصادي	33	44	22	3	**تغطى عناصره الابعاد الثلاثة بتوازن يميل نحو البعدين البيئي والاقتصادي**
8	G8 العمل اللائق والنمو الاقتصادي	معتدل نسياً	اقتصادي	53	10	37	10	**تغطى عناصره الابعاد الثلاثة بتوازن يميل نحو البعدين الاقتصادي والاجتماعي**
9	G9 الصناعة والابتكار والبنية الأساسية	معتدل نسياً	اقتصادي	67	20	13	5	**تغطى عناصره الابعاد الثلاثة بتوازن يميل نحو البعد الاقتصادي**
10	G10 الحد من عدم المساواة داخل البلدان	لا	اجتماعي	33	0	67	7	**تغطي عناصره البعدين الاجتماعي والبيئي فقط بتوازن يميل نحو البعد الاجتماعي**
11	G11 مدن ومجتمعات أمنة ومستدامة	معتدل نسيا/ لا	اجتماعي	5	33	62	7	**تغطى عناصره الابعاد الثلاثة بتوازن يميل نحو البعدين الاجتماعي والبيئي**
12	G12 الانتاج والاستهلاك المستدام	معتدل نسياً	بيئي	21	58	21	8	**تغطى عناصره الابعاد الثلاثة بتوازن يميل نحو البعد البيئي**

13	G13 التغير المناخي	لا	اجتماعي/ بيئي	0	44	56	3	**تغطى عناصره البعدين الاجتماعي والبيئي فقط بتوازن يميل نحو البعد الاجتماعي**
14	G14 الحياة المائية- البحار والمحيطات	معتدل نسيا/ لا	بيئي	29	67	5	7	**تغطى عناصره الابعاد الثلاثة بتوازن يميل نحو البعد البيئي**
15	G15 الحياة البرية والتنوع البيولوجي	معتدل نسيا/ لا	بيئي	11	67	22	9	**تغطى عناصره الابعاد الثلاثة بتوازن يميل نحو البعد البيئي**
16	G16 السلام والعدل والمؤسسات القوية	لا	اجتماعي	7	0	93	10	**تغطي عناصره البعدين الاجتماعي والاقتصادي فقط بتوازن يميل نحو البعد الاجتماعي**

المصدر:

Source :-Amy Cutter.et al., (2015), Sustainable Development Goals and Integration: Achieving a Better Balance Between The Economic, Social and Environmental Dimensions. Pp..23-24.

وفى تحليل خاص للفريق البحثي، تم استخدام **(التحليل الشبكي)** [1] لقياس درجة الترابط والتشابكات بين أهداف التنمية المستدامة سواء بين الأهداف الرئيسة والأهداف الفرعية من جهة، وبين الأهداف

[1]. لمزيد من التفاصيل حول تحليل الشبكات ، يراجع :

- Mc Culloh, Ian, Helen Armstrong, and Anthony Johnson. (2013). Social network analysis with applications. John Wiley & Sons.
- Mislove, Alan E. (2009). Online social networks: measurement, analysis, and applications to distributed information systems. ProQuest.
- Amy Cutter , et al., op. cit.,pp.14-23.
- The SDSN and Open Data Watch ahead(2015**),** Data for Development**.** An Action Plan to Finance the Data Revolution for Sustainable Development. The Third International Conference on Financing for Development.

الفرعية سواء داخل الهدف الرئيس الواحد أو أهداف رئيسة مختلفة من جهة أخرى. وهو التحليل الذى تؤثر نتائجه بصورة مباشرة في اختيار السياسات والأولويات التنموية. مع الإشارة الى أن هذه التحليلات لم يؤخذ فى الاعتبار عند وضع الأهداف الإنمائية للألفية.

وقد جرى التركيز فى تحليل الشبكات على دراسة الارتباط المباشر بين الأهداف دون الارتباط غير المباشر، حيث تتكون الشبكة من مجموعة من الرؤوس تمثل الأهداف، ومجموعة من الروابط تمثل العلاقات بين الأهداف. فمثلا وجود رابط بين رأسين يدل على وجود علاقة بين الهدفين الممثلين لهذين الرأسين. وإذا كان الرابط ذو اتجاه يعنى اتجاه العلاقة بين كلا من الرأسين وفى بعض الأحيان تكون العلاقة تبادلية أى أن العلاقة بين الرأسين فى الاتجاهين، بمعنى أن كل هدف يؤثر على الأخر. وقد تم الاعتماد فى هذا الجزء على دراسة مقدمة للمجلس الألماني للتنمية المستدامة[1] لعمل تحليل للشبكة الممثلة لأهداف التنمية المستدامة العالمية.[2]

وقد تم تمثيل الروابط بروابط متجهة. وتمثل الرؤوس الكبيرة فى الشبكة الأهداف الرئيسية والرؤوس الصغيرة الأهداف الفرعية بينما اتجاه السهم فى الروابط يشير إلى اتجاه التأثير من هدف إلى آخر. ويوضح الشكل التالى رقم (2-1) النتائج التي تم الحصول عليها من التحليل المشار اليه.

ومن أهم نتائج تحليل الشبكة نجد أن:

1. **درجة الروابط الداخلية:** وتقيس عدد الروابط المتجهة الداخلة إلى الهدف من أهداف أخرى.

- **الهدف العاشر (تقليل عدم المساواة)**، عدد الروابط الداخلة إليه 21 رابط، بينما يرتبط هو فقط بأهدافه الفرعية السبعة. وهذا يعنى أنه لتحقيق هذا الهدف ينبغى تحقيق أهداف أخرى أولا حيث أنه يتحقق من خلالهم.
- **الهدف الفرعي السادس من الهدف السادس عشر** (تطوير مؤسسات فعالة ومسؤولة وشفافة على جميع المستويات)، عدد الروابط الداخلة إليه 18 رابط، بينما لا يخرج أى رابط منه. فهو مثله مثل الهدف العاشر يتأثر بأهداف عديدة لكى يتحقق، بينما الهدف نفسه لا يؤثر بطريقة مباشرة فى تحقيق الأهداف الأخرى.

---

1. Amy Cutter , et al.,op. cit.,pp.3-24.

2.Open Working Group proposal for Sustainable Development Goals.

https://sustainabledevelopment.un.org/content/documents/1579SDGs%20Proposal.

شكل رقم (2-1): قياس الترابط بين أهداف التنمية المستدامة العالمية باستخدام تحليل الشبكات

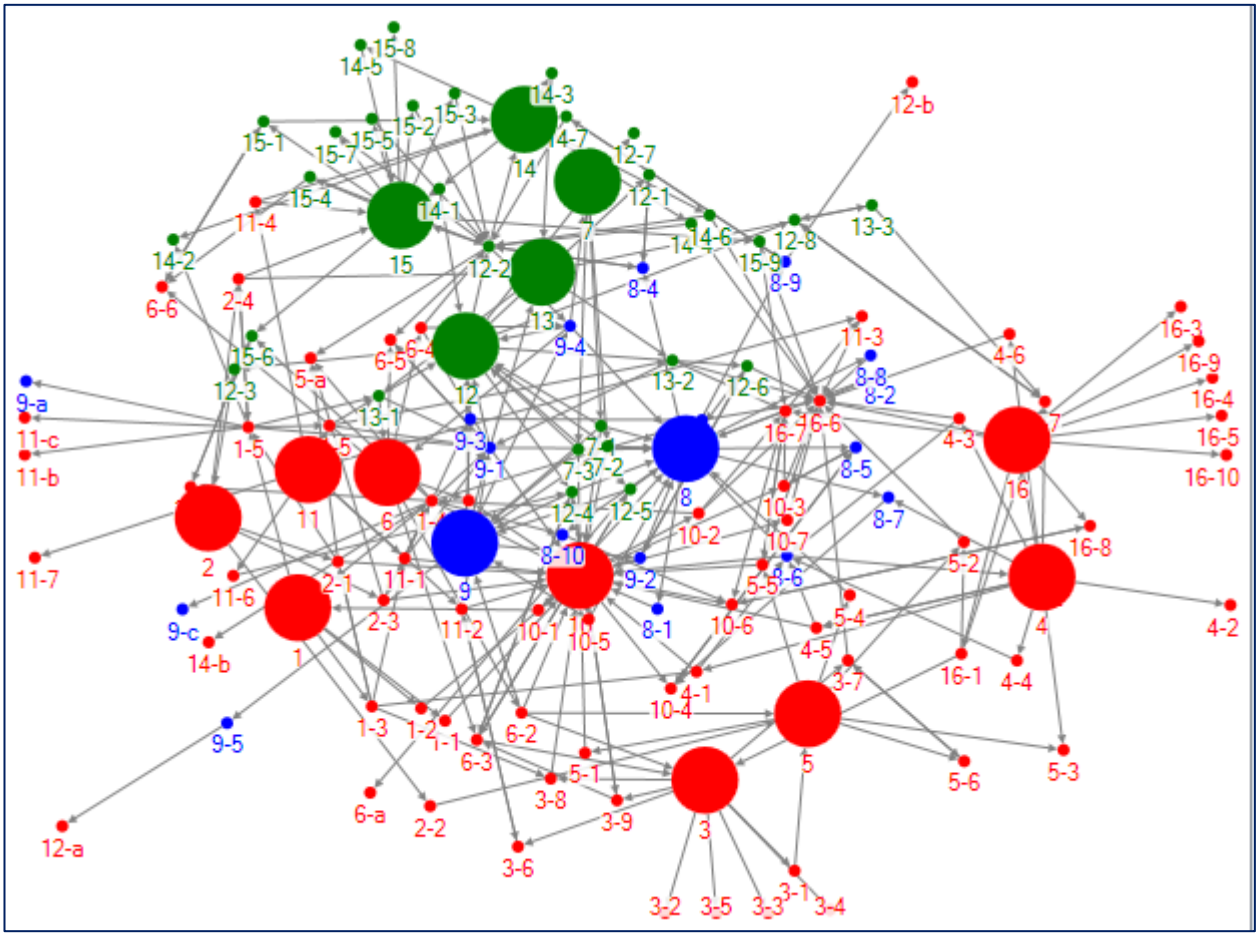

المصدر: بواسطه الفريق البحثى – باستخدام برنامج NodeXL

- **الهدف الثامن (تعزيز النمو الاقتصادي المستدام والشامل والعمالة المنتجة والعمل اللائق للجميع)**، عدد الروابط الداخلة إليه 13 رابط، بينما لا يرتبط إلا بأهدافه الفرعية.
- **الهدف الفرعي الثاني من الهدف الثاني عشر(بحلول عام 2030 تحقيق الإدارة المستدامة والاستخدام الفعال للموارد الطبيعية)**، عدد الروابط الداخلة إليه 11 رابط، بينما يخرج منه 10 روابط.

2. **درجة الروابط الخارجية**: وتقيس عدد الروابط المتجهة الخارجة من الهدف إلى أهداف أخرى.

- **الهدف الفرعي الرابع من الهدف الأول** (بحلول عام 2030 تأكد من أن جميع الرجال والنساء، ولا سيما الفقراء والضعفاء، لديهم حقوق متساوية للموارد الاقتصادية، وكذلك الحصول على الخدمات الأساسية، والملكية، والسيطرة على الارض وأشكال أخرى من الملكية والإرث، والموارد الطبيعية، والتكنولوجيا الجديدة، والخدمات المالية بما في ذلك التمويل الصغير). عدد الروابط الخارجة منه 11 رابط وعدد الروابط الداخلة إليه 4 روابط.

أى أنه يؤثر بصورة مباشرة فى العديد من الأهداف وبتحسين هذا الهدف يحدث تغيير فى الأهداف الأخرى التي يؤثر فيها.

- **الهدف الفرعي الخامس من الهدف الأول** (بحلول عام 2030 بناء قدرة الفقراء والذين يعيشون في أوضاع هشة، والحد من التعرض للأحداث الشديدة المرتبطة بالمناخ والصدمات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الأخرى والكوارث). يلاحظ أن عدد الروابط الخارجة منه 8 روابط وعدد الروابط الداخلة إليه 3 روابط. فهو يؤثر فى أهداف أخرى ويتأثر بعدد أقل من الأهداف.
- **الهدف الفرعي الثاني من الهدف الثاني عشر** (بحلول عام 2030 تحقيق الإدارة المستدامة والاستخدام الفعال للموارد الطبيعية)، يلاحظ أن عدد الروابط الداخلة إليه 11 رابط، بينما يخرج منه 6 روابط.

3. **درجة البينية:** ويمثل وضع الهدف فى الشبكة، فإذا كان يمثل حلقة وصل بين مجموعتين من الأهداف يكون بدرجة بينية عالية.

- **الهدف العاشر (تقليل عدم المساواة)** ، هو الهدف الأعلى من حيث البينية.
- **يليه الهدف الثامن** (تعزيز النمو الاقتصادي المستدام والشامل والعمالة المنتجة والعمل اللائق للجميع)
- **ثم الهدف الفرعي السادس من الهدف السادس عشر** (تطوير مؤسسات فعالة ومسؤولة وشفافة على جميع المستويات).

4. **درجة التكتليه / الترابط الكامل** : وتقيس وجود مجموعة من الأهداف (ثلاثة أهداف) مرتبطة ارتباط كامل مع بعضها.

- **الهدف الفرعي التاسع من الهدف الرئيس الثالث** (بحلول عام 2030 تخفيض عدد الوفيات والأمراض الناجمة عن المواد الكيميائية الخطرة وتلوث الهواء، والماء، والتربة)، يشكل تكتل مع كل من **الهدف الفرعي الثالث من الهدف الرئيس السادس** (بحلول عام 2030، تحسين نوعية المياه والحد من التلوث، والقضاء على الإغراق والتقليل من إطلاق المواد الكيميائية والمواد الخطرة، تخفيض نسبة مياه الصرف غير المعالجة، وزيادة نسبة إعادة التدوير وإعادة الاستخدام الآمن نسبة x٪ على الصعيد العالمي) و**الهدف الفرعي الرابع من الهدف الرئيس الثاني عشر** (بحلول عام 2020 تحقيق الإدارة السليمة بيئيا للمواد الكيميائية وجميع النفايات طوال دورة حياتها وفقا للأطر الدولية المتفق عليها وتقليل انبعاثها الى حد كبير في الهواء والماء والتربة للحد من آثارها الضارة على صحة الإنسان والبيئة). وبالتالي فإن تحسين هذه الأهداف مرتبطة ارتباطا وثيقا ببعضها البعض.

- **الهدف الفرعي الثالث من الهدف الرئيس الثالث عشر** (تحسين التعليم وزيادة الوعي والقدرات البشرية والمؤسسية على التخفيف من آثار تغير المناخ، والحد من تأثيره، والإنذار المبكر) يشكل تكتل مع كل من **الهدف الفرعي الثامن من الهدف الرئيس الثاني عشر** (بحلول عام 2030 يكون لدى الناس في كل مكان المعلومات والتوعية ذات الصلة بالتنمية وأنماط الحياة المستدامة التي تتوائم مع الطبيعة) **والهدف الفرعي السابع من الهدف الرئيس الرابع** (بحلول عام 2030 يكتسب جميع المتعلمين المعرفة والمهارات اللازمة لتعزيز التنمية المستدامة، من خلال التعليم من أجل التنمية المستدامة وأنماط الحياة المستدامة وحقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين، وتعزيز ثقافة السلام واللاعنف، والمواطنة العالمية، وتقدير التنوع الثقافي ومساهمة الثقافة في التنمية المستدامة).

2. حقائق هامة حول مؤشرات التنمية المستدامة :

يوضح الشكل رقم (2-2) أن المؤشرات المتفق عليها لقياس التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة(229 مؤشرا) يمكن تصنيفها حسب مجالات الاهتمام الى خمس مجموعات : مرتبطة بالبشر (الناس) ، مرتبطة بالنقود، مرتبطة بالخطط والسياسات، مرتبطة بالإنتاج والاستهلاك، أو مرتبطة باستدامة كوكب الأرض.

ويلاحظ أن المؤشرات المرتبطة بالبشر (مشاركة السكان، التعليم، التدريب، البطالة وغيرها) تستحوذ على أكثر من 40% من المؤشرات، مقابل حوالى 26% للمؤشرات ذات الطبيعة النقدية المتعلقة بتدفقات الأموال المختلفة [1].

كما طرحت تقسيمات أخرى للمؤشرات المتوافق عليها تربطها **بالاقتصاد الأخضر** [2] الذى يحظى، مع **النمو الأخضر**، باهتمام كبير في معظم التجارب العالمية (كما سيعرض الفصل الثالث). وفى هذا الخصوص يوضح الجدول رقم (2-3) ، تفصيلات توضح أن نصيب مؤشرات الاقتصاد الأخضر (62 مؤشر) تصل الى أكثر من 27% من إجمالي المؤشرات. ويقع النصيب الأكبر لمؤشرات الاقتصاد الأخضر ضمن مجموعة مؤشرات الخطط والسياسات (22 مؤشر).

[1]. An Atkisson Group (IAEG).op.cit., p3-5.
[2].Ibid., p5.

الشكل رقم (2-2): توزيع مؤشرات التنمية المستدامة على مجالات الاهتمام الرئيسة

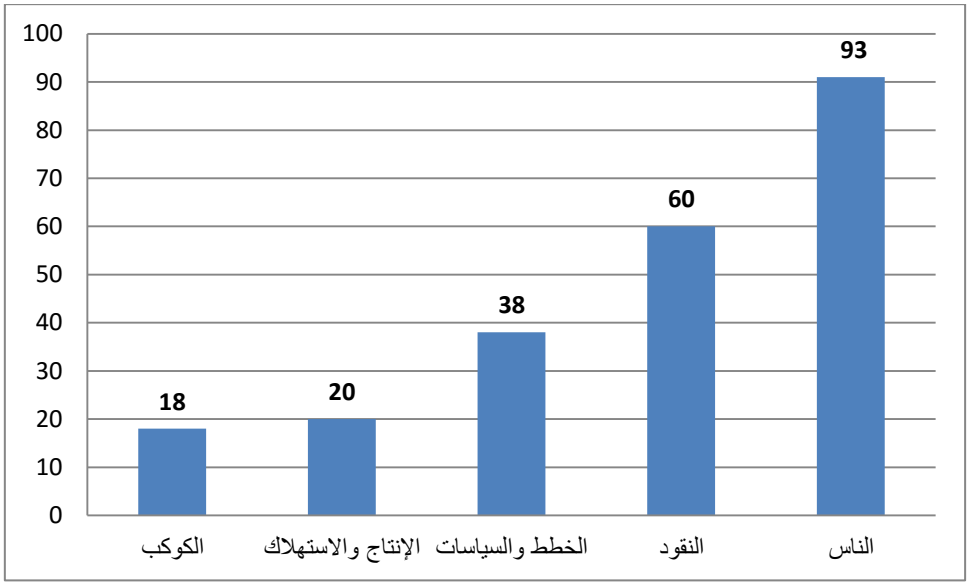

Source: An AtKisson Group-IAEG(2016), The SDG Indicators: What are we measuring..p.4

جدول رقم (2–3): توزيع مؤشرات الاقتصاد الأخضر ضمن مجموعات مؤشرات التنمية المستدامة

مجموعات / حزم المؤشرات	عدد المؤشرات وأهميتها النسبية في كل مجموعة / الى إجمالي المؤشرات		عدد مؤشرات الاقتصاد الأخضر وأهميتها النسبية داخل كل مجموعة	
	عدد	%	عدد	%
البشر	93	40.6	4	4.3
النقود – الأموال	60	26.2	7	11.7
الخطط والسياسات	38	16.6	22	57.9
الإنتاج	20	8.7	11	55
الكوكب	18	7.9	18	100
مجموع	**229**	**%100**	**62**	----

المصدر : مركب بمعرفة الفريق البحث من المصدر السابق :

- An AtKisson Group-IAEG(2016), The SDG Indicators: What are we measuring..pp.4-6.

ثانيا : الآليات الجديدة المقترحة لحوكمة ومتابعة وتقييم أهداف التنمية المستدامة :

تمثل هذه الآليات حصيلة الخبرات المستفادة من تجارب دول العالم المختلفة التي طبقت خلال العقود الماضية استراتيجيات للتنمية المستدامة، كما هي حصيلة خبرات تجربة الأهداف الإنمائية للألفية، ويضاف اليها خبرات حوارات الأمم المتحدة ووكالاتها المعنية عبر العالم بخصوص إطلاق أهداف التنمية المستدامة، والتي شاركت فيها الحكومات والمنظمات المدنية والمنظمات الإقليمية عبر العالم.

ومن أبرز الآليات المقترحة فى هذا الشأن ما يلى :

1. **توفير نظام جيد ومتكامل لحوكمة وإدارة التنمية المستدامة :** ومن أهم العناصر التي تمثل أركان هامة للنظام المذكور ما يلى :

أ. **تطبيق منهجية التخطيط الاستراتيجي :** لضمان نجاح الرؤية الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة لابد من إحداث مجموعة تغييرات سياسية ومؤسسية وإدارية يصعب تحقيها خارج تطبيق مبادئ التخطيط الاستراتيجي على المستوى الكلى ومستوى الهيئات والوزارات، وبمشاركة واسعة من أصحاب المصالح ذوي الصلة.

ب. **إدراج الاستراتيجية ببرامجها ومشاريعها المختلفة في عملية التخطيط الوطنى،** وضمن الموازنة العامة للدولة لتوفير الموارد المالية لمكونات الاستراتيجية كي تحقق أهدافها.

ت. **توفير المؤسسات الفعالة بما فيها مراكز البحث والتفكير، وتعزيز التنسيق والتكامل المؤسسي وبناء القدرات :** حيث تبين أن تفاوت مستوى جودة المؤسسات كان سببا رئيسا لتراجع انجاز بعض الدول مقارنة بغيرها في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية [1] .

[1]. لمزيد من التفاصيل ، يراجع :

- Guido Schmidt and Jeffery Sachs (2015), Financing for Sustainable Development: Implementing the SDGs through Effective Investment Strategies and Partnerships. SDSN Working Paper. Pp.113-140.

أ. .كما تؤكد الأمم المتحدة على ضرورة تعزيز قدرة المؤسسات في البلدان النامية على تخطيط الجهود لتحقيق التنمية المستدامة وإدارتها وتنفيذها ورصدها من خلال تحسين جودة المؤسسات وتنمية الموارد البشرية، والتعامل الجاد مع تحديات الحوكمة مثل : ضعف الشفافية، وضعف المؤسسات الديمقراطية، وهشاشة سيادة القانون، وتصدع النظام الاجتماعي. وغيرها.

وتجدر الإشارة إلى الدور الهام الذي يمكن أن تقوم به (مراكز التفكير العلمي – Think Tanks) ومنظمات المجتمع المدني في متابعة تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ومشاركتها في مراحل صنع السياسات والتنفيذ والمتابعة.

2. **بناء نظام محكم للرقابة والمتابعة، وتوفير المساندة الإحصائية المناسبة :** من ضمانات نجاح تنفيذ أهداف وغايات الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة عنصرين هامين :

أ. **بناء نظام للرقابة والمتابعة متعدد المستويات لأهداف وغايات التنمية المستدامة،** يتيح النظام للأطراف والجهات المعنية، أن تشارك في تصميمه ومناقشة نتائجه مثل البرلمان والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني والمؤسسات البحثية والأكاديمية. كما يساعد نظام الرقابة والمتابعة على تحديد واختيار **(المؤشرات)** التي تستهدف تزويد الحكومة بإشارات واضحة فيما يتعلق بالأداء على مستوى الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة. مع الأخذ في الاعتبار أن هذا النظام سيعمل على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي، بما يعزز المساءلة أمام المواطنين والبرلمانات ومنظمات المجتمع الدولي من المنظور الوطني، وفي ذات الوقت يدعم التعاون الإقليمي والدولي بشكل فعال لإنجاز خطة التنمية المستدامة عالمياً [1].

– Jonathan Reeves & Simon Milledge (2015), Integrated approaches to SDG implementation and indicators: focus on forests. International Institute for Environment and Development. Pp.1-4.

[1]. Sustainable Development Solutions Network –SDSN(2015), *Data for Development: A Needs Assessment for SDG Monitoring and Statistical Capacity Development*.pp.6-9.

ب. **توفير بيانات الرصد والمتابعة والتقييم** : حيث يمثل نقص المعلومات والبيانات مشكلة أساسية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وهي حقيقة أكدها الخبراء المعنيين بوضع واختيار المؤشرات المسئولة عن رقابة ومتابعة مدي التقدم المحرز بأهداف التنمية المستدامة ما بعد 2015. وفي هذا السياق، أجرت شبكة حلول التنمية المستدامة مؤخراً دراسة أظهرت تباينات كبيرة في درجة توافر البيانات المتعلقة بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة، وتقترح الشبكة عملية رصد من خلال أربعة مستويات هي: الرصد الوطنى والإقليمي والعالمي والمواضيعي[1].

3. **توفير التمويل اللازم، وتوسيع خيارات البدائل التمويلية** : أوضحت تجربة الأهداف الإنمائية للألفية (المبحث السابق) أن نقص التمويل مثل أحد التحديات الكبرى التي واجهتها البلدان النامية، **ومنها مصر**، في بلوغ الغايات المستهدفة. هذا بجانب محدودية الإطار التمويلي الذى ركز على المعونات الأجنبية، على حساب خيارات أخرى، منها : التعاون بين دول الجنوب، والجهود الإنسانية الخيرية، ومصادر القطاع الخاص، والموارد المحلية [2]. وتتباين تقديرات التمويل اللازم لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتقدر الأنكتاد UNCTAD احتياجات البلدان النامية فقط، ما بين 3.3 إلى 4.5 ترليون دولار سنويا.

4.تعظيم مقومات ومنافع التعاون والشراكات العالمية والإقليمية : ويتم تفعيل منافع الشراكات العالمية والإقليمية من خلال محاور متعددة أبرزها :

أ. **دعم الشراكات العالمية لتعظيم المنافع الوطنية** : حيث ظهر قصور في تلك الشراكات لدة تطبيق الأهداف الإنمائية للألفية حيث لم تتجاوز النموذج التقليدي – وهو "**نموذج المانح – المتلقي**"، دون اهتمام كافي بتأثيرات السياسات المحلية في الاقتصادات المتقدمة والناشئة على فرص نجاح التنمية في البلدان النامية والأقل نموا[3].

---

[1].ibid., pp.9-15.

[2]. Guido Schmidt and Jeffery Sachs , Op.cit., pp.10-15.

[3].UN.(2015), Multi-stakeholder Partnerships in the post-2015 development era: Sharing knowledge and expertise to support the achievement of the Sustainable Development Goals, Department of Economic and Social Affairs.pp.1-2.

وقد تبنت أهداف التنمية المستدامة مجددا هدف تنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة (الهدف السابع عشر)، لتحسين التوافق في السياسات من أجل تحقيق التنمية المستدامة، واحترام خصوصية كل دولة في صناعة وتنفيذ السياسات اللازمة لاستئصال جذور الفقر وتحقيق الاستدامة، وهو ما يتطلب مؤسسات فعالة وجيدة الحوكمة لصناعة سياسات متوافقة مع أهداف التنمية المستدامة، بالتعاون مع الشركاء وأصحاب المصلحة داخليا واقليميا ودوليا.

ب. **تفعيل الشراكة العالمية في اختيار ونقل التكنولوجيا :** يعد نقل التكنولوجيا من العوامل الهامة التي سوف تساعد وتعزز تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال تعزيز التعاون الإقليمي والدولي بين الشمال والجنوب، وفيما بين بلدان الجنوب فيما يتعلق بالعلوم والتكنولوجيا والابتكار، والوصول اليها. والعمل على تطوير آلية عالمية لتيسير نقل التكنولوجيا و تطوير تكنولوجيات سليمة بيئيا ونقلها وتعميمها ونشرها إلى البلدان النامية بشروط مواتية، بما في ذلك الشروط التساهلية والتفضيلية. بالإضافة إلي التفعيل الكامل لبنك التكنولوجيا وآلية بناء القدرات في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار لصالح أقل البلدان نمواً، وتعزيز استخدام التكنولوجيات التمكينية خاصة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. مع بناء القدرات وتقديم المساعدة في تيسير تطوير ونقل ونشر التكنولوجيات ذات الصلة بتحقيق أهداف التنمية المستدامة[1].

ت. تنشيط التجارة : تشكل التجارة الدولية محركاً هاماً للنمو الاقتصادي الشامل والحد من الفقر بالدول النامية ومنها مصر، كما أنها سوف تسهم في تحقيق التنمية المستدامة. وقد دعت منظمة التجارة العالمية إلى التعجيل باختتام المفاوضات بشأن خطة الدوحة للتنمية، حيث تعلق المنظمة أهمية على بناء القدرات المتصلة بالتجارة في البلدان النامية، لأغراض تعزيز التكامل الاقتصادي والترابط على الصعيد الإقليمي. كما تشكل الأعمال التجارية الخاصة والاستثمارات والابتكارات محركات رئيسة للإنتاجية والنمو الاقتصادي الشامل وزيادة فرص العمل، وتفعيل

[1]. World Bank Group(2015),"*Open Data for Sustainable Development*", - Transport and ICT, August,.pp.2-6.

دور القطاع الخاص، بدءاً بالمشاريع المتناهية الصغر والتعاونيات وانتهاءً بالشركات المتعددة الجنسيات [1].

ت. تعزيز وتقوية العلاقات الخارجية والتعاون الدولي : والعمل على تعظيم الاستفادة من الاتفاقيات والمواثيق الدولية المصدق عليها، وبحث ودراسة الانضمام لاتفاقات أو بروتوكولات جديدة تشارك فيها جميع السلطات والمؤسسات العلمية والحكومية والمجتمع المدني، وتعزيز الاتصال بالهيئات والمنظمات والمؤسسات الدولية من أجل دعم الجهود الوطنية في استدامة تحقيق معدلات تنمية متزايدة.

5. رفع الوعي المجتمعي وتعزيز دور المجتمع المدني بخصوص قضايا الاستدامة : لعل من أهم ضمانات نجاح خطط التنمية المستدامة بشكل عام وخطة مصر للتنمية المستدامة 2030 العمل على تنفيذ مجموعة من الآليات في مجال رفع الوعي واستيعاب كل فئات الشعب لقضايا التنمية. كذلك التأكيد على أن أهداف الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة لن تتحقق بدون التعاون الفعال بين كافة فئات المجتمع.

ثالثا : تطوير وتحديث القدرات والأدوات الإحصائية الوطنية لدعم التنمية المستدامة :

اتفقت الحكومات فى الدورة 46 للجنة الإحصاء التابعة للأمم المتحدة، والتي عقدت فى نيويورك – مارس 2015، على ضرورة قيام **(المكاتب الإحصائية الوطنية)** والنظم الإحصائية ذات الصلة برصد ومتابعة أهداف التنمية المستدامة.

ومن الأمور الهامة التي أصبحت محل إتفاق بين الخبراء بشعبة الإحصاءات التابعة لشبكة الحلول بالأمم المتحدة والمعنيين بوضـــع منهجية رقابة ومتابعة إنجاز أهداف وغايات التنمية المستدامة ما يلي [2]:

[1]. UN (2015), Getting Started with the Sustainable Development Goals: A guide for Stakeholders. Sustainable Development Solutions Network, pp.9-12.

[2]. لمزيد من التفاصيل ، يراجع :

1. وضع **إطار عام متكامل** يمكن استخدامه فى الرقابة على أهداف التنمية المستدامة، على أن يتضمن هذا الاطار **المؤشرات** التي يمكن تطبيقها وطنيا وإقليميا ودولياً.
2. أن الاطار العام المقترح يجب أن يتضمن **أقل عدد من المؤشرات** فى مرحلته الأولى على أن يتم زيادتها لاحقاً.
3. لابد من التأكد من توافر **قواعد البيانات** على المستوي الوطنى عند اختيار المؤشرات.
4. أن جمع **بيانات موثوقة** لدعم قياس تقدم الدول على مقياس أهداف التنمية المستدامة سيعتمد على ثلاث عمليات رئيسة وهي :
   - صياغة مجموعة قوية من مؤشرات الرصد الوطنية.
   - تعزيز القدرات الإحصائية.
   - الاستفادة من تقنيات ثورة البيانات والمعلومات ومصادر جديدة للبيانات.

ومن المتوقع أن تكون **(المؤشرات)** العمود الفقري لرصد التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية، ويمكن لإطار المؤشرات المقترح أن يتم استخدامه كأداة إدارة لمساعدة البلدان وتطوير استراتيجيات التنفيذ وتخصيص الموارد وفقا لذلك. كما يمكن اعتبار إطار المؤشرات أيضاً بمثابة بطاقة تقرير لقياس مدي التقدم المحرز نحو تحقيق اهداف التنمية المستدامة، وبالتالي المساعدة على ضمان مساءلة جميع أصحاب المصلحة من أجل تحقيق تلك الأهداف. ولابد أن يعكس إطار الرصد المصمم مؤشرات متابعة إنجاز أهداف التنمية المستدامة الدروس المستفادة من تجربة مؤشرات رصد تحقق الأهداف الإنمائية للألفية ما قبل 2015 (والتي سبق الإشارة اليها في المبحث الأول من الفصل الحالي) والتي كان من أهمها ضرورة ملائمة التوقيت المناسب للتقرير عن الأداء باستخدام المؤشرات مع توقيت توصيلها لصناع القرار وإلا فقدت قيمتها الفعالة كأداة للتخطيط ورسم السياسات [1].

- Sustainable Development Solutions Network- SDSN.(2015), Data for Development: A Needs Assessment for SDG Monitoring and Statistical Capacity Development.

- Sustainable Development Solutions Network-SDSN.(2015), Data for Development: An Action Plan to Finance the Data Revolution for Sustainable Development.

[1]. للتفاصيل حول ذلك ، بخلاف المبحث الأول من الفصل الحالي ، يراجع :

وتجدر الإشارة، الى أن استخدام مجموعة واسعة من المؤشرات للرقابة والمتابعة على مدي تحقق أهداف التنمية المستدامة يتطلب تحديث النظم الإحصائية نظرا لاتساع وتعقيد احتياجات تلك الأهداف من الانواع المختلفة للبيانات، وذلك مع تدرج واختلاف مستويات تغطية المؤشرات للأبعاد والقضايا المختلفة بالأهداف. كما ينبغي أن تقوم الحكومات بإجراء تقييم شامل لاحتياجاتها من كل المصادر الرئيسية للبيانات، مع الأخذ في الاعتبار تكرارية البيانات المرتبطة بها، ومستوى التفصيل المطلوب. لذلك لابد من تحسين جودة النظم الإحصائية التي تقودها الحكومة، بحيث يجب أن تكون الأولوية الأولى لدي الحكومات وخاصة في الدول النامية وضع نظام خاص يمكنها من تجميع بيانات المؤشرات الإحصائية الخاصة برصد مدي التقدم فى إنجاز اهداف التنمية المستدامة لما بعد 2015.

وفي هذا السياق، زاد اهتمام العالم مع بداية الاتفاق على أهداف التنمية المستدامة، وقبل التطبيق الفعلي لها، بكيفية استخدام **(ثورة البيانات)** لتفعيل متابعة استراتيجيات التنمية المستدامة من خلال المصادر الحديثة المتنوعة للبيانات، بجانب المصادر التقليدية لمكاتب الإحصاء الوطنية. وهو الأمر الذى يعزز من مستوى مشاركة جميع الجهات والمواطنين لرصد التقدم الحادث، ومساءلة الحكومات ، بالإضافة الى تحسين عملية صنع القرار وتفعيل التغذية العكسية لردود فعل المواطنين والأطراف المعنية [1].

ويمكن تعريف **ثورة البيانات** على أنها: تعبير عن حجم كبير للغاية من البيانات، يتم إنتاجها بسرعة كبيرة من خلال عدد كبير من منتجي البيانات ويتم نشرها فور إنتاجها، وبخلاف الطرق التقليدية، يتم إنتاج تلك البيانات باستخدام التكنولوجيات الجديدة مثل الإنترنت و الهواتف المحمولة.

- Umberto Pisano et,al.,(2015), The Sustainable Development Goals (SDGs) and their impact on the European SD governance framework.pp.20-45.

- IUCN (2015),Towards strong Accountability for Sustainable Development**.** IUCN Position Paper. (2015).

- Jeffery Sachs, et.al., (2016),Preliminary Sustainable Development Goal (SDG) Index and Dashboard**.** SDSN Working Paper..

[1]. لمزيد من التفاصيل حول ثورة البيانات ودور المؤشرات ، يراجع :

- Report of the Inter-Agency and Expert Group on Sustainable Development Goal Indicators. March 2016.-

وتتميز هذه البيانات باختلاف أنواعها من كمية، نوعية، مكتوبة، مسموعة، أفلام، صور، وغيرها، كما تتميز بتزايد الطلب عليها من جميع قطاعات المجتمع[1] .

وتعرف **ثورة البيانات فى التنمية المستدامة** على أنها: دمج البيانات الجديدة مع البيانات التقليدية لإنتاج المعلومات عالية الجودة والأكثر تفصيلا، في الوقت المناسب، لتعزيز مراقبة وتقييم التنمية المستدامة، مع الحفاظ على الخصوصية وعدم انتهاك حقوق الإنسان بإساءة استخدام تلك البيانات بما يعود بالضرر على الأفراد والجماعات.

وقد أسست الأمم المتحدة ما يسمى "الشراكة العالمية من أجل بيانات التنمية المستدامة"، وذلك لتوفير الحشد والتنسيق اللازم من خلال المؤسسات المعنية، واتخاذ الإجراءات لجعل ثورة البيانات تخدم التنمية المستدامة، وتشجيع العديد من المبادرات ذات الصلة، والتي نذكر منها على سبيل المثال:

1. **المنتدى العالمي لبيانات التنمية المستدامة،** ويهدف لتبادل الأفكار والخبرات لتحسين البيانات، والابتكار، ونقل التكنولوجيا.
2. **المنتدى العالمي لمستخدمي بيانات استراتيجية التنمية المستدامة،** ويهدف لعمل روابط وحلقات بين منتجي البيانات ومستخدميها.
3. **الشراكات بين القطاعين العام والخاص،** لتبادل وتقاسم البيانات.

وقد بدأت العديد من الحكومات فى دول مختلفة بإتاحة البيانات التي تقوم على تجميعها بصور تمكن المواطنين والجهات المختلفة من استخدامها وهو ما يعرف بـ : (البيانات **المفتوحة**– Open Data) والتي تعرف بأنها : البيانات التي تتاح على شبكة الانترنت لتستخدم من خلال أى شخص أو جهة، وممكن إعادة نشرها لأى غرض حيث أن إتاحة البيانات بهذا الشكل يؤدى إلى مزيد من الثقة في الحكومات وتحسين الخدمات للمواطنين، وتعزيز الشفافية والمساءلة[2].

وعلى الرغم من تعدد مصادر البيانات على شبكات التواصل الاجتماعي، والشركات ومنظمات المجتمع المدني وغيرها إلا أن المصادر الحكومية، حتى الآن، لاتزال تمثل المصدر الرئيس للبيانات، كما أن بيانات المصادر الحكومية تظل أيضا الأكثر استخداما حتى الآن.

---

[1]. للمزيد حول ثورة البيانات وعلاقتها بالتنمية المستدامة ، وتحسين جودة البيانات ، يراجع :

-Data Revolution Group(2014), A world that counts-Mobilizing the Data Revolution for Sustainable development.pp.4-6.

[2]. للمزيد من التفاصيل عن ذلك ، يراجع :

- The SDSN and Open Data Watch ahead(2015), **Data for Development.** An Action Plan to Finance the Data Revolution for Sustainable Development.

ونظراً لأهمية البيانات لمتابعة مدى تقدم أهداف استراتيجية التنمية المستدامة فقد اقترحت شبكة حلول التنمية المستدامة التابعة للأمم المتحدة [1] إطارا يتكون من ثمانية أدوات أساسية للبيانات والمدخلات الخاصة برصد ومتابعة أهداف التنمية المستدامة وتشكل حجر الأساس لنظام رصد وتقييم وطني فعال للتنمية المستدامة، على أن يتم استكمالها مع مرور الوقت تباعاً عن طريق الأساليب الحديثة لإنتاج البيانات ونشرها واستخدامها. (جدول رقم (2-4)).

جدول رقم (2-4): إطار مقترح لأهم مصادر وأدوات البيانات ذات الصلة بأهداف التنمية المستدامة

المصادر والأدوات	توضيح وبيان حول المصادر والأدوات
التعداد	التسجيل المنتظم لبيانات جميع أفراد المجتمع داخل الدولة.
المسوح الأسرية (مسح الأسر المعيشية)	عينة من الأسر المختارة عشوائيا التي توفر بيانات عن الخصائص الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية.
المسح الزراعي	مسوحات المزارع والأشخاص الذين يعملون بالمؤسسات ذات الصلة، بما في ذلك البيانات حول غلة المحاصيل، والمتغيرات الاقتصادية، والبيانات البيئية المؤثرة.
بيانات الجغرافية المكانية /البنية التحتية وأماكن التخزين	بيانات مع معلومات محددة عن الموقع (بما في ذلك مدخلات البيانات الأخرى المذكورة أعلاه) والتصور المكاني، بما في ذلك أماكن التخزين وطبقات البيانات الجغرافية الأساسية.
التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية	وتشمل كل البيانات الحيوية مثل الولادة والزواج والطلاق والتبني، والوفاه.
البيانات الإدارية	المعلومات التي تم جمعها في المقام الأول لأغراض إدارية، مثل الرعاية الاجتماعية، والضرائب، وأنظمة السجلات التعليمية، وغيرها.
الإحصاءات الاقتصادية	القياسات الخاصة بالأداء المالى والاقتصادي، بما في ذلك القوى العاملة، والعمالة والضرائب والواردات والصادرات، والأنشطة الصناعية الأخرى.
البيانات البيئية	رصد متجدد ومستمر من خلال : المحطات الأرضية، وصور الأقمار الصناعية لمجموعة من المتغيرات البيئية، بما في ذلك التنوع البيولوجي، ونوعية الهواء، وموارد المياه، والغابات والتغير في استخدام الأراضي. وغيرها

Source: - The SDSN and Open Data Watch ahead(2015**),** Data for Development**.** An Action Plan to Finance the Data Revolution for Sustainable Development.p.3.

[1].Ibid., pp.2-3.

ووثيق الصلة بثورة البيانات في علاقتها بالتنمية المستدامة ظهر أيضا مصطلح (**البيانات الكبيرة Big_Data**) والتي أصبحت تمثل محورا هاما على الساحتين الأكاديمية /العلمية والعملية لما توفره من حلول للعديد من المشكلات الخاصة بالبيانات. وتعرف البيانات الكبيرة بأنها:" مجموعة كبيرة للغاية من البيانات التي يمكن عند تحليلها استنتاج علاقات وارتباطات لم تكن ظاهرة أو ملموسة قبلا ". وأهم صفات البيانات الكبيرة [1] :

- **التنوع:** حيث لا يوجد لها هيكل نمطى محدد، فقد تشمل بيانات شبه مهيكلة أو غير مهيكلة من جميع الأنواع، مثل النص والصوت والفيديو، و الملفات، وغيرها.
- **الحجم:** كبر حجم البيانات التي تتراوح من بيتابايت إلى إجزابايت.
- **السرعة:** سرعة تدفق البيانات عالية للغاية، ويمكن تحليلها (لحظيا) فى وقت حدوثها لتحقيق الاستفادة القصوى منها.

وتتيح منهجية البيانات الكبيرة التعامل مع البيانات بكل أشكالها وصورها (الملفات، صور الأقمار الاصطناعية، التسجيلات، الفيديوهات، شبكات التواصل الاجتماعي، البريد الإلكتروني، اتصالات الهواتف النقالة، وغيرها)، ويتم تحليل تلك الأشكال من مدخلات البيانات من خلال علماء وأخصائي البيانات باستخدام أساليب حديثة، بغرض الوصول إلى أشكال وعلاقات بين المتغيرات لم تكن معروفة من قبل. ويوضح الجدول التالى الفروقات الجوهرية بين البيانات التقليدية والبيانات الكبيرة.

ويتم تحليل البيانات الكبيرة باستخدام الخوارزميات الخاصة بها ويمكن بواسطتها، كما سبق وذكرنا، إيجاد علاقات وارتباطات من تحليل البيانات لم تكن معروفة. ويوجد طريقتين لتحليل البيانات الكبيرة وهما:

- **عمليات التدفق:** وتعتمد على تحليل البيانات فى لحظة حدوثها واستخلاص النتائج. ويستخدم مع تطبيقات الإنترنت.
- **عمليات الدفعات:** حيث يتم تخزين البيانات أولا ومن ثم تحليلها. ومن أشهر الطرق هي طريقة Map Reduce، وتعتمد على تقسيم البيانات إلى أجزاء صغيرة ويتم التعامل مع كل منها على التوازي، وتستخلص النتيجة النهائية من تجميع كل النتائج المتوسط للأجزاء.

---

[1]. لمزيد من التفاصيل حول البيانات الكبيرة ، يراجع :

. David Loshin,(2013). Big Data Analytics. Morgan Kaufmann publisher.

- ويتم استخدام (**الحوسبة السحابية – Cloud Computing**) في عمليات توزيع البيانات وتحليلها على التوازي بكفاءة فى مثل هذه التطبيقات، مما يوفر الكثير من الوقت والتكلفة.
- ومما سبق يتضح أنه لمتابعة أهداف التنمية المستدامة يمكن الاستفادة من أدوات ومنهجيات البيانات الكبيرة في متابعة الخطة الاستراتيجية، مع الحفاظ على الخصوصية سواء للشركات أو الأفراد.

جدول رقم (2-5): أهم أوجه الاختلاف بين البيانات التقليدية والبيانات الكبيرة

عنصر المقارنة	البيانات التقليدية	البيانات الكبيرة
الحجم	تيرابايت (Terabyte – TB)	من بيتابايت – إلى إجزابايت Petabyte(PB) -Exabyte(EB)
معدل الإنتاج	كل ساعة، يوم، ...	كل لحظة – لحظيا
نوع الهيكل	مهيكلة	شبه مهيكلة أو غير مهيكلة
المصادر	مركزيه	موزعه- منتشرة
تكامل البيانات	سهلة التكامل	صعبة التكامل
العلاقات بين البيانات	علاقات معروفة ومحددة	مركبة / تشابكية / غير معروفة
نموذج البيانات	مخطط ثابت	غير مخططة
تخزين البيانات	نظام إدارة قواعد البيانات الترابطية RDBMS	HDFS, NoSQL نظام هادوب للبيانات الموزعة / غير ترابطية

المصدر: مركب بمعرفة الفريق البحثي من مصادر متعددة ذات صلة.

الفصل الثالث

تجارب وطنية لدول متقدمة وصاعدة ونامية فى إدارة ومتابعة وتقييم استراتيجيات التنمية المستدامة

يمكن التأكيد بأن هناك تواصلا معرفيا وعمليا بين الخبرات المستخلصة عالميا وقطريا من التعامل مع الأهداف الإنمائية للألفية MDGs، والتي عرضنا لتقييمها فى الفصل السابق، وبين التجربة العالمية الجديدة فى إدارة ومتابعة وتقييم أهداف التنمية المستدامة SDGs، والتي عرضنا أيضا لبعض منطلقاتها الجديدة بصورة إجمالية وعامة فى الفصل السابق أيضا. ينتقل الفصل الحالي الى مستوى أكثر تفصيلا فى التعامل مع استراتيجيات وأهداف التنمية المستدامة يركز على دراسة الخبرات والحالات العملية الفعلية على المستوى الوطنى فى إدارة ومتابعة وتقييم استراتيجيات التنمية المستدامة عبر العالم واستخلاص الخبرات والدروس المستفادة للتجربة المصرية التي نركز على جوانبها المختلفة فى الفصلين الرابع والخامس من الدراسة. وفى هذا الخصوص يلقى **المبحث الأول** الأضواء على دور الدولة فى إدارة ومتابعة وتقييم استراتيجيات التنمية المستدامة، وطبيعة الآليات والترتيبات وأنماط إدارة وتقييم التنمية المستدامة على المستوى الكلى مع الإشارة الى خبرات مصرية. أما **المبحث الثاني** فيلقى الأضواء على تجارب دولتين من الدول الصاعدة فى آسيا وأمريكا الجنوبية وهما تجربتي : كوريا الجنوبية والبرازيل. كما يلقى **المبحث الثالث** الضوء على جوانب ثلاثة تجارب من الدول النامية من بينها تجربة عربية، حيث يعرض لتجارب دول : تركيا، جنوب أفريقيا ودولة تونس العربية.

المبحث الأول : دور الدولة فى الإدارة والحوكمة الرشيدة لاستراتيجيات التنمية المستدامة
المبحث الثاني : خبرات إدارة ومتابعة وتقييم التنمية المستدامة فى الدول المتقدمة والصاعدة
المبحث الثالث : خبرات إدارة ومتابعة وتقييم التنمية المستدامة فى الدول النامية

المبحث الأول

دور الدولة فى الإدارة والحوكمة الرشيدة لاستراتيجيات التنمية المستدامة

بدأ الاهتمام العالمي بالتنمية المستدامة منذ أكثر من عقدين من الزمان، وهو الاهتمام الذى أخذ أشكالا متفاوتة ومتعددة من الجدية والعملية باختلاف دول العالم، وقد كون هذا الاهتمام المبكر خبرات هامة لدى بعض الدول، بما فيها المتقدمة والصاعدة والنامية، حول مقومات وخبرات الإدارة والحوكمة الرشيدة للتنمية المستدامة على المستوى الوطنى.

يعرض المبحث الحالي لخبرات عالمية مشتركة حول وضع استراتيجيات التنمية المستدامة، وخبرات عالمية مشتركة حول إدارتها وتقييمها من خلال أطر وآليات مؤسسية مسئولة.

أولا : خبرات عالمية مشتركة حول إعداد ومتابعة وتقييم استراتيجيات التنمية المستدامة الوطنية – مع الإشارة الى التجربة المصرية : فى دراسة مبكرة شملت عشرون دولة نامية وصاعدة، بالإضافة الى دول الاتحاد الأوروبي، توصلت الى أن أفضل مقومات الإدارة والحوكمة لاستراتيجيات التنمية المستدامة الوطنية NSDS تشمل [1] :

1. **تنسيق وتكامل الاستراتيجية مع أولويات الحكومة – أولويات التنمية الوطنية :** ويتم التركيز فى هذا الخصوص على عنصرين هامين :

الأول : مدى ارتباط الاستراتيجية بـ، وتعبيرها عن الأولويات التنموية : الإقتصادية، الاجتماعية والبيئية للدولة، أو أية أولويات تنموية أخرى.

الثاني : مدى مساهمة ومشاركة كافة الجهات، والمستويات الحكومية المعنية فى تحقيق أهداف الاستراتيجية.

[1]. Darren Swanson and Laszlo Pinter (2006).Governance structures for national sustainable development strategies – Prepared for OECD.p.2.

وقد ركزت الأمم المتحدة فى العديد من الوثائق ذات الصلة على أهمية أن تعكس استراتيجيات التنمية المستدامة خصوصية الأولويات الوطنية للتنمية، مع التزامها بالإطار العالمي فى ذات الوقت.

ويبرز فى هذا الخصوص نوعين من المداخل / أو المقاربات فى إعداد استراتيجيات التنمية المستدامة فى الدول المتقدمة والنامية [1]:

أ. **من أعلى الى أسفل – Top–down**، ويعتمد على وجود استراتيجية وطنية شاملة للتنمية المستدامة، تغطى كافة الأولويات التنموية والقطاعات والمؤسسات. وقد أخذت **مصر** بهذا المدخل فى إعدادها لاستراتيجية التنمية المستدامة – رؤية مصر 2030.

ب. **من أسفل الى أعلى – Bottom–up**، ويعتمد على الانطلاق من تنمية قطاع معين، أو التركيز على جهات ومؤسسات بعينها، أو أولويات بعينها (البيئة على سبيل المثال).

2. **توزيع وتحديد المسؤوليات العامة عن إدارة وتقييم نتائج الاستراتيجية :** وهنا تركز الدراسة على الأدوار القيادية الرئيسة خاصة : دور رئيس الوزراء، وحتى مكتب رئيس الدولة، أو أن يعهد بإدارة الاستراتيجية الى جهاز التخطيط، أو أحد الأجهزة الأخرى مثل أجهزة وهيئات البيئة. (وسوف يعرض البند **ثانيا** التالى لمزيد من التفصيل حول هذه الخصوصية)

ويلاحظ فى هذا الخصوص، أن المخطط المصري قد تبنى التوجه الخاص بإسناد المسؤولية الى أعلى مستوى فى الدولة (حتى ابريل 2016 على الأقل)، وذلك بإسناد مهام متابعة وتقييم (استراتيجية التنمية المستدامة – مصر 2030) الى وحدة متخصصة لمتابعة وتقييم الاستراتيجية تابعة لرئاسة الجمهورية. (ونعرض لذلك تفصيلا فى الفصل الرابع).

3. **التكامل والترابط مع عمليات وأنشطة (التخطيط) و(التمويل) :** حيث يمثل هذا الترابط عنصرا حاكما فى نجاح استراتيجية التنمية المستدامة. وقد أوضحت تجربة الأهداف الإنمائية للألفية أن نقص التمويل وعدم كفاية الموارد المالية كان عقبة أساسية واجهتها عديد من الدول، ومنها مصر، فى تحقيق أهداف الألفية، وأن الإطار التمويلي للأهداف الإنمائية للألفية كان محدودا للغاية.[2]

---

[1].Ibid.,p. 11-14.

[2]. Guido Schmidt and Jeffery Sachs (2015), Op.cit.,pp.8-18.

4. **مشاركة أصحاب المصلحة :** ويشمل أصحاب المصلحة أطيافا واسعة تشمل : القطاع الخاص، المجتمع المدني بتشكيلاته المتنوعة، البرلمانات، الأحزاب السياسية، وسائل الإعلام، ممثلي الأقاليم والولايات والمحليات (المحافظات)، الأكاديميون ومنظمات التعليم والبحث ومراكز التفكير، المنظمات الدولية والإقليمية المعنية، وغيرهم.

ويوفر هذا الطيف الواسع من أصحاب المصلحة خدمات : المشاركة فى إعداد الاستراتيجية، النصح والتوجيه، تنمية الوعى وحشد التأييد المجتمعي، التقييم وإصدار التقارير، تعزيز الشفافية والمساءلة، توفير البيانات والمعلومات، توفير الخدمات الاستشارية، تعزيز التواصل العالمي والإقليمي. وغيرها. مع الإشارة الى أن العنصر الحاكم فى مشاركة أصحاب المصلحة تتمثل فى البحث عن الآلية المناسبة لكل دولة التي تستطيع من خلالها تفعيل مشاركة مستمرة للحكومة مع أصحاب المصلحة لدعم التنمية المستدامة حتى عام 2030 [1].

ثانيا : الآليات والترتيبات المؤسسية المسئولة عن إدارة وتقييم التنمية المستدامة على المستوى الكلى : كما سبق العرض فى البند أولا، فإن هناك اهتماما متزايدا فى كافة دول العالم على تفاوت درجات تقدمها الاقتصادي والاجتماعي بقضية الأدوار القيادية الرئيسة المسؤولة فى كل دولة عن إدارة وتقييم نتائج استراتيجيات أو خطط التنمية المستدامة. وتناولت التحليلات مستويات تلك الأدوار القيادية فى الدولة مثل : رئيس الوزراء، وحتى مكتب رئيس الدولة، أو أن يعهد بإدارة الاستراتيجية الى جهاز التخطيط، أو أحد الأجهزة الأخرى المعنية الأخرى مثل أجهزة البيئة الحكومية فى دول العالم المختلفة.

وقد طرحت قضية (إدارة – حوكمة التنمية المستدامة) فى مصر منذ سنوات عديدة، وقد قدم (سيمينار الثلاثاء – معهد التخطيط القومي -2003) ورقة لعالم البيئة المصري / محمد القصاص [2] سلطت الأضواء على أهمية قضية إدارة وحوكمة التنمية المستدامة فى مصر، بخلاف المستوى العالمي، خاصة فى ضوء الاتفاقيات الدولية المتعددة التي أصبحت مصر طرفا فيها فى مجالات

---

[1]. Sustainable Development Solutions Network (SDSN). (2015).Getting started with the sustainable development-A guide for stakeholders.pp.29-32.

[2]. محمد القصاص (2003) ، الشباب واستدامة التنمية ، سيمينار الثلاثاء بمعهد التخطيط القومي. الحلقة الخامسة 2003/2/25. ص ص67-82.

: التنوع الإحيائي، تغير المناخ، حماية طبقة الأوزون، مكافحة التصحر، واتفاقيات حماية البيئة البحرية، وأهداف التنمية المستدامة. وقد طرحت الورقة تصورا لإدارة التنمية المستدامة فى مصر يقوم على ثلاث مكونات مؤسسية يقوم بينها نوع من الترابط والتكامل والأداء المتوازن (شكل رقم 3-1)، وهى : المجلس الأعلى للتنمية المستدامة، المجلس الأهلي للتنمية المستدامة، والهيئة الوطنية للبيئة. ويتولى رئيس الجمهورية أو رئيس مجلس الوزراء رئاسة المجلس الأعلى للتنمية المستدامة الذى يتولى رسم السياسات ووضع خطط العمل ومتابعة التنفيذ للاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة. ويعبر المجلس الأهلي للتنمية المستدامة عن ممثلي أصحاب المصلحة فى القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني، ويرأس وزير التخطيط الأمانة العامة للمجلس الأهلي. وتتولى الهيئة الوطنية للبيئة مهام رسم سياسات حماية وصون البيئة والتنوع الإحيائي ومتابعة تنفيذ التشريعات البيئية.

شكل رقم (3-1): إطار مؤسسي مقترح لإدارة التنمية المستدامة فى مصر

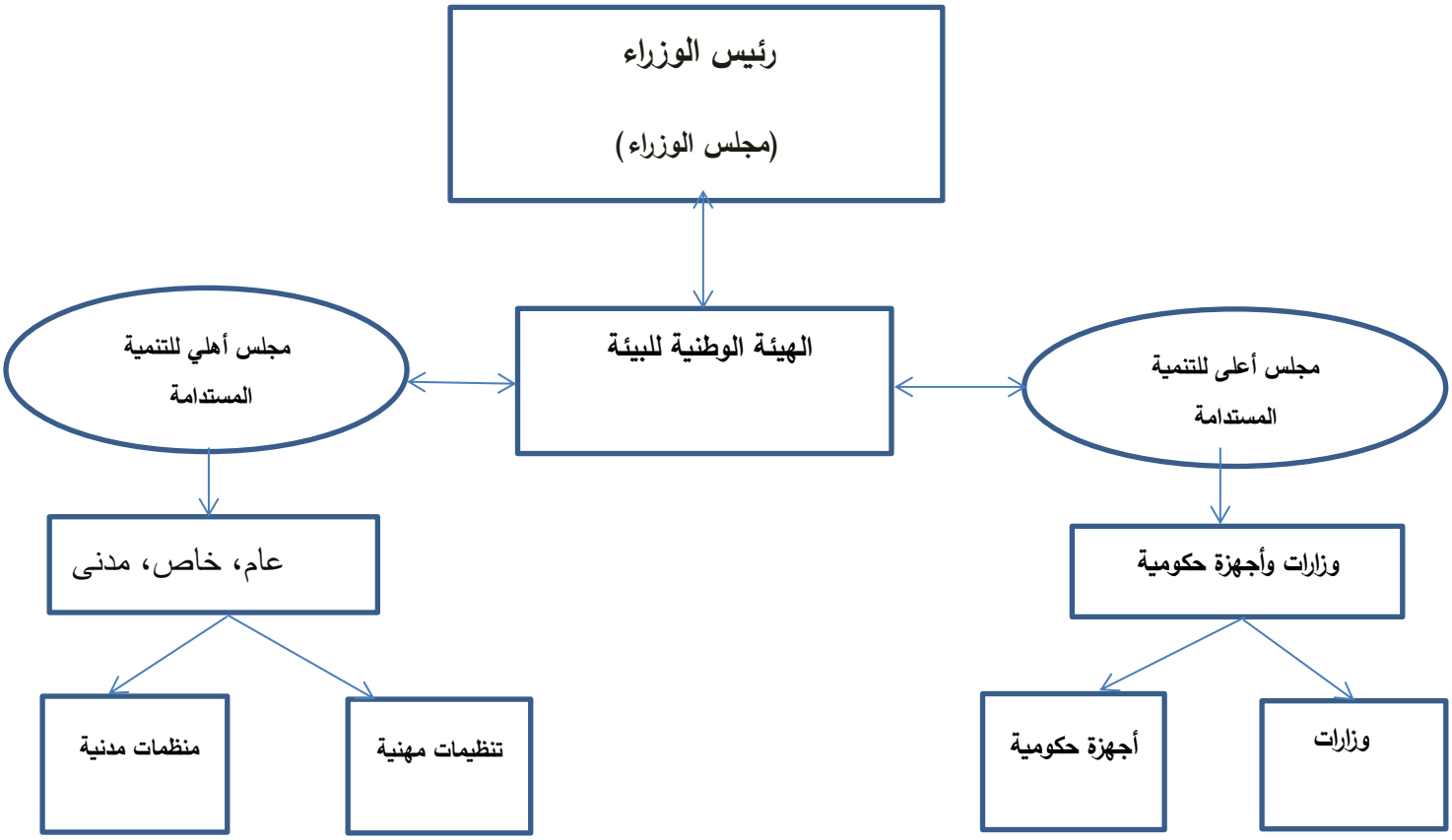

المصدر (وبتصرف محدود) : – محمد القصاص (2003)، الشباب واستدامة التنمية، سيمينار الثلاثاء بمعهد التخطيط القومي، الحلقة الخامسة 2003/2/25، ص 82.

وفى هذا الخصوص، فإن خبرات دول العالم المختلفة قد تنوعت فى تبنى أشكال أو أطر مؤسسية لإدارة وحوكمة ومتابعة وتقييم التنمية المستدامة بها بالصورة التي تضمن لها تحقيق الأهداف الخمسة السابق العرض لها والتي تنتهى بتعظيم مشاركة أصحاب المصلحة.

ويوضح الجدول التالى (3-1) نماذج لتلك الأطر المؤسسية فى بعض دول العالم المتقدمة والصاعدة والنامية بما فيها الدول العربية. ويلاحظ من الجدول ما يلى :

- أن العديد من الدول، سواء متقدمة أو نامية، يخصص **(وزارة متخصصة)** للتنمية المستدامة، مع توسيع مجالها المؤسسي الحيوي ليشمل قضايا وثيقة الصلة للغاية مثل : البيئة، تغير المناخ، الغابات، الشواطئ، والكوارث، وغيرها.
- أن العديد من الدول قد اسست **(مجالس وطنية للتنمية المستدامة)**، وهو النمط الأغلب والسائد، حيث تقدر الأمم المتحدة أن أكثر من 100 دولة قد أسست هذا النوع من المجالس الوطنية بعد مؤتمر قمة الأرض – ريو 1992 [1].

وتبقى الإشارة الى تنبيه وتأكيد الأمم المتحدة [2] على أن الطبيعة المتكاملة والتفاعلية لأهداف التنمية المستدامة (والتي عرضنا لجوانبها فى الفصل الثاني)، تتطلب أنواع من الترتيبات المؤسسية غير التقليدية عبر الأجهزة الحكومية، وعبر القطاعات الإقتصادية، وهو الأمر الذى يتطلب بدوره (إعادة اختراع) أدوات تخطيطية تستخدم محفزات متنوعة لتفعيل هذه الترتيبات العابرة. وهو ما يتطلب بدوره، حسب الأمم المتحدة، تحسين القدرات فى مجالات حاكمة مثل : تبادل المعلومات، التنسيق الجيد، التكنولوجيا المناسبة، تطوير تصميم الاستراتيجيات، ونظم المتابعة والتقييم.

[1]. Sustainable Development Solutions Network (SDSN). Op.cit,p18.
[2].ibid.pp.13-20.

جدول رقم (3–1): أشكال وأطر مؤسسية لإدارة وحوكمة ومتابعة وتقييم التنمية المستدامة فى بعض دول العالم المتقدمة والصاعدة والنامية

الدولة	الإطار المؤسسي المسئول عن إدارة وتقييم التنمية المستدامة	ملاحظات
دول متقدمة		
كندا	وزارة البيئة وتغير المناخ	يتبع للوزارة مكتب للتنمية المستدامة
المانيا	مجلس وطني للتنمية المستدامة	
لوكسمبورج	وزارة التنمية المستدامة والبنية التحتية	
فرنسا	مجلس وطني للتنمية المستدامة	
فنلندا	مفوضية وطنية للتنمية المستدامة	
انجلترا	مفوضية التنمية المستدامة	
دول صاعدة		
كوريا الجنوبية	اللجنة الرئاسية للنمو الأخضر	
دول نامية		
الهند	وزارة البيئة والغابات وتغير المناخ	
جورجيا	وزارة الاقتصاد والتنمية المستدامة	
موريشيوس	وزارة البيئة، التنمية المستدامة، الكوارث وإدارة الشواطئ	
تركيا	وزارة التنمية	تأسست الوزارة عام 2011، بديلة لهيئة تخطيط الدولة
تونس	وزارة البيئة والتنمية المستدامة	• هناك اجهزة مساندة مثل : المرصد الوطنى للتنمية المستدامة.
جنوب أفريقيا	وزارة المياه والشئون البيئية	أسست وتشرف على : اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة
الفلبين	مجلس وطني للتنمية المستدامة	

المصدر : مركب بمعرفة الفريق البحثي من أدبيات البحث، والمواقع الإلكترونية ذات الصلة، خاصة الموقع الإلكتروني للمجالس الوطنية للتنمية المستدامة – GNNCSDS

-www.ncsds.org

المبحث الثاني

خبرات إدارة ومتابعة وتقييم التنمية المستدامة فى الدول المتقدمة والصاعدة

نعرض فيما يلى فى البند أولا لتجربتين من الدول المتقدمة هما : تجربة كندا، وتجربة فرنسا، كما يعرض البند ثانيا لتجربتين من الدول الصاعدة وهما : كوريا الجنوبية والبرازيل

أولا : تجارب الدول المتقدمة :

يتم التركيز فى عرض التجارب على جوانب الحوكمة وإدارة التنمية المستدامة، وكذلك جوانب المتابعة والتقييم والدعم الإحصائي.

1. تجربة كندا :

أ.نظرة عامة :

- هناك وثيقة مرجعية حول التنمية المستدامة تجدد كل 3 سنوات تحت مسمى (الاستراتيجية الفيدرالية للتنمية المستدامة –FSDS)، والتي تصدر دوريا بناء على تشريع أقره البرلمان عام 2008 (The Federal Sustainable Development Act)، وكان التركيز فى معظم الاستراتيجيات المذكورة السابقة على قضايا ذات طبيعة بيئية[1].
- حملت الحكومة الكندية الجديدة (نوفمبر 2015) توجهات جديدة بخصوص التنمية المستدامة فى ضوء إعلان أهداف التنمية المستدامة العالمية SDGs، وهى التوجهات التي انعكست فى محاور الاستراتيجية الكندية الجديدة للتنمية المستدامة 2016-2019، والمطروحة حاليا فى كندا للحوار المجتمعي العام. وتركز تلك التوجهات على إدماج الهموم البيئية تدريجيا فى الاعتبارات الإقتصادية والاجتماعية بما يعزز التقدم الاقتصادي والاجتماعي والبيئي فى الدولة بوجه عام [2].

---

[1]. لمزيد من التفاصيل ، يراجع موقع وزارة البيئة وتغير المناخ الكندية :

- www.ec.gc.ca

[2].Government of Canada,(2016), Planning for Sustainable Future- A Federal Sustainable Development for Canada, pp1-5.

- تركز الاستراتيجية السابق الإشارة اليها على خمسة محاور :
  - اتخاذ خطوات عملية بخصوص تغير المناخ.
  - التكنولوجيا النظيفة، الوظائف، والابتكار.
  - المتنزهات الوطنية، المناطق المحمية، والنظم الإحيائية.
  - المياه النظيفة والمحيطات.
  - صحة البشر، الرفاهية، وجودة الحياة.

ب. آليات وخبرات حوكمة وإدارة التنمية المستدامة:

- هناك وضوح رؤية كامل، وإرادة سياسية معلنة حول توجه الحكومة الجديدة بصورة حاسمة نحو التركيز على قضايا البيئة والاستدامة، وتطوير كافة النظم والترتيبات ذات الصلة بذلك بما فيها مشاركة السكان الأصليين، والتعاون مع الأمم المتحدة، وربط المتغيرات البيئية بالاقتصاد.
- تعتبر (وزارة البيئة وتغير المناخ – Environment and Climate Change Canada) الإطار المؤسسي المسئول عن إعداد وإدارة استراتيجيات التنمية المستدامة.
- هناك أجهزة حكومية ذات طبيعة خاصة تقدم دعما مباشرا لتعزيز الاستدامة، مثل : (مكتب تخضير عمليات الحكومة– Office of Greening Government Operations/OGGO)، ويساعد الأجهزة الحكومية فى تخضير أهدافها وعملياتها وتقييم أدائها من منظور أخضر مستدام [1].

ت. آليات وخبرات متابعة وتقييم التنمية المستدامة، ودور الدعم الإحصائي:

- هناك ثلاثة مستويات من القياس والمتابعة، وترتبط بالتشريع الذى أقره البرلمان عام 2008[2]:
  - **تقارير تقدم** عن الاستراتيجية الفيدرالية، وتعرض كل 3 سنوات.
  - **استراتيجيات للتنمية المستدامة،** تعد على مستوى الوزارات والجهات الحكومية (المحددة بالتشريع الصادر عام 2008 – بما فيها الدفاع)، وتضم

[1]. لمزيد من التفاصيل ، يراجع موقع وزارة الأعمال العامة والخدمات الحكومية الكندية :
-www.tpsgc.gc.ca

[2]. Government of Canada.op.cit.,pp.58-60.

خطط وأهداف لكل جهة تساهم بصورة مباشرة فى تحقيق غايات وأهداف الاستراتيجية الفيدرالية.

- **مؤشرات الاستدامة البيئية الكندية،** وتقيس التقدم فى تحقيق الغايات والأهداف لكل جهة من الجهات المشمولة فى الاستراتيجية الفيدرالية، وتشرف الوزارة على إعداد تلك المؤشرات بمعاونة جهات عديدة من بينها (جهاز الإحصاء الكندي – Canada Statistics)، وهى تغطى مجالات أساسية على رأسها : تغير المناخ، المياه، الهواء، الموارد الطبيعية، ومؤشرات اجتماعية / اقتصادية. وغيرها.

- تشير وثيقة الاستراتيجية الجديدة [1] الى تطوير فى الأهداف والمؤشرات على مستويين:

- **الأول : تطوير غايات، وأهداف ومؤشرات جديدة** للتعبير عن قضايا جديدة فى التنمية المستدامة مثل : التكنولوجيا النظيفة، البنية التحتية الخضراء، استدامة الموارد المعدنية، الطاقة المستدامة، وارتباط المواطن بالطبيعة.
- **الثاني : تطوير غايات وأهداف ومؤشرات جارية،** أو سابقة لتتماشى مع المستجدات الحديثة فى قضايا التنمية المستدامة فى الدولة.

2. تجربة فرنسا :

نلقى الضوء فيما يلى على بعض الجوانب العامة ذات الصلة بالتجربة الفرنسية، ثم تسليط الأضواء على جوانب إدارة ومتابعة وتقييم التنمية المستدامة والدعم الإحصائي المقدم.

أ. نظرة عامة :

تأتى فرنسا فى طليعة الدول الأوروبية التي أعطت اهتماما خاصا لقضايا التنمية المستدامة، وقد شاركت بقوة فى الحوارات العالمية لما بعد- 2015 سواء من خلال الحكومة الرسمية، أو من خلال مساهمات مشتركة ساهم فيها المجتمع المدني الفرنسي [2]. وقد أكدت وجهة النظر الفرنسية

[1] Ibid.p3.
[2] .French Ministry of Foreign Affairs (2013),Post-2015 agenda on development :French position paper prepared with civil society, pp.2-6.

على أهمية الاستفادة من الخبرات المستفادة من تجربة الأهداف الإنمائية للألفية فى الانطلاق نحو تحديد أولويات تنموية عالمية جديدة حتى عام 2030، مع مراعاة المتغيرات الدولية والإقليمية المستجدة [1].

وبخلاف الأولويات العالمية المتفق عليها فإن فرنسا أكدت على أولويات أخرى من وجهة نظرها وتشمل : الإنصاف والتماسك المجتمعي ضد كافة أنواع التمييز أو عدم المساواة، احترام التنوع الثقافي والتركيز على الثقافة كرافعة للتنمية المستدامة، بالإضافة الى وضع متغيرات واعتبارات الهجرة الداخلية والهجرة الدولية عبر الحدود فى الاعتبار[2]، وهى اعتبارات غابت عن الأهداف الإنمائية للألفية.

ب. آليات وخبرات حوكمة وإدارة التنمية المستدامة:

تمثل الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة الأدوات والعلامات الأبرز فى مسيرة فرنسا نحو ترسيخ الاستدامة فى المجتمع والاقتصاد والبيئة على النحو التالى :

- بعد المشاركة فى قمة ريو 1992، وقمة جوهانسبرج 2002 حسمت فرنسا خيار التوجه نحو نموذج بديل للتنمية يأخذ الاستدامة فى الاعتبار على الأجل الطويل باعتبارها سبيل للنمو المتجدد Renewed Growth، وهو الأمر الذى تجسد فى الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة 2003–2008 [3]. وهى الاستراتيجية التي تم تحديثها وتطويرها فى عام 2006 فى ضوء الاستراتيجية الأوروبية للتنمية المستدامة.
- تم تدشين الاستراتيجية الوطنية الثانية للتنمية المستدامة 2010–2013 فى سياق ضغوط الأزمة المالية العالمية، وانعكاسات ضغوط تغير المناخ، وهى الأزمات التي جعلت من الاستدامة خيارا حتميا أمام متخذ القرار وصناع السياسات العامة. وقد تم إعداد الاستراتيجية من جانب (لجنة وزارية خاصة بالتنمية المستدامة – Interdepartmental Committee on SD)

[1]. ibid.,p.4.
[2].Ibid. pp.19-20.
[3].France(2010), The National Strategy for Sustainable Development 2010-2013- Towards a green and Fair Economy.

ويمكن القول أن الاستراتيجية الجديدة تركز على منطلقات أساسية [1] :

- تحويل فرنسا الى لاعب عالمي رئيس فى الاقتصاد الأخضر العادل.
- حفظ حقوق الأجيل القادمة.
- بلورة الاستراتيجية بصورة تسمح بمشاركة القطاعين العام والخاص بمشروعاتهما لاستغلال الفرص التي توفرها الاستراتيجية.
- التوافق متعدد المستويات من خلال السياسات : مع أهداف التنمية المستدامة العالمية، ومع توجهات الاستدامة الأوروبية، ومتطلبات الاستدامة الوطنية، والمتطلبات القطاعية الوطنية للاستدامة (عبر القطاعات).

وترتكز منهجية الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة على أربعة عناصر مترابطة كما يوضحها الجدول رقم (3-2) . ولدعم التوجه الاستراتيجي السابق، فقد أصدرت فرنسا تشريعا خاصا عام 2009 ينظم حوكمة وأدوات تنفيذ السياسات الخاصة بتغير المناخ، حفظ التنوع الحيوي، البيئة الصديقة، كما يعزز النموذج الفرنسي للتنمية المستدامة الذى يحفظ البيئة جنبا الى جنب مع تخفيض استهلاك الطاقة والمياه، ويضمن النمو المستدام دون إهدار حقوق الأجيال التالية [2].

[1].Ibid.p5.

[2]. ibid. p.49.

جدول رقم (3-2): الإطار المنهجي للاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة 2010-2013– فرنسا

العناصر الرئيسة	إضاءات وتوضيح
التحديات – Challenges	تشمل 9 تحديات : الاستهلاك والإنتاج المستدام، مجتمع المعرفة،الحوكمة، تغير المناخ والطاقات، استدامة النقل، الإدارة المستدامة للتنوع الحيوي والموارد الطبيعية، الصحة العامة ومنع المخاطر، السكان والهجرة والاندماج الاجتماعي، والتحديات العالمية للتنمية المستدامة ومكافحة الفقر.
الخيارات الاستراتيجية– Strategic Choices	الفرص المتاحة للاستغلال بعد تحليل طبيعة كل تحدى وسياقه، والمتغيرات المؤثرة عليه. (مطروحة للقطاعين العام والخاص)
الأهداف الرقمية - Objectives in Figures	مستهدفات كمية لإدراك الفرص المتاحة فى صورة كمية محددة، وأفق أو مدى زمنى محدد.
الروافع العملية – Operative Levers	بعض الإجراءات، أو المداخل العملية المقترحة التي تساعد فى استغلال الفرص الاستراتيجية، وإدراك الأهداف الرقمية.

المصدر : مركب بمعرفة الفريق البحثي من :

- France(2010), The National Strategy for Sustainable Development 2010-2013- Towards a green and Fair Economy,.pp.6-42.

ت. آليات وخبرات متابعة وتقييم التنمية المستدامة، ودور الدعم الإحصائي:

- تم إعداد مجموعة من المؤشرات لقياس مدى تحقيق أهداف الاستراتيجية وفرصها الاستراتيجية، وتم تضمينها فى وثيقة الاستراتيجية [1]. وترتبط المؤشرات المدرجة بالتحديات التسعة التي سبق الإشارة اليها، وتنقسم الى مؤشرات رئيسة Headline Indicators، وإضافية Additional Indicators. ويتم مراجعة المؤشرات وتحديثها سنويا. كما تضم المؤشرات بعض من المؤشرات المعتمدة أوروبيا وتم التوافق عليها لإدراجها ضمن مؤشرات دول الاتحاد الأوروبي لتسهيل المقارنة بينها.
- ترفع **تقارير** من كافة وزارات الدولة المعنية الى اللجنة الوزارية للتنمية المستدامة سنويا حول تنفيذ الاستراتيجية، وترفع تلك التقارير أيضا وفقا للقانون الى البرلمان.

[1]. ibid. pp.46-47.

ثانيا: تجارب الدول الصاعدة :

يعرض هذا البند لتجربتين هامتين من تجارب الدول الصاعدة يمثلان قارتى آسيا وأمريكا الجنوبية وهما : تجربة كوريا الجنوبية، وتجربة البرازيل.

1. تجربة كوريا الجنوبية :

أ. نظرة عامة : فى العيد الستين لتأسيس كوريا الجنوبية (15 أغسطس 2009) حسمت الدولة خيارها التنموي من خلال تبنى رؤية وطنية جديدة (**نمو أخضر – أقل كربونا-** ,**Low Carbon Green Growth**)، وهو ما يعنى التحول من اقتصاد ذو توجه كمي يعتمد على مصادر الطاقة الأحفورية الى اقتصاد ذو توجه كيفى (نوعى) يعتمد على طاقات جديدة أو متجددة، بما يعزز ويضمن الاستدامة البيئية فى الدولة [1]، حيث تضاعف حجم الانبعاثات الكربونية فى الدولة بين عامي 1990-2005 نتيجة الاعتماد الكبير على مصادر الطاقة الأحفورية.

ويعتمد التوجه التنموي الجديد للدولة على خلق علاقات جديدة بين النمو الاقتصادي وحماية البيئة ودعم الاستدامة من خلال محاور أساسية تشمل [2]:

- دعم وتسويق رافعات اقتصادية جديدة صديقة للبيئة فى الاقتصاد الوطنى.
- تعزيز جودة الحياة لأفراد المجتمع.
- الإسهام بفعالية فى الجهود العالمية للتعامل مع تداعيات تغير المناخ.

كما يضمن التحول الجديد زيادة العرض من أشكال الطاقات الجديدة، إدارة الأعمال الخضراء، والحياة الخضراء، كما يتضمن استهداف تخفيض الدولة لانبعاثاتها الكربونية من أنظمة الطاقة المختلفة بنسبة 84% بحلول عام 2050 [3]، وبنسبة 30% عام 2020.

---

[1]. Republic of Korea- Presidential Commission on Green Growth, Road to our Future: Green Growth National Strategy and the Five –Year plan 2009-2013, P.5.
[2].Idem.
[3].soogil Young(2014),Sustainable Development experiences and global agenda-Korean experience.presented to seminar on sustainable development,Chile,pp.16-19.

ب. آليات وخبرات حوكمة وإدارة التنمية المستدامة:

كما سبقت الإشارة، فإن هناك تحول نوعى فى توجهات الدولة التنموية من (التنمية المستدامة) الى مرحلة أكثر تطورا على طريق الاستدامة وهى مرحلة (النمو الأخضر)، وقد انعكس هذا التحول على العديد من الإجراءات والترتيبات الاستراتيجية، التخطيطية، التشريعية، والمؤسسية على النحو التالى :

- قامت الدولة بإصدار استراتيجية وطنية جديدة للنمو الأخضر 2009–2050، وصدر معها فى نفس الوثيقة خطة خمسية أولى 2009–2013 كمرحلة أولى متوسطة الأجل لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية، وتضمنت الاستراتيجية ثلاثة أهداف رئيسة، وعشرة توجهات للسياسات العامة تم التوافق عليها بين الحكومة، المجتمع المدني، قطاعات الأعمال، والأطراف الأكاديمية المعنية على النحو الموضح فى الجدول التالى :

جدول رقم (3–3): الأهداف الثلاثة الرئيسة، والتوجهات العشرة للسياسات للتحول نحو النمو الأخضر فى كوريا الجنوبية

تخفيف تداعيات تغير المناخ وتحقيق الاستقلالية فى الطاقة	خلق محركات جديدة للنمو الاقتصادي الوطنى	تحسين جودة الحياة وتعزيز الموقف العالمي للدولة
1. تخفيف فعال لانبعاثات غازات الدفيئة.	4. تطوير تكنولوجيات خضراء	8. تخضير الأرض، الماء وبناء بنية تحتية خضراء للنقل.
2. تقليص استخدام الوقود الأحفوري، وتعزيز استقلالية الطاقة.	5. تخضير الصناعات القائمة، وترويج الصناعات الخضراء	9. دمج / تضمين الثورة الخضراء فى الحياة اليومية.
3. تقوية القدرات للتكيف مع تداعيات تغير المناخ.	6. تحديث الهيكل الصناعي 7. هندسة الأسس الهيكلية للاقتصاد الأخضر	10. تحويل كوريا الى نموذج رائد عالميا، كقائد للنمو الأخضر.

Source : -Republic of Korea- Presidential Commission on Green Growth, Road to our Future: Green Growth National Strategy and the Five –Year plan 2009-2013, P.9

- تضمنت الخطة الخمسية الأولى 2009–2013 [1] التزاما تمويليا واضحا من الدولة بخصوص النمو الأخضر حيث تم تخصيص 2% من الناتج المحلى الإجمالي سنويا

[1]. لمزيد من التفاصيل ، يراجع :

-Ibid.pp5-11.

للإنفاق على برامج ومشروعات النمو الأخضر سواء الموجه الى تهيئة البنى التحتية الأساسية، أو الموجه الى أنشطة البحوث والتطوير ذات الصلة.

- اتساقا مع التوجه الوطنى فى اتجاه (النمو الأخضر) كتوجه استراتيجي بديل للتنمية، تم تأسيس (**اللجنة الرئاسية للنمو الأخضر**-PCGG) عام 2009، بديلا للجنة رئاسية سابقة للتنمية المستدامة، تلعب اللجنة الجديدة دورا هاما فى التخطيط والتنسيق بين صناع القرار والسياسات فى الوزارات والجهات المختلفة ومنها : التمويل، النقل، الطاقة، البيئة، الأراضي والسياحة [1].
- وفى نفس السياق السابق ولتأكيد الدور العالمي للدولة فى مجال النمو الأخضر، تم تأسيس (المعهد العالمي للنمو الأخضر-Global Green Growth Institute) فى كوريا بالتعاون مع الأمم المتحدة فى عام 2012 لدعم وترويج النمو الاقتصادي المستدام خاصة فى الدول النامية والصاعدة.

ت. آليات وخبرات متابعة وتقييم التنمية المستدامة، ودور الدعم الإحصائي:

- تم إصدار تشريع (قانون) مرجعي للنمو الأخضر الأقل كربونا فى عام 2010، وهو الأمر الذى يحاكى الى حد بعيد نموذج التجربة الكندية وإطارها المرجعي التشريعي الفيدرالي للتنمية المستدامة.
- تتولى اللجنة الرئاسية للنمو الأخضر مهام رئيسة بخصوص التخطيط والمتابعة والتقييم لاستراتيجية النمو الأخضر خاصة وقد ادمج فيها ثلاثة لجان هامة ذات صلة وهى : لجنة التنمية المستدامة، لجنة الطاقة، ولجنة تغير المناخ. وأبرز أدوار اللجنة [2]:
  - تقييم السياسات الحكومية والخطط ذات الصلة بالنمو الأخضر، وما يتعلق بأداء هذه السياسات والخطط.

---

[1]. لمزيد من التفاصيل حول دور اللجنة ، يراجع موقع اللجنة ، ومصادر أخرى :
-www.17greengrowth.pa.go.kr/
-UNEP(2010), Overview of the Republic of Korea's National Strategy for Green Growth,.p8

- التنسيق بين الأجهزة الحكومية والمحلية (الأقاليم والمدن).
- مناقشة الموضوعات ذات الصلة بالنمو الأخضر. (كمستودع للتفكير الوطنى)
- المشاركة فى الحوارات العالمية والمفاوضات ذات الصلة بالنمو الأخضر.

وتضم اللجنة الرئاسية فى عضويتها مزيج من القيادات الرسمية والحكومية بما فى ذلك نائب رئيس الوزراء، والوزراء ذوى الصلة، بالإضافة الى 34 خبير متخصص فى مجالات ذات صلة بالنمو الأخضر، بخلاف المعينون وفق القانون. (شكل رقم 3-2).

كما تتكون سكرتارية اللجنة من حوالى 160 فرد مقسمين الى 6 فرق فرعية نوعية تتعلق بـ : تخطيط وتنسيق السياسات، سياسات الطاقة، سياسات تغير المناخ، التكنولوجيا الخضراء والصناعة، الحياة الخضراء والتنمية المستدامة، والتعاون الدولي.

شكل رقم (3- 2): هيكلية اللجنة الرئاسية للنمو الأخضر – كوريا الجنوبية

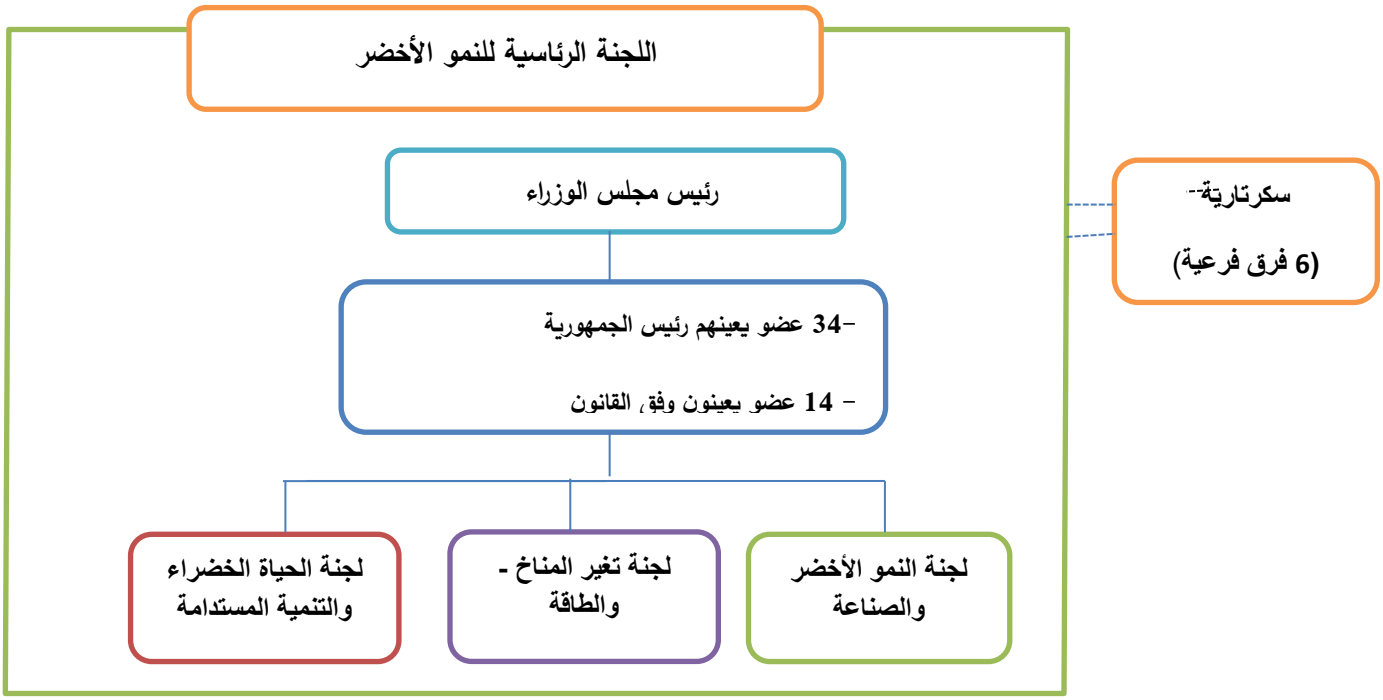

Source : -www.17greengrowth.pa.go.kr

- بخصوص المؤشرات المستخدمة للمتابعة والتقييم، فقد تم وضع إطار عام لهذه المؤشرات من جانب جهاز الإحصاء الوطنى (Statistics Korea) وفق الأهداف الاستراتيجية الثلاثة، وتوجهات السياسات العشرة المرتبطة بها (جدول رقم(3-3))، والسياسات الفعلية

المشتقة من توجهات السياسات فى الخطة الخمسية الأولى 2009-2013، وعددها 50 سياسة. ومن أبرز مجموعات المؤشرات[1]:

- **مجموعة مؤشرات النمو الأخضر** : بهدف تقييم أداء سياسات الحكومة الخاصة بالنمو الأخضر
- **مجموعة مؤشرات الحياة الخضراء** : وتقيس الموقف الراهن للجوانب الخضراء فى حياة المواطن.
- **مؤشرات الانبعاثات** : وتنشر سنويا عن طريق جهاز الإحصاء الكوري.
- مؤشرات الصناعات الخضراء : تظل أقرب الى المشروعات البحثية الأولية لبلورتها واقرارها.
- **إحصاءات الإنتاج الأخضر والتشغيل الأخضر** : ويتم استخلاصها من الإحصاءات الإقتصادية.

2.تجربة البرازيل :

أ. نظرة عامة : تكتسب تجربة دولة البرازيل تجاه التنمية المستدامة الكثير من الدلالات والمعاني فى ضوء الاعتبارات التالية [2]:

- استضافة البرازيل لأبرز الفعاليات الدولية ذات الصلة بالتنمية المستدامة وعلى رأسها : قمة الأرض عام 1992، وقمة التنمية المستدامة (Rio+20) عام 2012.
- أن البرازيل من دول الجنوب الصاعدة بقوة، فهي عضو ضمن مجموعة العشرين (G20)، كما تلعب دورا نشطا فى التفاعل على مستوى الجنوب / الجنوب. وقد ضاعفت وجودها

[1]. للمزيد حول مجموعات وتعريفات المؤشرات والمقاييس المستخدمة ، يراجع :

-Kyung Min(2014), A measurement strategy for green economy in Korea,.pp.5-13.

[2]. يراجع حول دلالة ورمزية دور واسهام البرازيل بخصوص التنمية المستدامة :

- European Economic and Social Committee(2014), Background note-Brazil and SDGs, pp.1-10.
- Statement by Brazil(2015) Post -2015 Development Agenda. Intergovernmental Negotiations,pp1-3.

بأفريقيا على سبيل المثال مؤخرا، ويقدر أن لها مشروعات فى 95 دولة نامية من بينها 24 دولة أفريقية.

- أن البرازيل، على الصعيد الداخلي، قد حققت نتائج ملموسة فى السنوات الأخيرة اقتصاديا واجتماعيا، خاصة فى محاربة الفقر (تم تخليص 36 مليون مواطن من حالة الفقر المدقع فى السنوات الأخيرة، وانخفضت نسبته من 17% الى 7% بين عامي 1990–2009).
- أن البرازيل، فى المقابل، لاتزال لديها تحديات جدية فى مجال التنمية المستدامة، سواء فى استمرار الإزالة غير الرشيدة للغابات وتأثيراتها السلبية على تغير المناخ، واستمرار بعض السكان فى حالة الفقر المدقع، وغيرها. وقد فطنت الحكومات المتعاقبة فى العقدين الأخيرين الى تأثيرات الفقر والأوضاع الاجتماعية على النمو الاقتصادي، وخطورة عدم توزيع عوائد النمو الاقتصادي بعدالة بين أفراد الشعب، وبين أقاليم الدولة.

ب. آليات وخبرات حوكمة وإدارة التنمية المستدامة:

تلعب الدولة دورا محوريا فى تنظيم وإدارة جهود تعزيز الاستدامة، وعلى الرغم من مشاركة القطاع الخاص والمجتمع المدني فى تلك الجهود إلا أن المبادرات السياسية والمعززة بالسلطة التنفيذية للدولة على المستوى المركزي ومستوى الأقاليم والمناطق ظلت حاسمة فى إدراك استدامة التنمية. وقد ظهرت جهود الدولة فى هذا الخصوص من خلال مجموعة من البرامج والمبادرات التي حظيت بتقدير من المنظمات الدولية المعنية بالتنمية المستدامة، ومن بين هذه المبادرات والبرامج الرائدة[1]:

- برنامج (المنافع العائلية– Family Benefit)، وأطلق عام 2003 ويشمل كافة مناطق الدولة.
- برنامج (الضوء للجميع – Light for All)، وأطلق عام 2003 لتعميم الوصول الى الكهرباء، وتبنت الحكومة أيضا برنامج المياه للجميع – Water for All.
- برنامج (المناطق المحمية – Protected Areas)، ويشمل حوالى خمس مناطق الغابات فى البرازيل لحمايتها من الإزالة.

[1]. قدم برنامج الأمم المتحدة دراسة حالة جيدة للتجربة البرازيلية فى تحقيق التنمية المستدامة عمليا – يراجع : -UNDP(2012), Case studies on sustainable development in practice-Triple wins for sustainable development,pp.30-38.

- برنامج (برازيل دون فقر)، وأطلق عام 2011، ويستهدف بقية السكان فى حالة الفقر المدقع.
- برنامج دعم حماية البيئة، وأطلق عام 2011 فى سياق مبادرة برازيل دون فقر السابق الإشارة اليها.
- برنامج الطاقة المستدامة وتغير المناخ. ويهدف لتقليل الاعتماد على الطاقة الأحفورية، وتلبية الطلب المحلى المتصاعد على الطاقة فى نفس الوقت.

وقد ساهمت تلك البرامج وغيرها من مبادرات التنمية المستدامة فى نجاح الدولة فى تقليص ملموس فى فقر الدخول وعدم المساواة فيها، كما ساهمت فى تحسين الوصول الى الخدمات العامة الأساسية، وتحسين التطبيقات والحلول فى مجالات الحماية الاجتماعية المتنوعة.

وبالإضافة الى دور الدولة المحوري فى تحقيق التنمية المستدامة، فإن التجربة البرازيلية تشهد أيضا مشاركة فاعلة من المجتمع المدني فى هذا الخصوص، حيث شهد عام 1997 تأسيس

(مجلس الأعمال البرازيلي للتنمية المستدامة – Brazilian Business Council on Sustainable Development)، لينسق ويقود جهود القطاع الخاص فى تنفيذ برامج التنمية المستدامة، وفى طرح حلول ومبادرات فى هذا الخصوص بدعم من قطاعات الأعمال [1].

ت. آليات وخبرات متابعة وتقييم التنمية المستدامة، ودور الدعم الإحصائي:

انعكست طبيعة البرامج والمبادرات السابقة على آليات ونظم المتابعة والقياس والتقييم والدعم الإحصائي، حيث أصبحت هناك حاجة ملحة الى مؤشرات للتتبع والقياس غير قطاعية وانما عبر القطاعات، وعبر الوزارات وعبر المناطق لتقييم نتائج وآثار تلك البرامج، والتأكد من انتفاع المواطنين منها [2].

من جهة أخرى، فإن هناك اهتمام مبكر من الدولة، من خلال نظام الإحصاء الوطنى، ببناء مؤشرات للتنمية المستدامة التي وصل عددها عام 2002 الى 50 مؤشر، زادت الى 59 مؤشرا

[1].www.cebds.org
[2]. UNDP. Op.cit., p.33.

عام 2004، ووصلت الى 60 مؤشر عام 2008 تغطى مجالات : اجتماعية، اقتصادية، بيئية ومؤسسية [1].

[1].UN. The role of indicators. Presented by Brazil to :Expert meeting on climate change and sustainable development.p.4.

المبحث الثالث

خبرات إدارة ومتابعة وتقييم التنمية المستدامة فى الدول النامية

يعرض هذا المبحث لثلاثة نماذج من تجارب الدول النامية من بينها تجربة عربية، حيث يعرض المبحث للتجربة التركية، تجربة جنوب أفريقيا، وتجربة تونس.

أولا : تجربة تركيا :

1.نظرة عامة :

هناك مجموعة من التحديات التنموية التي تواجه تركيا فى التوجه نحو التنمية المستدامة هى : عدم المساواة، والفقر، وهما الناتجان عن تفاوتات عبر قطاعات عديدة ، وترتبط الأولويات التنموية الوطنية بقضايا : الفقر، التعليم، التشغيل والنمو الشامل، الطاقة، البنية التحتية، الاستدامة البيئية، الحوكمة، والتعاون الخارجي[1].

2. آليات وخبرات حوكمة وإدارة التنمية المستدامة:

- تعتبر (**وزارة التنمية** – Ministry of Development) الجهاز المؤسسي الرئيس المسئول عن إدارة التنمية في دولة تركيا، وتأسست بقانون عام 2011 بعد إعادة تنظيم (هيئة تخطيط الدولة– State Planning Organization– SPO) وتحويلها الى وزارة متخصصة للتنمية.
- للدولة رؤية مستقبلية : **أن تكون تركيا واحدة من أقوى 10 اقتصادات فى العالم بحلول عام 2023**، وهى ضمن استراتيجية طويلة الأجل 2001– 2023، وهو العام الذى تحتفل فيه الدولة / الجمهورية بمرور 100 عام على تأسيسها [2].

[1].Mehmet Arda et al, Measuring sustainable development to 2030 – A view from Turkey, NPSIA, p.6.

[2]. محمد ماجد خشبة وآخرون (2013) ، نماذج وخبرات عالمية واقليمية فى إدارة التنمية- تجربة تركيا ، تقرير غير منشور للعرض على المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية بدولة الكويت ، ص3.

ويتم تحقيق الرؤية من خلال عدة محاور رئيسة تتضمن مستهدفات كمية ونوعية مرحلية موزعة على أطر زمنية خمسية متوسطة الأجل تبدأ من عام 2001، 2006، 2010، 2015، 2019 وصولا الى عام 2023 [1].

وتجدر الإشارة، الى أن هناك نقد موجه الى الجهاز الحكومي بخصوص الانعكاسات السلبية للمركزية فى القطاع الحكومي على قضايا البيئة والاستدامة، والتي ينتج عنها نقص المرونة وضعف الإحساس بالمتطلبات المحلية بخصوص تلك القضايا، وهو الأمر الذى يرجع الى مركزية صناعة السياسات العامة والتشريع واتخاذ القرار. وهو ما يتطلب تطبيق مدخل (من أسفل الى أعلى – Bottom –to up) فى التخطيط للاستدامة لتعزيز المشاركة والمساءلة والشفافية ، خاصة على المستويات المحلية فى الدولة[2].

3.آليات وخبرات متابعة وتقييم التنمية المستدامة، ودور الدعم الإحصائي :

- بخلاف أهداف ومؤشرات التنمية المستدامة العالمية، تركز الدولة على تأكيد **أهداف تنموية وطنية إضافية** تتمحور حول الإنسان والعدالة والمساواة، كما تعمل على إضافة مؤشرات جديدة تركز على النوعية وليس الكم (خاصة فى التعليم على سبيل المثال).
- يرتبط بما سبق **جهد إحصائي** يقوم على تحديد الفجوات فى البيانات المرتبطة بالأهداف والمؤشرات الجديدة المقترحة، وخاصة الفجوات على مستوى الأقاليم، وتكليف جهاز الإحصاء الوطنى Turkey Stat بالتعاون مع الجهات المحلية لتوفير البيانات اللازمة، واستخدام (المسوح الميدانية) لتغطية جوانب من فجوات البيانات القائمة [3].
- هناك تحديات هامة تتعلق بمتابعة وتقييم الاستدامة خاصة على المستوى المحلى (الأقاليم) أبرزها [4]:

---

[1]. المرجع السابق ، ص4.

[2].UN (2013),Turkey-Development agenda of Turkey for post-2015:National consultations report.pp.82-83.

[3]..Mehmet Arda et al. op cit., pp.8-11.

[4].UN. op.cit.,pp.88-89.

- نقص المؤشرات الشاملة الخاصة بالاستدامة البيئية والمساندة لعملية التخطيط طويل الأجل، ونقص الخطط التنفيذية للاستدامة البيئية على المستوى المحلى.
- تقادم التشريعات القائمة ذات الصلة، وأساليب التقييم البيئي المستخدمة.
- نقص المشاركة فى صناعة القرارات والسياسات الخاصة بالاستدامة والبيئة.

ثانيا : تجربة جنوب أفريقيا :

1. **نظرة عامة** : هناك بعض الحقائق العامة، والهامة حول مسيرة التنمية المستدامة فى جنوب أفريقيا:

- تعتبر جنوب أفريقيا حالة خاصة بين دول العالم، حيث لم تتحرر من سياسة الفصل العنصري الا فى عام 1991، وجاءت انتخابات الرئاسة عام 1994 بأول رئيس جمهورية أسود وهو الزعيم الأفريقي / العالمي نيلسون مانديلا. وقد تركت العقود الطويلة من التمييز والفصل العنصري ظلالا كثيرة على أوضاع الدولة الإقتصادية عامة والاجتماعية على وجه الخصوص حتى الآن. وهذه الظلال الثقيلة جسدتها وثيقة خطة التنمية الوطنية – 2030 [1] بالإشارة الى أن المجتمع الجنوب أفريقي لايزال يعانى من حالة انقسام فعلى (مجتمع منقسم – Divided Society)، وهو الانقسام الذى يفرض نفسه كأبرز تحديات التنمية والاستدامة للعقود التالية.
- وافق مجلس الوزراء فى عام 2008 على الإطار الوطنى للتنمية المستدامة للدولة – NFSD، وبناء عليه تم تطوير استراتيجية وطنية للتنمية المستدامة وخطة العمل الأولى[2] : 1 – NSSD وأجيزت فى عام 2011 لتغطى الفترة من 2011-2014. وقدمت نتائج تطبيق خطة العمل الأولى، ونتائج تطبيق الأهداف الإنمائية للألفية خبرات هامة للبدء فى المرحلة التالية.

---

[1]. لمزيد من التفاصيل حول التحديات الإقتصادية /الاجتماعية وعلاقتها باستدامة التنمية ، يراجع :
-South Africa, National Development Plan 2030-Our Future make it work – Executive Summary, pp. 10-17.

[2]. Environmental Affairs.National Strategy for Sustainable Development and action plan (nSSD-1) 2011-2014.pp.35-44.

2.آليات وخبرات حوكمة وإدارة التنمية المستدامة:

- تشكلت لجنة للتخطيط الوطنى[1] – National Planning Commission فى عام 2010 لوضع رؤية مستقبلية للدولة حتى عام 2030، وقد تشكل أغلب الأعضاء (26 عضوا) من خارج الحكومة ولديهم خبرات متميزة. وقد بلورت اللجنة تقرير تشخيصي حول أبرز تحديات التنمية فى عام 2011، وتم تطوير التقرير بناء على نتائج الحوار العام حول محتوياته، ومن ثم تم إعداد الخطة التنموية طويلة الأجل حتى عام 2030.
- يمكن القول أن الخطة التنموية طويلة الأجل – 2030 بصدد تبنى مدخل / مداخل (إدارة التغيير) لإعادة بناء المجتمع والدولة، ويعتمد فى جوهره على بناء القدرات، وتفعيل المواطنة والرفاه الاجتماعي والمساواة الإنسانية والإقليمية، بخلاف المستهدفات الإقتصادية [2] وتحسين الحوكمة. وقد تبنت الخطة توجهات هامة فى مجال التنمية المستدامة للسعى نحو : تعزيز استدامة الاقتصاد فى التعامل مع الموارد المتاحة، والتعامل مع تداعيات تغير المناخ، والتنمية المحلية المتوازنة[3] .
- لعبت (وزارة شئون المياه والبيئة – Ministry of water and Environmental Affairs)، فى السنوات السابقة دور محوريا فى متابعة الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة [4]، حيث تشرف (من خلال قسم الشئون البيئة) على **اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة**، كما يوضح الشكل رقم (3–2) فى الفصل السابق.
- شاركت فعاليات مجتمعية متعددة من خلال مبادرات متنوعة فى صياغة وثيقة الاستراتيجية الأولى للتنمية المستدامة 2011–2014، وكذلك فى الخطة طويلة الأجل 2030– ومنها : قطاع خاص، مجتمع مدنى، أكاديميون، وغيرهم.

---

[1]. South Africa. op. cit., p15.

[2].ibid., p3-18.

[3]. ibid., p15-23.

4. هناك تفصيلات متنوعة حول ذلك في موقع وزارة الشئون البيئية في جنوب أفريقيا ، يراجع :

– www.environment.gov.za.

- تتبنى الدولة نهج (التوجه بالنتائج – The Outcomes Approach)[1] فى الإطار الاستراتيجي متوسط الأجل 2014-2019، والذى يعتمد على توقيع ما يشبه الاتفاقيات ما بين رئيس الدولة والوزراء المعنيين لإنجاز أولويات / نتائج تنموية محددة خلال أفق زمنى محدد، وفى إطار نظام حكومي للمتابعة والتقييم والتغذية العكسية. (راجع الشكل رقم (3-3) التالى).

3.آليات وخبرات متابعة وتقييم التنمية المستدامة ودور الدعم الإحصائي:

- ركز نظام إدارة وحوكمة التنمية المستدامة[2] حسب وثيقة 2011-2014 (NSSD – 1) على ادماج أهداف التنمية المستدامة ضمن أهداف الجهات المعنية خاصة الحكومية، وضمن آليات التخطيط الوطنى بما فى ذلك : الأهداف والمؤشرات.
- تولت **اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة** تنقية وإعداد تقارير الإنجاز الخاصة بمتابعة وتقييم التنمية المستدامة، وترفع تقارير الى مستويات متعددة : الرئاسة، الحكومة، البرلمان، الجهات الحكومية، البلديات، المجتمع المدني، ومراكز البحوث والمؤسسات الأكاديمية. وتعمل اللجنة على بناء وتطوير القدرات ذات الصلة بالتنمية المستدامة عبر الدولة.
- تأتى **(التحديات الإحصائية)** على رأس مشكلات متابعة وتقييم التنمية المستدامة، وهى الخبرة التي جسدتها نتائج متابعة وتقييم الغايات الإنمائية للألفية فى جنوب أفريقيا. حيث أن هناك فقر شديد فى توافر ودقة البيانات [3] : التعليمية والصحية والبيئية، وما يتعلق بالتنمية المستدامة، وقد سبب هذا الفقر الإحصائي فقرا مضاعفا فى بلورة السياسات العامة الخاصة بالنمو وتحقيق العدالة والمساواة فى المجتمع وإدراك التنمية المتوازنة. كما أن هناك نقصا كبيرا فى القدرات البشرية اللازمة للتعامل مع أهداف التنمية المستدامة.

---

[1]. للمزيد من التفاصيل عن المدخل وتطبيقه ، يراجع موقع حكومة جنوب أفريقيا :
-The Outcomes Approach : www.gov.za

[2].Environmental Affairs ,Op.cit., pp.35-44.

[3]. Pumella Msweli.(2015).” From 2015 MDGs to 2030 Sustainable Development Goals – Is South Africa ready for challenge?” Journal of Green Economy and Development.Vo.1,No,1.

شكل رقم (3-3): مستويات ومفاهيمية نظام الإدارة بالنتائج لحكومة جنوب أفريقيا

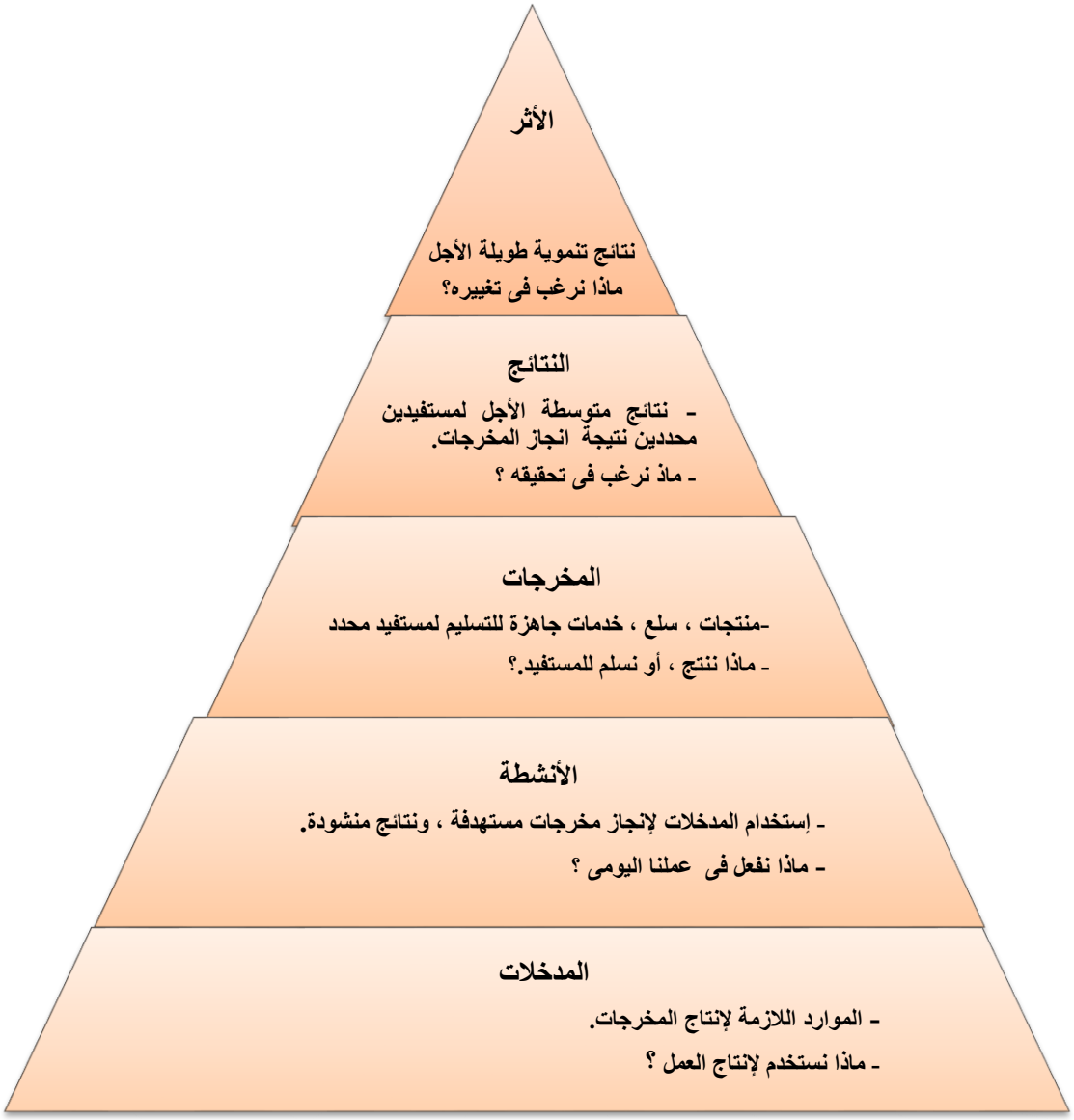

المصدر : (وبتصرف محدود من فريق البحث) :

-South African Government.The Outcomes Approach : www.gov.za

ويلقى هذا الفقر المعلوماتي والإحصائي والبشرى أعباءا مضاعفة على جهاز الإحصاء الوطنى فى المرحلة المقبلة.

- هناك مهام أساسية لجهاز الإحصاء الوطنى خاصة فيما يتعلق بالمؤشرات، وأدوار أخرى لا تقل أهمية لجهاز المحاسبة / أو المراجعة العامة Audit-General فى جنوب أفريقيا.

ثالثا : تجربة تونس :

1. **نظرة عامة :** يشير موقع وزارة البيئة والتنمية المستدامة الى أبرز تحديات التنمية المستدامة فى تونس على النحو التالى [1]:

- إقامة أنماط استهلاك وانتاج مستدام.
- تعزيز العدالة الاجتماعية والتضامن الوطني،
- الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية،
- النهوض بنوعية الحياة،
- بعث مدن مستدامة
- الإدارة المستدامة للشريط الساحلي،
- تشجيع استعمال وسائل النقل المستدام
- ترشيد استهلاك الطاقة وتشجيع استخدام الطاقة الجديدة و المتجددة
- تعزيز قدرة التأقلم مع تغير المناخ
- تعزيز مجتمع المعرفة،
- تطوير الإدارة للنهوض بالتنمية المستدامة.

2.آليات وخبرات حوكمة وإدارة التنمية المستدامة :

- تتولى **(وزارة البيئة والتنمية المستدامة)** المهام الرئيسة الخاصة بالتنمية المستدامة فى تونس.
- تم استحداث العديد من الأجهزة المساندة لمساعدة الوزارة فى هذا الخصوص ومن أبرزها **(اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة)**، والتي تأسست عام 1993، وادخلت تعديلات على مهمة اللجنة في عام 2005، وكانت تركز على رسم التوجهات الاستراتيجية للدولة في مجال التنمية المستدامة وإدماج قضاياها في سياسات واستراتيجيات وخطط التنمية

[1]. يوفر الموقع الرسمي المشار اليه تفصيلات متعددة حول التنمية المستدامة في تونس ، يراجع :

- www.environment.gov.tn

القطاعية. وقد استبدلت اللجنة بـ (المجلس الأعلى للعناية بالبيئة والتصرف المستديم فى الموارد الطبيعية) عام 2010 [1].

- من الأجهزة المساندة الهامة الأخرى **(المرصد التونسي للبيئة والتنمية المستدامة)**، وله مهام إحصائية، معلوماتية وبحثية، وأبرزها [2]:
  - وضع وتطوير منظومات معلوماتية حول البيئة والتنمية المستديمة.
  - إنتاج إحصائيات ومؤشرات حول البيئة والتنمية المستديمة ولا سيما مؤشّرات التنمية المستديمة.
  - المشاركة في إعداد دراسات خاصة حول مختلف الإشكاليات البيئية.
  - الإسهام بواسطة المعلومات في إدماج مفهوم التنمية المستديمة في عمليات أتخاذ القرار.
  - تأمين نشاط اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة.
  - إصدار التقارير والوثائق حول وضعية البيئة بصفة منتظمة.
- تم إعداد الأجندة الوطنية 21، وذلك عام 1995 لتعتبر بمثابة أول استراتيجية للتنمية المستدامة في تونس، وترتب عليها وضع برامج جهوية (محلية) مع اعتبار خصوصيات كل ولاية [3].
- أخذت مخططات التنمية المختلفة مبكرا بعين الاعتبار مبادئ التنمية المستدامة في الاعتبار مثل : المخطط الحادي عشر (2007–2011). كما أن مخطط التنمية الجديد 2016–2020 في تونس يركز على النمو الإدماجى المستدام كمنوال بديل للتنمية مع التركيز على الأبعاد الجهوية، كما يعتبر الاقتصاد الأخضر ضامن للتنمية المستدامة، وتشير وثيقة مخطط التنمية الى اقتراح بإنشاء : (هيئة التنمية المستدامة وحقوق الأجيال القادمة) [4].

---

[1]. النورى السوسى (2011) ، مسار التنمية المستدامة في تونس ، بحث مقدم الى ورشة الإطار المؤسسي للتنمية المستدامة في المنطقة العربية ، ص ص.18– 20.

[2]. www.environment.gov.tn

[3].النورى السوسى ، مرجع سبق ذكره ، ص 6.

[4]. الجمهورية التونسية (2015) ،الوثيقة التوجيهية لمخطط التنمية 2016–2020 ، صفحات متفرقة.ص2 ، ص28،ص34.

3. آليات وخبرات متابعة وتقييم التنمية المستدامة ودور الدعم الإحصائي:

- تم إصدار تقارير حول المؤشرات الوطنية والجهوية (الجهات المحلية) للتنمية المستدامة، وقد صدر التقرير الوطنى الأول عام 2003، والثاني عام 2010، كما صدر التقرير الجهوى الثالث عام 2010. وضم التقرير الوطنى الأخير لعام 2010 مؤشرات : بيئية، اجتماعية، واقتصادية، ويتم تعريف وتطور وتحليل كل مؤشر فى التقرير مقارنة بالمستهدف فى مخططات التنمية [1].
- كما تم إصدار تقارير وأدلة قطاعية حول التنمية المستدامة (شروط وضوابط الاستدامة) فى قطاعات مثل : الصناعات، الغابات، الصيد البحري،السياحة، النقل والفلاحة(الزراعة). وتهدف هذه التقارير القطاعية الى ترسيخ مبادئ التنمية المستدامة، واقتراح الأهداف والإجراءات التي تضمن الاستدامة، كذلك وضع آلية للتقييم ومتابعة الاستراتيجيات والسياسات والبرامج في تلك القطاعات برعاية المرصد التونسي للبيئة والتنمية المستديمة[2].
- يلعب (المعهد الوطنى للإحصاء) الدور المحوري في المنظومة الإحصائية في تونس حيث يتولى تزويد كافة الأطراف المعنية بالإحصاءات، ويقوم بإجراء المسوح والتعدادات المختلفة، وتطوير العمل الإحصائي والتنسيق بين المنتجين والمستهلكين للإحصاءات الوطنية [3].

---

[1].وزارة البيئة والتنمية المستدامة- المرصد التونسي للبيئة والتنمية المستديمة(2010) .المؤشرات الوطنية للتنمية المستدامة. ص ص.5- 128.

[2]. المرجع السابق ، ص8-ص14.

[3]. لمزيد من التفاصيل حول دور المعهد في المنظومة الإحصائية الوطنية ، يراجع :
- www.inc.dev-project.com

الفصل الرابع

إدارة ومتابعة وتقييم التنمية المستدامة فى مصر، وعلاقتها بعمليات التخطيط والمتابعة والتقييم والدعم الإحصائي الراهنة

قدمت الفصول السابقة أفكارا وخبرات هامة حول المتابعة والتقييم والدعم الإحصائي لاستراتيجيات التنمية بوجه عام، واستراتيجيات التنمية المستدامة على وجه الخصوص، كما عرضت تلك الفصول للخبرات والدروس المستفادة عالميا ومصريا من تجربة الأهداف الإنمائية للألفية. كما تناولت أيضا خبرات هامة مستخلصة من تجارب وطنية لدول متقدمة، وصاعدة ونامية. وينتقل الفصل الحالي الى التركيز على التجربة المصرية من خلال ثلاثة مباحث أساسية.

يعرض المبحث الأول لمكونات وآليات عمل نظام التخطيط والمتابعة الراهن فى مصر وعلاقته بالتنمية المستدامة، فى حين يعرض المبحث الثاني لملامح استراتيجية التنمية المستدامة فى مصر وآليات الإدارة والقياس والتقييم والتصحيح والدعم الإحصائي المرتبطة بها وفق النسخة الأخيرة المعروضة للحوار المجتمعي فى فبراير 2016.

وينتهى الفصل بالمبحث الثالث الذى يناقش الأوضاع الإحصائية والمعلوماتية المتاحة لدعم عملية التخطيط والمتابعة التخطيطية على وجه العموم، وعملية القياس والتقييم والتصحيح لأهداف التنمية المستدامة فى مصر على وجه الخصوص.

المبحث الأول : ملامح نظام التخطيط والمتابعة الراهن فى مصر وعلاقته بالتنمية لمستدامة.

المبحث الثاني : مراجعات حول استراتيجية التنمية المستدامة فى مصر، وآليات المتابعة والتقييم والتصحيح.

المبحث الثالث : الأوضاع الإحصائية والمعلوماتية الراهنة المساندة لعملية متابعة وتقييم أهداف التنمية المستدامة فى مصر.

المبحث الأول

ملامح نظام التخطيط والمتابعة الراهن فى مصر وعلاقته بالتنمية المستدامة

يعرض المبحث الحالي لملامح نظام التخطيط الراهن فى مصر، كذلك نظام وآليات المتابعة الجارية لدى المؤسسات المعنية بها، وعلاقة النظامين وآلياتهما بالتنمية المستدامة.

أولا : ملامح نظام التخطيط فى مصر وعلاقته بالتنمية المستدامة :

تتولى وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري مهام التخطيط والمتابعة فى مصر فى إطار رؤية ورسالة وأهداف وبرامج عمل كما يوضحها موقع الوزارة على الشبكة الدولية للمعلومات- انترنت(شكل رقم (4-1)).

وتستند الخطة السنوية 2015 /2016 الى القانون رقم 31 لسنة 2015 باعتماد خطة التنمية الإقتصادية والاجتماعية للعام المالى 2016/2015، والذى يستند تشريعيا بدوره الى القانون رقم 70 لسنة 1973 بشأن اعتماد الخطة العامة للدولة ومتابعة تنفيذها.

شكل رقم (4-1): رؤية ورسالة وأهداف وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري

رؤية الوزارة	تخطيط فعال وإدارة كفؤة للاستثمارات العامة للدولة لتحقيق التنمية الإقتصادية المستدامة والعدالة الاجتماعية.
مهمة الوزارة	تعزيز التنمية الإقتصادية المستدامة والعدالة الاجتماعية من خلال التخطيط الفعال، وإدارة وتوزيع الاستثمارات العامة، ووضع الأطر اللازمة لمشاركة القطاع الخاص والمجتمع المدني فى تحقيق السياسات العامة للدولة وفى تنفيذ برامجها ومشروعاتها على المستوى القومي والقطاعي، مع ضمان أكبر قدر من الشفافية والمساءلة والتواصل المجتمعي.
أهداف الوزارة (7 أهداف)	• بلورة الأهداف الإقتصادية والاجتماعية من خلال صياغة الأطر الاستراتيجية للتنمية المستدامة. • التنسيق بين خطط الوزارات الإنتاجية والخدمية متوسطة وقصيرة المدى. • وضع الخطة متوسطة المدى للتنمية، مع مراعاة البعد المكاني. • اعداد الخطة السنوية والبرامج السنوية للاستثمارات العامة موزعة قطاعيا ومكانيا، لتحقيق الأهداف التنموية قصيرة ومتوسطة المدى. • وضع إطار متكامل للمتابعة الميدانية والمستمرة لمشروعات الخطة.

	• تطوير أساليب التخطيط وإجراء البحوث والدراسات الخاصة بالعملية التخطيطية. • توفير البيانات اللازمة لدعم القرارات التخطيطية، وإعداد المؤشرات وتقارير متابعة الأداء دوريا.
برامج عمل الوزارة (11 برنامج)	تطوير منظومة التخطيط،إعداد استراتيجيات التنمية المستدامة، اعداد خطط التنمية متوسطة الأجل، اعداد خطط التنمية السنوية،وضع خطة المشروعات الكبرى، إعداد خطة المواطن، خريطة جغرافية لمعلومات المشروعات الاستثمارية، تفعيل المجلس القومي للأجور، نظام التحويلات النقدية، تطوير الحسابات القومية، تلقى المبادرات الفردية والمؤسسية لدعم التنمية.

المصدر : مركب من موقع وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري على الشبكة الدولية – www.mop.gov.eg

وتلعب وزاراتي التخطيط والمالية، بالإضافة الى بنك الاستثمار القومي أدوارا حاكمة فى عملية التخطيط على النحو التالى :

1. **وزارة التخطيط** : مسئولة عن الأطر الاستراتيجية للتنمية، وضع الخطط متوسطة الأجل، وكذلك الخطط السنوية وبرامج الاستثمارات العامة، وتنفيذ عملية المتابعة كما يوضح الشكل رقم (4–1)).
2. **وزارة المالية** : مسئولة عن توفير التمويل اللازم لجهات الإسناد والمتابعة للجهاز الحكومي، وفق المادة الثالثة من القانون رقم 31 لسنة 2015.
3. **بنك الاستثمار القومي** : يعتبر البنك مسئولا وفق القانون رقم 119 لسنة 1980 الخاص بإنشاء البنك عن تمويل كافة المشروعات المدرجة بالخطة العامة للتنمية الإقتصادية والاجتماعية للدولة (مادة رقم 2)، ومتابعة تنفيذ تلك المشروعات، بالإضافة الى تمويل ومتابعة مشروعات التنمية على مستوى المحليات.

وعلى المستوى المؤسسي، يتولى (قطاع إعداد ومتابعة الخطة القومية) بوزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري مهام التخطيط والمتابعة من خلال أربعة إدارات مركزية كما يوضح الشكل رقم (4–2).

وبالعودة الى شكل رقم (4–1)، يتضح بصورة جلية توجه الوزارة نحو تبنى نهج التنمية المستدامة فى المرحلة القادمة من العمل التخطيطي، وهو الأمر الذى تبدى بوضوح فى رؤية الوزارة ورسالتها، وكذلك فى مقدمة أهدافها وبرامج عملها. وفى هذا السياق أيضا قامت الوزارة بإعداد " خطة التنمية

الإقتصادية والاجتماعية للعام المالى 2016/2015" والتي تبنت بدورها مرجعية ونهج التنمية المستدامة الجديد الذى تتبناه الوزارة.

شكل رقم (4- 2): هيكل قطاع إعداد ومتابعة خطط التنمية – وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري

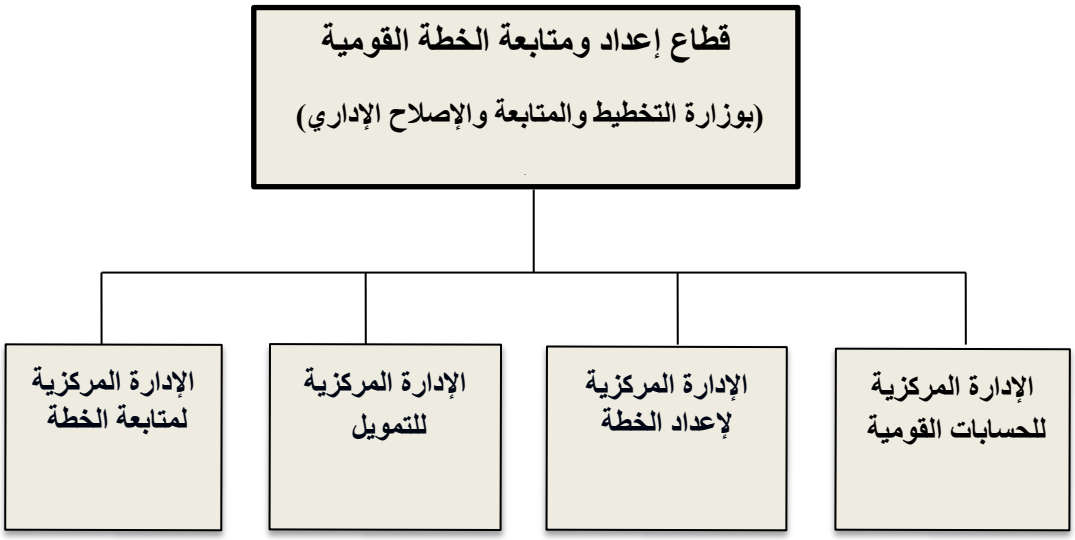

المصدر (وبتصرف) : موقع وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري – www.mop.gov.eg

وقد خصصت وثيقة الخطة الفصل الأول منها كاملا للتنمية المستدامة [1]، حيث تضمن قراءة عالمية حول علاقة أهداف التنمية المستدامة العالمية حتى عام 2030 بالأهداف الإنمائية للألفية حتى عام 2015 السابقة لها برعاية الأمم المتحدة. كما تضمن الفصل قراءة محلية لخلفيات وضع استراتيجية التنمية المستدامة – رؤية مصر 2030، ومكوناتها وأهدافها.

أما الجدير بالإشارة فهو تطرق الفصل المذكور الى العديد من الخبرات والتوجهات حول علاقة التنمية المستدامة بعملية التخطيط والمتابعة حيث أكد على العديد من الاعتبارات الهامة، من أبرزها [2]:

[1]. وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري ، خطة التنمية الإقتصادية والاجتماعية للعام المالى 2015-2016 ، أغسطس 2015 ، ص11-32.

[2]. المرجع السابق ، ص18- ص32.

1. **الحاجة الى التحول من مفهوم التنمية التقليدي الى مفهوم التنمية المستدامة :** وهو التحول الذى يتطلب إرادة سياسية داعمة، ومؤسسات كفؤة، ومشاركات أوسع، وحرية المعلومات.
2. **هناك تحديات أمام تبنى التنمية المستدامة فى عمليتى التخطيط والمتابعة :** ويأتي على رأسها، وفق وثيقة خطة 2015-/2016 نقص أو غياب مشاركات أصحاب المصلحة وشركاء التنمية، عدم الاستقرار السياسي والأمني والهشاشة فى مواجهة الأزمات الداخلية والخارجية، نقص الموارد المالية، ضعف أو غياب نظم الحوكمة والشفافية والمساءلة، الزيادة السكانية ونقص فرص العمل.
3. **الحاجة الى تطوير نظام التخطيط والمتابعة فى مصر بعد تبنى استراتيجية التنمية المستدامة :** بما يكفل دمج التنمية المستدامة فى استراتيجيات وخطط التنمية، وهو الأمر الذى يتطلب، وفق وثيقة الخطة، تطوير منظومة التخطيط والمتابعة بما يحقق ربط وتكامل التخطيط على المستوى القومي والإقليمي والقطاعي، ويدعم تنفيذ ومتابعة الاستراتيجية، كذلك تقييم الأثر المترتب على تطبيقها.

وقد أشارت وثائق الوزارة [1] الى جهود طموحة جارية لتطوير منظومة التخطيط والمتابعة على المحاور التالية:

- **إطار تشريعي ومؤسسي جديد،** بالعمل على إصدار قانون موحد للتخطيط، وإنشاء مجلس أعلى للتخطيط والتنمية، وتفعيل دور هيئات التخطيط الإقليمية وعلى مستوى المحافظات.
- **تطوير منظومة إليكترونية متكاملة للتخطيط والمتابعة**[2] ، وقد تم اطلاقها فى سبتمبر عام 2014 .
- **توفير قاعدة بيانات تفصيلية،** وذلك لدعم القرار على المستوى الكلى والقطاعي والمكاني.
- **تطوير منظومة الحسابات القومية،** وتأسيس وحدة للسياسات الإقتصادية الكلية بالوزارة.

---

[1]. وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري. الملامح الأساسية لخطة التنمية الإقتصادية والاجتماعية للعام المالى 2016/2015.يونيو 2015.ص22-ص72.

[2]. لمزيد من التفاصيل حول المنظومة ، يراجع :

- وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري. المنظومة المتكاملة لإعداد ومتابعة الخطة الاستثمارية – الدليل الشامل للمنظومة. 2014. ص 2-ص17.

- **اطلاق مشروع منظومة (الإدارة بالنتائج)**، منذ نوفمبر عام 2014 لتعزيز المساءلة والحوكمة.

ثانيا : ملامح وتقييم لنظام المتابعة فى مصر، وعلاقته بالتنمية المستدامة :

يتم العرض لهذا الدور لدى المؤسسات المعنية الرئيسة بعملية متابعة الخطط القومية فى مصر، وهما : وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، وبنك الاستثمار القومي، كما يتم العرض لبعض الملاحظات التقييمية حول نظام المتابعة الراهن.

1.دور وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري فى عملية المتابعة :

تعتبر المتابعة أحد المسئوليات الأساسية لوزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، وعلى الرغم من غياب إشارات عن المتابعة والتقييم فى **مهمة الوزارة**، كما يوضح الشكل رقم (4-1)، إلا أن أهداف الوزارة قد تضمنت إشارتين الى قضية المتابعة على النحو التالى :

أ. وضع إطار متكامل للمتابعة الميدانية والمستمرة لمشروعات الخطة.

ب. توفير البيانات اللازمة لدعم القرارات التخطيطية، وإعداد المؤشرات وتقارير متابعة الأداء دوريا.

وبمراجعة الموقف الراهن لنشاط المتابعة من خلال التقارير والوثائق المتاحة يمكن توصيف نظام المتابعة الحالي بوزارة التخطيط كما هو وارد فى الشكل رقم (4-3)، والذى يوضح أبرز مخرجات النظام كما يلى :

- **تقارير مؤشرات الأداء الربع سنوية والسنوية**، وتمثل المنتج الرئيس لنظام المتابعة الراهن، والتي تضم أربعة مكونات هي : المؤشرات الإقتصادية الكلية، التطورات المالية والنقدية والمعاملات الدولية،التشغيل والبطالة والتضخم، والمؤشرات القطاعية [1].

[1]. من أمثلتها :

- **المؤشرات الإقتصادية الكلية للاقتصاد المصري الربع سنوية والسنوية،** وتضم سلاسل ربع سنوية وسنوية حول : الموارد والاستخدامات الكلية، الناتج المحلى الإجمالي والاستثمارات.

شكل رقم (4–3): توصيف نظام المتابعة بوزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري

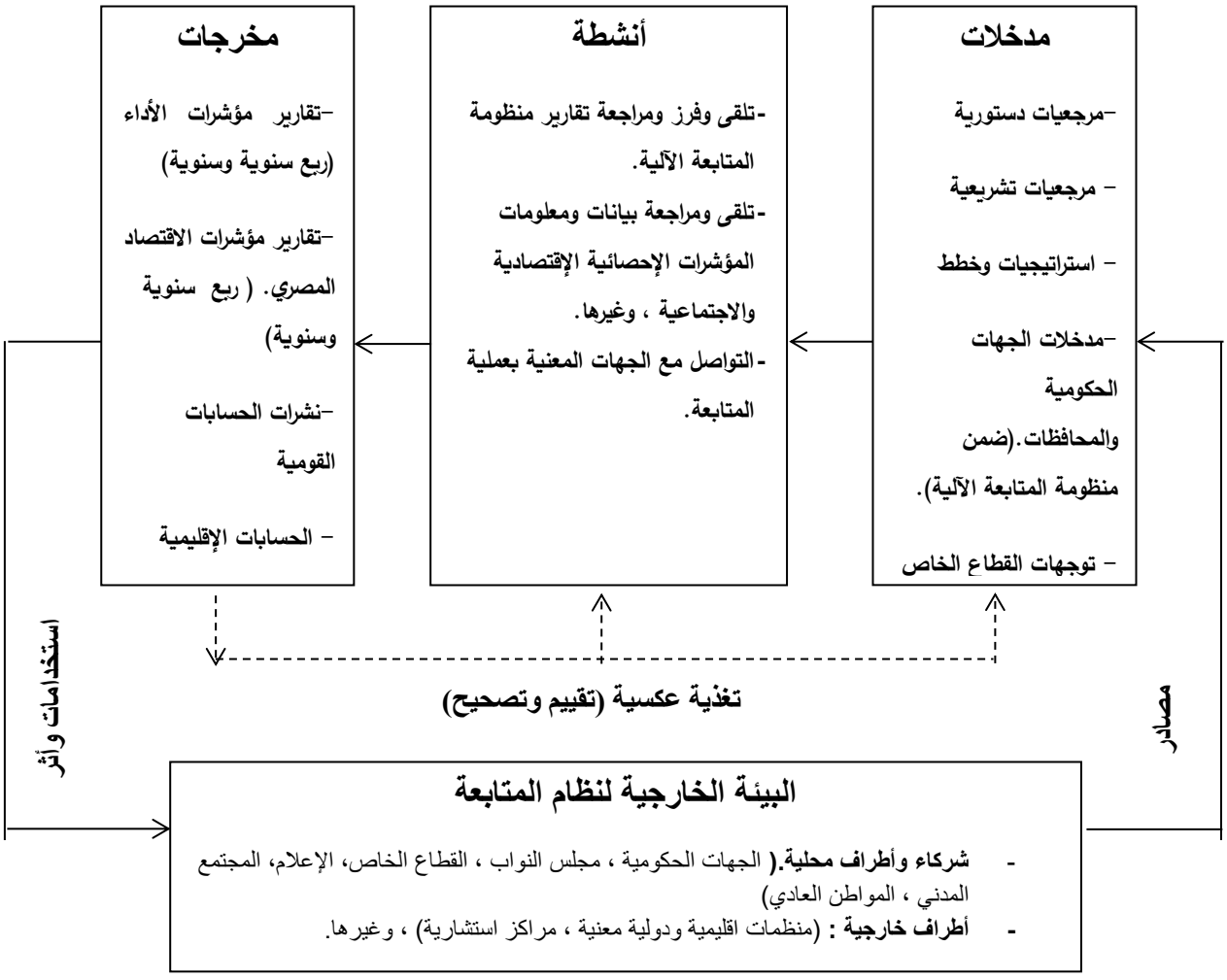

المصدر: مركب بمعرفة الفريق البحثي

2. **دور بنك الاستثمار القومي فى عملية المتابعة :** للبنك دور حيوي فى عملية المتابعة حيث أنه مسئول وفق القانون رقم 119 لسنة 1980 الخاص بإنشاء البنك عن تمويل كافة المشروعات المدرجة بالخطة العامة للتنمية الإقتصادية والاجتماعية للدولة (مادة رقم 2)،

- وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري. تقرير متابعة الأداء الاقتصادي والاجتماعي خلال الربع الرابع والعام المالى 2015/2014. صادر عام 2015. ص 6–ص 73.

ومتابعة تنفيذ تلك المشروعات، بالإضافة الى تمويل ومتابعة مشروعات التنمية على مستوى المحليات.

ويقوم البنك بإجراء نوعين من المتابعات [1]:

- **المتابعات المكتبية** : وتتم داخل البنك بالتعاون مع جهات الإسناد.
- **المتابعات الميدانية** : وتتضمن بدورها نوعين من المتابعة : متابعة مالية، ومتابعة عينية.

3. ملاحظات حول نظام المتابعة الراهن فى مصر :

تمثل هذه الملاحظات خلاصة للمراجعة المكتبية والميدانية حول نظام المتابعة القائم، بما فيها أعمال مؤتمر اصلاح منظومة التخطيط فبراير 2012، المقابلات الشخصية الميدانية للفريق البحثي، ونتاج عمل الندوة الخاصة بتقييم منهجية المتابعة بمعهد التخطيط القومي – مارس 2016.

أ. **الفجوة بين الحركة نحو التخطيط الاستراتيجي وتقادم نظم المتابعة الراهنة،** ففي حين انطلقت أعمال إعداد استراتيجية للتنمية المستدامة فى النصف الأول من عام 2014، فإن القليل للغاية من الاهتمام قد وجه الى تطوير منظومة المتابعة والتقييم المرتبطة بالنشاط التخطيطي سواء طويل أو قصير الأجل فى إطار رؤية متكاملة تواكب التغيرات المحلية والخارجية المؤثرة.

ب. **اغفال المتابعة فى الإطار التشريعي لخطة التنمية،** حيث لم يتضمن القانون رقم 31 لسنة 2015 باعتماد خطة التنمية الإقتصادية والاجتماعية للعام المالى 2016/2015 أية مواد تشير الى متابعة الخطة، وآلياتها وتقاريرها، الى غير ذلك. وبالتالي غياب الرسالة الواضحة للأطراف المعنية حول وظيفة المتابعة، وواجباتها وآلياتها، والتزامات الجهات المختلفة بشأنها.

[1].احمد الصياد. دور بنك الاستثمار القومي فى المتابعة الميدانية للمشروعات المدرجة بالخطة– ندوة تقييم منهجية متابعة أداء الخطة القومية والخطط القطاعية – معهد التخطيط القومي – 20 مارس 2016. ص5.

ت. **عدم وجود أدلة لعملية المتابعة،** وهو الأمر الذى ساهم فى تجهيلها، وغياب إطار مفاهيمي وعملي يوضح فلسفتها، وآلياتها وحدودها وأبعادها، والمسئوليات والأدوار المعنية بها على المستويات المختلفة بما فيها المركزية والمحلية، ودورات التغذية العكسية والتصحيح وخلافه.

ث. **ضعف التنسيق والتعاون بين جهات المتابعة الرئيسة،** والمقصود وزارة التخطيط وبنك الاستثمار القومي بدرجة رئيسة، سواء على مستوى الاتفاق على المنهجيات وتقسيم الأدوار، أو على مستوى دمج وتكامل واتساق الخبرات المستفادة من عملية المتابعة فى كلا الجهتين. ويعود ضعف التنسيق فى الجانب الأكبر منه لعدم تحديد الأدوار والمآلات بصورة واضحة بين الأجهزة المعنية، وحدود التكامل والترابط بينها فى سياق هدف محدد. ويظهر التناقض بين الجهتين فيما يخص(المتابعة الميدانية) للمشروعات على وجه الخصوص.

ج. **التركيز على المتابعة المالية للمشروعات فقط،** دون غيرها من الجوانب ذات الصلة مثل متابعة السياسات، أو متابعة المؤشرات الحاكمة للأداء KPIs، أو تقييم آثار البرامج والمشروعات على بعضها البعض، وعلى المستويات القطاعية، والكلية [1].

ح. **غياب قياس أو تقييم الآثار اللاحقة للمشروعات والبرامج،** حيث تنتهى متابعة المشروع أو البرنامج بانقضاء الأجل الزمنى لتنفيذه وإنفاق الأموال المخصصة له، ولا يوجد آليات لقياس الآثار الاجتماعية والاقتصادية لتلك المشروعات والبرامج، أو انعكاسات تشابكاتها عبر القطاعات أو عبر المحافظات، أو خلافه.

خ. **غياب آلية للتعلم واستخلاص وتوظيف خبرات التغذية العكسية من عملية المتابعة،** حيث لاتوجد تقارير خاصة دورية أو غير دورية لإبراز أهد المشكلات والخبرات المستفادة من عملية المتابعة، والحلول المقترحة للتعامل معها، والنقاش بشأنها بين الأطراف المعنية بعملية المتابعة.

ويشير تقرير حديث الى توجهات بتحديث وتطوير نظام المتابعة القائم من خلال :إنشاء خريطة الأساس المصرية، قاعدة بيانات أصول الدولة، التكامل مع منظومات الدفع وأنظمة الموازنة العامة،

---

[1]. كذلك تقييم آثارها على النواحي الحياتية للمواطن. حول ذلك يراجع :

- مجدى امام.منهجية وآلية متابعة أداء الخطة القومية والخطط القطاعية. ندوة تقييم منهجية متابعة أداء الخطة القومية والخطط القطاعية – معهد التخطيط القومي – 20 مارس 2016. ص6.

منظومات رقمية لمتابعة مشروعات التنمية، واستغلال تلك الأدوات فى تطوير تقارير ,ادوات المتابعة ومستوياتها المكتبية، الميدانية، المحليات والشعبية [1].

[1]. مصطفى غالى. متابعة منظومة الاستثمار القومي. ندوة تقييم منهجية متابعة أداء الخطة القومية والخطط القطاعية – معهد التخطيط القومي – 20 مارس 2016.ص 58.

المبحث الثاني

مراجعات حول استراتيجية التنمية المستدامة فى مصر وآليات المتابعة والتقييم والتصحيح

بعد العرض للأوضاع الحالية لنظم وآليات المتابعة والتقييم لخطط التنمية، يعرض هذا المبحث لآليات المتابعة والتقييم وقياس الأثر المقترحة بوثيقة استراتيجية التنمية المستدامة – مصر 2030 ثم نعرض لملاحظات حول الاستراتيجية، ونظام المتابعة والتقييم بها على الخصوص.

أولا : هيكل وثيقة استراتيجية التنمية المستدامة، ومكوناتها الأساسية :

يطرح أحدث إصدار فى فبراير –2016 لوثيقة استراتيجية التنمية المستدامة – مصر 2030[1] فى صدر الوثيقة مجموعة من الاعتبارات الداخلية والخارجية التي تؤكد على الحاجة التنموية الملحة لهذا النوع من استراتيجيات التنمية، وأهمها :

1. وضع رؤية سياسية واقتصادية واجتماعية طويلة الأجل للدولة تكون مصدرا لخطط التنمية متوسطة وقصيرة المدى على المستوى القومي والمحلى والقطاعي.
2. تمكين مصر لتصبح لاعبا فاعلا فى الساحة الدولية الديناميكية وسريعة التطورات.
3. تحقيق طموحات الشعب المصري، وتحسين مستوى المعيشة، وكفاءة الخدمات العامة.
4. التوافق مع اتجاهات التنمية العالمية مثل : أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة، واتجاهات التنمية الإقليمية مثل : استراتيجية التنمية المستدامة لافريقيا–2063.
5. تمكين الأطراف المجتمعية الفاعلة، مثل المجتمع المدني والبرلمان، من متابعة الاستراتيجية بتحديد أهداف واضحة ومؤشرات قياس أداء، ومستهدفات كمية، وبرامج ومشروعات وتوقيتات زمنية. وتعتمد الاستراتيجية على مجموعة من الأبعاد والمحاور، وتتبنى عدد من الأهداف الرئيسة والفرعية (الشكل رقم (4–4))، والجدول رقم (4–1) اللذين يوضحان مكونات الاستراتيجية وأبعادها، محاورها الأساسية، وأهدافها الاستراتيجية والفرعية ومؤشرات قياس انجازها، وآلية المتابعة والتقييم.

[1]. وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري ، مصر 2030 – ملخص ، فبراير 2016 ، ص3

شكل رقم (4-4): المكونات الأساسية لاستراتيجية التنمية المستدامة – مصر 2030

رؤية مصر 2030 **" أن تكون مصر بحلول عام 2030، ذات اقتصاد تنافسي ومتوازن ومتنوع يعتمد على الابتكار والمعرفة، قائمة على العدالة والاندماج الاجتماعي والمشاركة، ذات نظام إيكولوجي متزن ومتنوع، تستثمر عبقرية المكان والإنسان لتحقيق التنمية المستدامة وترتقى بجودة حياة المصريين. كما تهدف الحكومة من خلال هذه الاستراتيجية أن تكون مصر ضمن أفضل 30 دولة على مستوى العالم من حيث مؤشرات التنمية الإقتصادية، ومكافحة الفساد، والتنمية البشرية، وتنافسية الأسواق، وجودة الحياة"**	
أبعاد ومحاور الاستراتيجية * (3 أبعاد -10 محاور)	1. **البعد الاقتصادي.** (التنمية الإقتصادية، الطاقة، المعرفة والابتكار والبحث العلمى، الشفافية وكفاءة المؤسسات الحكومية). 2. **البعد الاجتماعي.** (العدالة الاجتماعية، الصحة، التعليم والتدريب، الثقافة). 3. **البعد البيئي.** (البيئة، والتنمية العمرانية).
أهداف الاستراتيجية (الأهداف العامة حتى عام 2030)	أن تكون مصر **ضمن أفضل 30 دولة** على مؤشرات عالمية أساسية : **1. حجم الاقتصاد.** (الترتيب الحالي – 41). **2. مكافحة الفساد.** (الترتيب الحالي – 94) **3. تنافسية الأسواق.** (الترتيب الحالي – 116) **4. التنمية البشرية.** (الترتيب الحالي – 110) **5. جودة الحياة .** (الترتيب الحالي – 135)
أهداف استراتيجية فرعية (45 هدف)	لكل محور من المحاور العشرة هدف استراتيجي رئيس (يسمى رؤية استراتيجية)، وأهداف استراتيجية مرتبطة حتى عام 2030.
مؤشرات قياس الأداء (KPIs)	توضع لكل هدف استراتيجي فرعى على مستوى : النتائج، المخرجات، والمدخلات.
مؤشرات قياس الأداء المستحدثة	وهى بخلاف مؤشرات قياس الأداء المتاحة، وتحدد منهجية لقياسها وتحديد مستهدفات كمية لها حاليا ومستقبلا بالتعاون مع الشركاء المعنيين.
مستهدفات كمية	توضع لكل مؤشر قياس أداء، تحدد الوضع الحالي ثم المستهدف لعام 2020، و2030.
سياسات وبرامج ومشروعات	تساهم فى تحقيق الأهداف العامة، وكذلك الأهداف الاستراتيجية الفرعية فى إطار مدى زمنى، وتكلفة استرشاديه.
مراحل تنفيذ البرامج	عبر ثلاث مراحل زمنية : 2016-2020، 2021-2025، 2026-2030.
آلية المتابعة والتقييم	من خلال وحدة مستقلة برئاسة الجمهورية، ومهام وعلاقات ذات صلة مع أجهزة معنية أخرى.

المصدر : موقع وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري (2016). مصر 2030 www.mop.eg.com

- هناك محاور إضافية تعتبر بمثابة مظلة عامة أو مجال حيوي للمحاور الاستراتيجية الثلاثة، وهى محاور : السياسة الخارجية والأمن القومي والسياسة الداخلية.

جدول رقم (4– 1): الأبعاد والأهداف الاستراتيجية الفرعية ومجالات عملها بوثيقة الاستراتيجية

محاور الاستراتيجية	الأهداف الاستراتيجية الفرعية	مجالات عمل الأهداف الاستراتيجية الفرعية
البعد الاقتصادي		
التنمية الإقتصادية	**8**	استقرار الاقتصاد الكلى، نمو احتوائي مستدام، التنافسية والمعرفة، القيمة المضافة، التكيف مع الاقتصاد العالمي، فرص العمل اللائقة والمنتجة، نصيب الفرد من الناتج، ودمج القطاع غير الرسمي.
الطاقة	**6**	أمن الطاقة، مساهمة الطاقة في الناتج المحلى،الاستفادة من الموارد المحلية، الإدارة الرشيدة للقطاع،خفض الاستهلاك، الحد من الآثار البيئية للطاقة.
المعرفة والابتكار والبحث العلمى	**3**	تحفيز توطين وانتاج المعرفة، نظام وطني للابتكار، ربط المعرفة بالتنمية.
الشفافية وكفاءة المؤسسات الحكومية	**3**	كفاءة الجهاز الإداري، جودة الخدمات العامة، الشفافية والمساءلة.
البعد الاجتماعي		
العدالة الاجتماعية	**3**	تعزيز الاندماج الاجتماعي، المساواة في الحقوق والفرص، والحماية المتكاملة للفئات الأولى بالرعاية.
الصحة	**3**	صحة المواطنين بعدالة وانصاف، التغطية الصحية، وحوكمة الصحة.
التعليم والتدريب (ما قبل الجامعي، التعليم الفنى والتدريب، التعليم العالي)	**9**	• **ما قبل الجامعي** : جودة النظام التعليمي، إتاحة التعليم دون تمييز، تنافسية مخرجات التعليم. (3 أهداف استراتيجية) • **التعليم الفنى والتدريب** : جودة نظام التعليم الفنى، التعليم دون تمييز، تنافسية المخرجات. (3 أهداف استراتيجية) • **التعليم العالي** : جودة النظام التعليمي، إتاحة التعليم، وتنافسية مخرجات التعليم العالي. (3 أهداف استراتيجية)
الثقافة	**3**	دعم الصناعات الثقافية، رفع كفاءة المؤسسات، وحماية وتعزيز التراث.
البعد البيئي		
البيئة	**4**	الإدارة الرشيدة للأصول والموارد الطبيعية، التلوث، توازن النظم الأيكولوجية، التزامات مصر الدولية ذات الصلة.
التنمية العمرانية	**3**	زيادة المساحة المعمورة، جودة البيئة العمرانية، وتعظيم استغلال الموقع الاستراتيجي لمصر.
مجموع	45	

المصدر : مركب بمعرفة الفريق البحثي من وثيقة استراتيجية التنمية المستدامة.

وقد أشارت وثيقة الاستراتيجية الى مجموعة من العوامل التي تميزت بها مرحلة وضع الاستراتيجية وإعدادها منذ بداية عام 2014، ومن بينها :

1. **توسيع المشاركات المجتمعية،** من خلال مساهمات خبراء وأكاديميين وممثلين للقطاع الخاص والمجتمع المدني.
2. **مشاركة الأجهزة التنفيذية،** وهو الأمر الذى ساهم فى تطوير صياغة الأهداف العامة والفرعية ومؤشرات الأداء والسياسات والبرامج.
3. **التواصل الإعلامي المستمر**، وإتاحة المعلومات ذات الصلة للمجتمع على موقع الوزارة.
4. **مساهمة منظمات دولية،** سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة مثل : منظمة العمل الدولية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهيئتي المعونة الأمريكية واليابانية.

ثانيا : نظام وآليات المتابعة والقياس والتقييم والتصحيح المقترح بوثيقة استراتيجية التنمية المستدامة :

تؤكد الوثيقة الرئيسة للاستراتيجية [1]على أهمية اعتماد آلية مستدامة لمتابعة ورقابة وتحديث الاستراتيجية وفقا لمنهجية جيدة الحوكمة، وقدمت اقتراحا مباشرا بأن تتجسد الآلية المشار اليها فى : " **وحدة مستقلة للمتابعة والتقييم تتبع رئاسة الجمهورية** " تتولى مراقبة تنفيذ السياسات والبرامج والمشروعات.

ومن أبرز مهام الوحدة المذكورة ما يلى :

1. **ضمان اتساق الخطط التنفيذية مع الرؤية والاستراتيجية،** وترابط الخطط مع أهداف الاستراتيجية.
2. **إعداد قاعدة بيانات متكاملة ونظام اليكترونى لمتابعة الأداء**، لجميع مؤشرات المتابعة والتقييم.
3. **التدريب وبناء القدرات،** للعاملين بإدارات التخطيط والمتابعة عبر الوطن.

[1]. مصر 2030 ، مرجع سبق ذكره ، ص214- ص218.

4. **متابعة جمع البيانات والإحصاءات حول مؤشرات الأداء**، بالتعاون مع الجهات المعنية.
5. **المراجعة وتحليل مؤشرات قياس الأداء**، للوقوف على أسباب القصور ومعالجتها.
6. **مراجعة السياسات الكلية للحكومة**، للتأكد من توفقها مع توجهات الاستراتيجية.
7. **إعداد التقارير الفنية حول متابعة التنفيذ**، بصورة دورية ربع سنوية وسنوية.

وتطرح الاستراتيجية ثلاثة أنواع من مهام المتابعة والتقييم على النحو التالى :

- **مراجعة أهداف وبرامج الخطط التنفيذية القومية والقطاعية** على المديين القصير والمتوسط لضمان توافقها مع توجهات الاستراتيجية، وهى مهمة وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري.
- **المراجعة الميدانية والمكتبية لتنفيذ المشروعات والبرامج المدرجة بالخطط التنفيذية**، وهى مهمة تتولاها إدارات التخطيط والمتابعة بالجهات الحكومية.
- **مراجعة تطور مؤشرات قياس الأداء**، بهدف متابعة التقدم فى تحقيق المستهدفات الكمية.

كما تطرح الاستراتيجية تمييزا لمهام وصلاحيات العديد من الجهات المحورية فى الدولة فى نظام التقييم والمتابعة على النحو التالى :

1. **أطراف ذات صلاحيات مرتبطة بتنفيذ الاستراتيجية** : وتشمل رئيس الدولة، مجلس الوزراء، المحليات، الوزارات، الأجهزة والمؤسسات الأخرى، بالإضافة الى وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري.
2. **أطراف ذات صلاحيات مرتبطة بمراقبة الاستراتيجية** : وتشمل مجلس النواب، منظمات ومؤسسات دولية، الجهاز المركزي للمحاسبات، والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

أطراف ذات صلاحيات لمراجعة الاستراتيجية : مجلس النواب، ورئيس الدولة.

شكل رقم (4- 5): مستويات المتابعة والرقابة لاستراتيجية التنمية المستدامة – مصر 2030

المصدر: وثيقة استراتيجية التنمية المستدامة. مرجع سبق ذكره

ثالثا : ملاحظات حول وثيقة الاستراتيجية، مع التركيز على آليات المتابعة والقياس والتقييم والتصحيح :

تجدر الإشارة الى أن الفريق البحثي قد ساهم بصورة مباشرة فى الحوار حول وثيقة الاستراتيجية فى إصداراتها السابقة، حيث قدم تقريرا [1] يتضمن مجموعة من الملاحظات الموضوعية والشكلية حول الإصدار قبل الأخير للاستراتيجية فى نوفمبر 2015.

وفى ضوء التقرير المشار اليه، وفى ضوء الحوارات الجارية بشأن وثيقة الاستراتيجية، وفى ضوء القضايا التي تركز عليها الدراسة، فإن هناك بعض الملاحظات المبدئية بخصوص الاستراتيجية :

1. ملاحظات عامة :

أ. إيجابيات متعددة للخطاب نحو المستقبل، والتفكير استراتيجيا عن مصر :

- **الاستراتيجية تمثل خطابا للأجل الطويل حول مستقبل الوطن** والأجيال القادمة، لذا فهي تستحق حوارا بشأنها بقدر قيمة الرسالة المستقبلية التي تحملها، وبغض النظر عن جوانب الاتفاق أو الاختلاف معها.
- **قيمة المشاركة والحوار المجتمعي**، فالخطاب عن مستقبل الوطن يستدعى بالضرورة أوسع مشاركات ممكنة حول شكل هذا المستقبل المرغوب. وقد جرى بالفعل جانب من الحوارات المشار اليها سابقا حول الاستراتيجية، والمطلوب، خاصة بعد تشكيل مجلس النواب، توسيع وتعميق دائرة الحوار المجتمعي وجذب أطراف وأفكار إضافية.
- **فرص الاستفادة من خبرات تجربة الأهداف الإنمائية للألفية** لدينا ولدى الآخرين، وخبرات الدول الأخرى اقليميا وعالميا فى بناء الرؤي المستقبلية واستراتيجيات التنمية المستدامة.

[1]. فريق بحث التنمية المستدامة. قضايا للطرح على ملتقى الحوار حول استراتيجية التنمية المستدامة– رؤية مصر 2030. معهد التخطيط القومي.2015/11/25. (غير منشور).

ب. تساؤلات عن فلسفة التخطيط القادم والأطر العامة ذات الصلة، التشريعية، المؤسسية:

- هناك افتقاد لرؤية شاملة عن فلسفة التنمية والتخطيط القومي القادمة، وعلاقتها بالتنمية المستدامة كإطار ملهم أو إطار بديل وأصيل للتنمية فى ضوء :
  - تغييرات تشريعية منتظرة (قانون التخطيط الموحد)، أو أطر تشريعية مقترحة جديدة مثل قانون جديد للتنمية المستدامة.
  - هياكل مؤسسية منتظرة (مجلس أعلى للتخطيط والتنمية) و(مجلس أعلى للتنمية المستدامة)، وعلاقتها بهياكل مؤسسية قائمة (وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري)، و(بنك الاستثمار القومي)، وغيرهما.
- هناك حاجة لتوضيح الأطر التخطيطية المرحلية لتحقيق أهداف الاستراتيجية، وهل هناك توجه صريح لبناء خطط متوسطة الأجل حتى عام 2030 أم أشكال بديلة للعمل عليها منذ الآن. وطبيعة العلاقة بين الخطط وبرامج / أو برنامج عمل الحكومة (2016-2018) ثلاثي الأجل [1] الذى ينطلق أيضا من استراتيجية التنمية المستدامة، وهل يعتبر إطارا بديلا عن الخطط متوسطة الأجل.
- هناك انعكاس بالضرورة للتغييرات التشريعية والمؤسسية المشار اليها على وظائف المتابعة والتقييم، خاصة الجهات المسئولة، وطبيعة ومستويات وأدوات ونطاق المتابعة والتقييم، وغيرها. (سيناقش ذلك تفصيلا لاحقا)

2.ملاحظات موضوعية :

أ.**تساؤلات عن الرؤية المستقبلية وشروطها**، وهل كان الأمر يحتاج الى مزيد من الدراسات الخلفية مسبقا، ومزيد من الحوار المجتمعي، وتمحيص عدة سيناريوهات بديلة للمستقبل المأمول، خاصة فى ضوء تعقد وتعاظم التحديات الداخلية، وتعاظم التأثيرات الخارجية عليها، وفى ضوء المحددات التمويلية المتعددة التي تعايشها الدولة.

[1]. عرض البرنامج على مجلس النواب فى 2016/3/27. يراجع :
- بيان الحكومة – نعم نستطيع. مارس 2016.

ب. **تساؤلات عن تقدير انعكاسات التحديات المستقبلية الحاكمة فى الوثيقة،** وعلى الأخص الزيادة السكانية (تقديرات تصل الى 140 مليون نسمة – 2030)، وتغير المناخ، وسد النهضة، الطاقة، والخيارات التكنولوجية، وغيرها. وانعكاس تلك التحديات الكبرى على شكل الحياة فى مصر وفق سيناريوهات بديلة تراعى المتغيرات الداخلية والخارجية، وتقديم تلك التحديات كأولويات فى الحوار العام، والمتخصص على السواء.

ت. **تساؤلات عن تحليل التشابكات بين الأنساق الاجتماعية، الإقتصادية والبيئية،** وذلك من خلال النماذج المختلفة بهدف تقدير التأثير المتبادل بين الأنساق المختلفة من جهة، واستشراف تداعيات بعض العوامل الحاكمة (مثل تغير المناخ) على كافة الأنساق من جهة أخرى. بخلاف تقديم تقديرات مختلفة وقتها للتكلفة المالية والمجتمعية، وكذلك إشارات للإنذار المبكر وخلافه. وفى هذا الخصوص تقدم الدراسة تحليلا للتشابكات بين أهداف استراتيجية التنمية المستدامة – رؤية مصر 2030. (يراجع ملحق الدراسة).

ث. **تساؤلات عن المراحلية العملية والزمنية لتحويل الاستراتيجية الى واقع** : وقد طرحت الوثيقة المراحلية المذكورة، على الأقل نظريا، فى صورة مراحل لتنفيذ البرامج والمشروعات حتى عام 2030 فى إطار ثلاثة مراحل زمنية : 2016–2020، 2021–2025، 2026–2030 دون ذكر الإطار العملي لهذا التنفيذ (خطط متوسطة الأجل، برامج عمل حكومية) أو خلافه. ومن الأهمية هنا التذكير بالتوجه الكوري فى إصدار الاستراتيجية الوطنية للنمو الأخضر 2009/2050، والخطة الخمسية الأولى لها 2009/2013 فى نفس الإصدار.(الفصل الثالث)

ج. **تساؤلات عن محدودية التوجه نحو الاقتصاد الأخضر،** حيث اقتصر هذا التوجه فى وثيقة الاستراتيجية على مبادرات محدودة[1] لبرنامج يدعم تنافسية الصناعة الخضراء، ومشروع لدعم الصادرات الخضراء (المتوافقة مع المعايير البيئية العالمية)، ومشروع البناء الأخضر المستدام، وهى مبادرات تبدو متواضعة مقارنة مع المبادرات والتوجهات المطروحة فى التجارب العالمية المختلفة.

[1]. مصر 2030 ، مرجع سبق ذكره ، صفحات متفرقة : 55 ، 56 ، 2011 ، 230 ، 231.

3. ملاحظات عن آلية المتابعة والتقييم – وحدة مستقلة للمتابعة والتقييم برئاسة الجمهورية:

يلاحظ من التجارب العالمية المعروضة فى الفصل الثالث أن تجربة كوريا الجنوبية تعتبر من التجارب العالمية الصريحة فى قيام مؤسسة الرئاسة بدور محوري فى دعم التنمية المستدامة، وما يرتبط بها من خلال **(اللجنة الرئاسية للنمو الأخضر)**. ومع اعتبار تباين مراحل ومحددات وظروف التنمية بين كوريا الجنوبية وبين مصر، **فإن للفريق البحثي بعض الملاحظات حول آلية التقييم والمتابعة المقترحة :**

أ. الإفراط فى الأدوار المسندة الى وحدة المتابعة والتقييم برئاسة الجمهورية وتداخلاتها، وفى هذا الخصوص يلاحظ ما يلى :

- **وحدة المتابعة والتقييم – بين مهام رسم السياسات والمهام التنفيذية التفصيلية :** لم تحدد وثيقة الاستراتيجية أدوارا محدد للوحدة المذكورة فى رسم الرؤي المستقبلية أو الاستراتيجية للدولة ومراجعتها وإدارة حوار مجتمعي بشأنها. وقدمت الوثيقة تصورا بديلا للوحدة يدخل بها بصورة مفاجئة، ودون ترتيبات مسبقة، الى دولاب العمل التخطيطي / التنفيذي سواء بصورة مباشرة أو من خلال وكلاء، وهو الأمر الذى يتداخل مع أدوار جهات أخرى، كما سنعرض تاليا.
- **تداخلات بين دور وحدة المتابعة ووزارة التخطيط،** وهو الأمر الذى يتطلب إعادة هيكلة أدوار وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري (أو المجلس الأعلى للتخطيط) بصورة شاملة (تشريعيا ومؤسسيا) فى ضوء نقل مسؤوليات المتابعة (كليا أو جزئيا) الى وحدة مستقلة فى مؤسسة الرئاسة. والحاجة الى تحديد المسؤوليات الرئيسة للوزارة / أو المجلس الأعلى، والمسؤوليات الفرعية المشتركة مع آخرين.

كما تتضمن إعادة الهيكلة بالضرورة مراجعة دور الوزارة / أو المجلس الأعلى للتخطيط فى صنع وتقييم السياسات العامة الكلية للدولة، والتي تحولت الى أحد مهام الوحدة (المهمة رقم– 6) [1].

- **تداخلات بين وحدة المتابعة وجهاز الإحصاء الوطنى**، حيث تتولى الوحدة مسئوليات فى جمع البيانات والإحصاءات عن جميع المؤشرات المطلوبة لمتابعة الاستراتيجية ، وتحليل البيانات والإحصاءات التي تم جمعها (المهام :4،5)، وإعداد قواعد بيانات ونظم معلومات اليكترونية ذات صلة (المهمة رقم 2) [2]. وغيرها من المهام الرئيسة للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

ب. **إغفال دور بنك الاستثمار القومي فى نظام المتابعة المقترح**، حيث لم تطرح آلية المتابعة والتقييم أية أدوار محددة لبنك الاستثمار القومي سواء بمفرده، أو فى علاقته بالوحدة المستقلة للمتابعة والتقييم برئاسة الجمهورية.

ت. **إغفال دور معهد التخطيط القومي ومراكز ومعاهد البحث العلمى**، حيث يقتصر دور هذه المراكز فى الآلية المقترحة على المشاركة فى برامج التدريب وبناء القدرات.(ضمن المهمة رقم 3 لوحدة المتابعة)، دون المشاركة فى أدوار أخرى بما فيها إصدار التقارير ذات الصلة، أو إعداد الدراسات، أو غيرها.

ث. **احتكار الوحدة إصدار كافة تقارير المتابعة الدورية (ربع السنوية– السنوية) عن الخطط التنفيذية والبرامج والمشروعات، وكافة التقارير الأخرى ذات الصلة.** بما فيها تقارير حول التحديات والمخاطر المحلية والإقليمية والدولية المؤثرة على التنفيذ، والتقارير حول السياسات المقترحة لتذليل العقبات.

ج. **تساؤلات عن آلية ونظام متابعة برنامج عمل الحكومة**، خاصة وأن البرنامج المذكور يعتبر جزء لا يتجزأ من توجهات التنمية المستدامة فى الدولة على الأجل المتوسط، فهل يتم وضع نظام متابعة خاص للبرنامج أو يكون ضمن نظام المتابعة الأشمل الذى سيقوده وحدة المتابعة المستقلة المقترحة.

---

[1]. المرجع السابق ، ص 216.

[2]. المرجع السابق ، ص215.

ح. **تساؤلات عن قدرات التشبيك والتواصل المباشر لدعم عمل وحدة المتابعة والتقييم،** حيث يتطلب عمل الوحدة، كما هو معروض فى الوثيقة، ارتباطات مباشرة، اليكترونية وغير اليكترونية، مع جهات وأنظمة ومستويات عديدة ذات صلة منها المستويات المحلية، دون الاعتبار الكافي لمدى توافر هذه الارتباطات وقدرات التشبيك الحالية. مع الإشارة الى أن استكمال عمل منظومات المتابعة فى وزارة التخطيط، ومنظومة المؤشرات فى جهاز الإحصاء (كما يتضح من المبحث التالى) لم تكتمل عمليا حتى الآن.

المبحث الثالث

الأوضاع الإحصائية والمعلوماتية المساندة لتخطيط ومتابعة وتقييم أهداف التنمية المستدامة فى مصر

كما عرضت الخبرات العالمية، فإن توافر البيانات والمعلومات يمثل حجر الزاوية فى تخطيط ومتابعة وتقييم آثار أهداف التنمية المستدامة، وفى هذا الخصوص يركز المبحث الحالي على تقييم الأوضاع الإحصائية فى مصر بوجه عام، وتقييمها فى علاقتها بأهداف التنمية المستدامة على وجه الخصوص.

أولا : نظرة عامة على الأوضاع الإحصائية ودور الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء :

من الطبيعي أن يتركز التحليل فى هذا المقام على دور (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء) بوصفه الجهاز الإحصائي الوطنى، وحيث تلعب الأجهزة الإحصائية الوطنية دورا محوريا فى نجاح أو اخفاق عملية إدارة وحوكمة التنمية المستدامة فى كافة الخبرات والتجارب العالمية والإقليمية.

وفى هذا الخصوص، تشير دراسة حديثة حول تقييم النظام الإحصائي فى مصر ودور (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء) الى العديد من التحديات التي تواجه هذا النظام بصورة عامة، ومن أبرزها [1]:

1. **تحديات خاصة بالبيئة الداخلية لعمل الجهاز :**

- **تقادم الإطار التشريعي المنظم لعمل الجهاز**، والذى يعود الى عام 1964 بما لا يواكب النظم الإحصائية الحديثة.
- **غياب التوجه والتخطيط الاستراتيجي لعمل الجهاز**، حيث يتم العمل على أساس سنوي أو متوسط

الأجل بما يحجم من قدرات وآفاق التطوير وفق رؤية طويلة الأجل.

[1].Assessment report-Egypt: National Statistics System.13-17 sep.2015.pp5-63.

- **تحديات خاصة بالمفاهيم والأساليب الإحصائية،** منها المتعلق بالعينات الإحصائية فى بعض المسوح الأسرية، وتحديات التنسيق بخصوص الحسابات القومية مع وزارة التخطيط.
- **تحديات فى إنتاج أو انتظام وشمول بعض الإحصائيات،** ومنها : تغير المناخ، الحسابات القومية، التدريب المهنى، إحصاءات السياحة.
- **مشكلة الموارد البشرية** الإحصائية، حيث أن حوالى 70% من قوة العمل فوق سن 50 عاما، وهو الأمر الذى يهدد بنزيف الخبرات الإحصائية البشرية فى السنوات القادمة.
- **قصور آلية التعرف على احتياجات المستخدمين،** ويفاقم من تلك المشكلة عدم وجود استراتيجية لنشر وتوصيل الإحصاءات المتاحة لمستخدميها الفعليين.

2. تحديات خاصة بالبيئة الخارجية لعمل الجهاز :

- **زيادة اللاعبين والشركاء فى المجال الإحصائي،** وهو الأمر الذى يفرض إعادة هيكلة دور الجهاز المركزي كمنظم للعمل الإحصائي فى مصر.
- **نقص التمويل الحكومي،** وهو الأمر الذى ينعكس سلبا على تنفيذ العديد من الأنشطة الإحصائية.
- **ضعف التنسيق والتواصل الإحصائي اللازم عبر الوطن،** واستمرار وجود فجوات بين الجهاز وبعض الأجهزة والمؤسسات فى الدولة، بخلاف الفجوات بين الأنشطة الإحصائية المختلفة بالدولة.
- **تحديات خاصة بجودة أدوار الوحدات الإحصائية بالوزارات المختلفة،** وبعضها يتعلق بالتنسيق، توحيد المفاهيم والتعريفات، ضمان الجودة، وغيرها.

ثانيا : دور الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء فى التعامل مع الأهداف العالمية للتنمية المستدامة :

يجدر الإشارة فى هذا الخصوص الى أن الجهاز قد بادر، فى مطلع عام 2015، الى تشكيل مجموعة أو فريق عمل للتنمية المستدامة يتولى إعداد الخطط والآليات التي تمكن من متابعة مؤشرات تحقيق أهداف التنمية المستدامة لما بعد 2015 بالتنسيق مع الإدارات المعنية بالجهاز، والأشراف على استيفاء الاستبيانات ذات الصلة من المنظمات الدولية المعنية.

من جهة أخرى، فإن تقريرا حديثا للجهاز يشير لبعض الملاحظات الهامة فى هذا الصدد[1] :

1. **مشاركات الجهاز فى الفعاليات الإحصائية الدولية ذات الصلة،** ومن أبرزها :

أ. استيفاء الاستبيانات الثلاثة للأمم المتحدة حول قياس ورصد مؤشرات أهداف التنمية المستدامة فى الفترة بين مايو – أكتوبر 2015.

ب. المشاركة فى ورش العمل والاجتماعات ذات الصلة بمناقشة تنفيذ جدول أعمال التنمية المستدامة لما بعد 2015، والتي ركزت على مناقشة تلبية الطلب المتزايد على البيانات اللازمة لرصد التقدم المحرز فى تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وقياس مؤشراتها، والربط والتنسيق بين الأطر العالمية والأطر الإقليمية والمحلية فى هذا الخصوص.

2. **اتخاذ ترتيبات إحصائية لدعم متابعة وتقييم أهداف التنمية المستدامة،** ومن أبرزها :

أ. السعي لتوحيد المفاهيم والتعريفات الإحصائية وطرق حساب مؤشرات التنمية المستدامة.

ب. وضع آليات لضمان الحصول على المؤشرات الوطنية والإقليمية والدولية.

ت. إعداد مقترحات بالمسوح التي يمكن أن تغطى الفجوات فى بيانات مؤشرات التنمية المستدامة.

[1].الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، تقرير حول أهداف التنمية المستدامة لما بعد 2015، يناير 2016، ص7–ص18.

وقد قام الفريق البحثي بمقابلة شخصية مع (مجموعة / فريق التنمية المستدامة) بالجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء،[1] وفى ضوء المقابلة المشار اليها، وفى ضوء بعض المراجعات ذات الصلة فإن الفريق البحثي قد توصل الى النتائج التالية :

1. **غياب التنسيق والتكامل بين جهاز الإحصاء وجهاز التخطيط،** وذلك فيما يتعلق بعملية إعداد ومتابعة استراتيجية التنمية المستدامة، وتوفير البيانات والمعلومات التي تساعد فى تقييم ومتابعة آثار أهداف التنمية المستدامة.
2. **أدوار متعددة للجهاز لاستكمال توصيف الموقف الإحصائي الوطنى الإجمالي بخصوص أهداف وغايات ومؤشرات التنمية المستدامة،** ويمكن الإشارة الى أحدث تطورات الموقف المذكور حتى مارس 2016 من جانب مجموعة التنمية المستدامة بالجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء على النحو التالى [2]:

أ. هناك مؤشرات يتم انتاجها فى مصر ومكوناتها معلومة (مثل وفيات الامومة)، لكن هناك مؤشرات لم يتم التعامل معها من قبل وغير واضح امكانية الحصول عليها (على سبيل المثال مؤشر رقم 15-7-1 الخاص بنسبة الاتجار بالأحياء البرية التي تم صيدها او الاتجار بها بطريقة غير مشروعة وكذلك المؤشر 15-ج-1، والمتعلق بالإتجار بالأحياء البرية).

ب. هناك 23 مؤشر لم يتم التعرف على كيفية حساب قيمتها نظرا لعدم معلومية البيانات الفوقية الخاصة بها (مثال: بعض مؤشرات الحوكمة، وبعض مؤشرات التعليم ومؤشرات مواجهة تغير المناخ).

---

[1]. المقابلة الشخصية يوم الأحد الموافق 2016/2/21.

[2]. تمثل العناصر المعروضة تلخيصا لجهود الجهاز في هذا الصدد ، يراجع :
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (أبريل 2016) ، تقرير حول مؤشرات التنمية المستدامة ، تقرير داخلي غير منشور. ص ص. 1-4.

ج. **هناك 16 مؤشر تحتاج الى تصميم مسح متعدد المؤشرات (MICS)** (مثال: المؤشر 16-6-2 نسبة السكان الراضين عن تجربتهم الاخيرة في استعمال الخدمات العامة).

د. **هناك 38 مؤشر وصفي على المستوى الوطني، رقمي على المستوى الدولي** (مثال: المؤشر 17-18-2 عدد البلدان التي لديها خطة احصائية وطنية ممولة بالكامل وقيد التنفيذ، بحسب مصدر التمويل).

هـ. **بعض المؤشرات تنتج من خلال المسح الديموغرافي الصحي**، والذي يصدر كل سنتين، وقد تظهر بعض المشكلات اذا تم تغيير المنهجية الحالية.

و. **بعض المؤشرات يمكن ادماج اسئلة لا نتاجها ضمن مسوح تجرى حاليا**، على سبيل المثال مسح قياس احوال المرأة المصرية تضمن العنف الذي تتعرض له المرأة فقط في حين مؤشرات التنمية المستدامة الخاصة بالحوكمة تتطلب بيانات عن العنف الذي يتعرض له الرجل والمرأة معا.

ز. **بعض المؤشرات ذات طبيعة خاصة** على سبيل المثال: "المؤشر 3-د-1 قدرة اللوائح الصحية الدولية والجاهزية لمواجهة حالات الطوارئ الصحية" والذي يحتاج الى التواصل مع وزارة الصحة والتعرف منها على مدى تطبيق تلك اللوائح في مصر ومدى فاعليتها في مواجهة حالات الطوارئ.

ح. **بعض المؤشرات لا تنطبق على الحالة المصرية** مثال: المؤشر 3-3-3 عدد حالات الاصابة بالملاريا لكل 1000 شخص من السكان.

ط. **بعض المؤشرات قد يصعب انتاجها أو غير معلوم كامل مكوناتها**، مثال: المؤشر 16-2-2 عدد ضحايا الاتجار بالبشر لكل 100000 نسمة حسب الجنس والعمر وشكل الاستغلال.

ي. **المشاركة والتنسيق مع بعض الجهات الدولية حول المؤشرات**، مثل فريق برايا الذي يتولى اعداد منهجية مؤشرات الحوكمة، ويشارك الجهاز بالمعنيين من الادارات المختلفة في اجراء المشاورات المختلفة بهذا الشأن.

ك. جارى التعاون فى وضع مؤشرات التنمية المستدامة للمنطقة العربية، وبالتنسيق والتعاون مع الاسكوا وجامعة الدول العربية وصندوق الامم المتحدة للسكان، ويشارك الجهاز في تحديد تلك المؤشرات والتي سيتم التوافق عليها عربيا.

الفصل الخامس

متطلبات بناء نظام متكامل لمتابعة وتقييم أثر أهداف التنمية المستدامة فى مصر – فى ضوء الخبرات والتجارب المحلية والعالمية والإقليمية

فى ضوء العديد من النتائج الهامة التي تمخضت عنها الدراسة، وفى ضوء التجارب والخبرات العالمية والإقليمية التي عرضت لها بما فيها التجربة المصرية، يمكن للفريق البحثي الانطلاق الى بلورة أبرز المقدمات والشروط اللازمة لتطوير نظام لمتابعة وتقييم أهداف التنمية المستدامة فى مصر.

أولا نتائج الدراسة :

1. **تعزيز استدامة التنمية، مسار حتمي عالميا ومحليا لعمران الكوكب والعمران البشرى :** وهو الدرس الأبرز من تجربة الأهداف الإنمائية للألفية حتى عام 2015 والذى أوضح بجلاء الحاجة الى مسار أكثر شمولا وعمقا لفهم وإستيعاب التحديات التنموية عالميا ومحليا، والتعاون المشترك لاستباق واحتواء تداعياتها لتوفير فرصا أفضل للعمران والنماء للكوكب، والأجيال القادمة، والبلدان الأكثر انكشافا لأنها الأقل استدامة اقتصاديا، اجتماعيا وبيئيا.
2. **التنمية المستدامة وتغير طبيعة وتشابكات الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في ظل ثنائية النمو والفقر**، فقد تغيرت واختلفت الأوضاع كثيرا عن واقع الحال عما كانت عليه في مطلع الألفية، فمع تواصل النمو في العديد من الاقتصادات ظل الفقر يشكل تحدياً كبيراً لاسيما في البلدان ذات الدخول المنخفضة والمتوسطة ومن بينها مصر، كما أن التفاوت فى الدخول وفقر عدالة توزيع عوائد التنمية بين الأفراد والمناطق لا يزال قائما مصحوبا بمزيد من الضغوط على الموارد. وهى تطورات أكدت أهمية المدخل المتكامل : الاقتصادي /الاجتماعي / البيئي الذى تجسده التنمية المستدامة.
3. **خبرات وتجارب التنمية البديلة تقدم مسارات ومقاربات غير تقليدية لدعم وتقييم التنمية المستدامة**، خاصة في الانتقاء التكنولوجي، والتمايز الثقافي، وتطوير المؤشرات المناسبة لصيقة الصلة بالواقع المحلى. وتقدم تجربة البرازيل المعروضة في الدراسة نماذج وخبرات

هامة في هذا الخصوص، كذلك خبرات كوريا الجنوبية، وخبرات تجربة جنوب أفريقيا التي تواجه الانقسامات المجتمعية بتنمية مستدامة متوازنة تقترب من البشر على كافة المستويات والفئات العمرية، والدخول، والمناطق.

4. **تغير المناخ عنصر حاكم في التنمية المستدامة،** وهو يمثل لذلك القاسم المشترك في الخبرات العالمية المعروضة في الدراسة للدول المتقدمة (كندا، فرنسا)، والصاعدة (كوريا، البرازيل)، والنامية (تركيا، جنوب أفريقيا، وتونس). وقد تصدر الأهداف الاستراتيجية لكوريا الجنوبية في سعيها نحو النمو الأخضر، وجاء ضمن أهم التحديات في تجربة فرنسا. وقد لعبت مصر دورا هاما في الحوارات الخاصة بتغير المناخ في تحضيرات قمة التغير المناخي – باريس 2015.
5. **ما بعد التنمية المستدامة – فلسفة وآليات النمو الأخضر الأقل كربونا تتشكل،** وتجسدها تجربة كوريا الجنوبية التي عرضتها الدراسة، والتي تقدم اجتهادات وطنية شاملة هامة جديرة بالدراسة في سعيها المخطط لتخضير كافة جوانب الحياة والنشاط الإنساني الاقتصادي والاجتماعي والإداري (الحوكمة)، الاقتصاد الأخضر، التكنولوجيا الخضراء، البنى التحتية الخضراء، الصناعات الخضراء، مع إعطاء أولوية لقضايا تغير المناخ والتعاون العالمي بشأنها. كما تقدم تجربة فرنسا توجها مباشرا لبناء نموذج متميز في بناء الاقتصاد الأخضر على المستوى الأوروبي. وقدمت الاستراتيجية المصرية مساهمات جزئية للاقتصاد الأخضر في صورة برنامج لدعم تنافسية الصناعة، ومشروع لتنمية الصادرات المتوافقة مع المعايير البيئية، ومشروع للبناء الأخضر المستدام.
6. **خبرات هامة في حوكمة وإدارة التنمية المستدامة :** ومن أبرزها :

- **التخطيط الاستراتيجي والحلم – الفريضة الحاضرة :** وهى الخبرة التي تجسدها بامتياز جهود الأمم المتحدة في الحلم بعالم أكثر استدامة عام 2030، وتعبئة الموارد، ورسم السياسات، وتنسيق الجهود في اتجاه هذا الحلم. كما تجسدها خبرة معظم دول العالم التي سلكت التوجه المذكور منذ سنوات قريبة أو بعيدة (من بينها كندا وفرنسا)، أو الدول المهتمة حديثا مثل مصر من خلال وثيقة استراتيجية مصر – 2030.

- **فرص تحويل الاستراتيجية الى واقع – مراحلية الحلم :** سواء من خلال خطط مرحلية للتنمية المستدامة أو النمو الأخضر، أو الاقتصاد الأخضر (كندا، فرنسا، كوريا الجنوبية، جنوب أفريقيا)، أو سياسات أو برامج حكومية وطنية، أو غيرها من الآليات التي يلزم أن تدمج في إطار عملية التخطيط وصنع السياسات والمتابعة والتقييم على المستوى الوطنى.
- **أهمية التشريعات المرجعية،** سواء للاستراتيجيات الوطنية نفسها (التشريع الكندي للتنمية المستدامة)، أو لتشريعات ذات صلة مباشرة بها (القانون الفرنسي لتغير المناخ).
- **إطار مؤسسي فاعل للتنمية المستدامة :** كبيت خبرة وطني، أو مخطط، أو محاور مجتمعي مستمر، أو وسيط ومنسق للتعاون الدوى ذي الصلة، أو كلها معا أو بعضها. وقد تنوعت أشكال الإطار المذكور بدءا من لجان مرتبطة برئاسة الدولة (كوريا الجنوبية)، أو وزارات معنية، أو مجالس وطنية، أو غيرها، كما عرضت الدراسة.
- **الترابط مع آليات وفرص ومصادر التمويل،** سواء الموازنة العامة للدولة . تمويل القطاع الخاص، أدوار تمويلية للمجتمع المدني، بالإضافة الى مصادر وفرص التمويل الدولية والإقليمية المتنوعة.
- **المشاركة المجتمعية في تخطيط وصناعة الحلم :** وهو الدرس الرئيس في كافة الخبرات العالمية في الدول المتقدمة والصاعدة والنامية على حد سواء خاصة القطاع الخاص والمجتمع المدني، والسكان الأصليون (تجربة كندا على سبيل المثال) .
- **مشاركة الجهات الأكاديمية ومعاهد ومراكز البحوث والتفكير وغيرها،** سواء بمشاركات مباشرة في مجالس أو لجان، أو غير مباشرة من خلال دراسة بعض الجوانب ذات الصلة وتقديم تقارير بشأنها، خاصة جوانب النمذجة وتقييم التشابكات وغيرها.
- **التعاون الخارجي على كافة المستويات،** سواء على مستوى الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، او على المستوى الإقليمي (الأوروبي، الآسيوي، أمريكا

اللاتينية، الأفريقي والعربي) بما يوفره من : تمويل، نقل معرفة وخبرة، بناء قدرات، وانتقاء تكنولوجي.

7. **خبرات هامة في متابعة وتقييم التنمية المستدامة والدعم الإحصائي المناسب** : ومن أبرزها :

- **منظومة غير تقليدية للمتابعة والتقييم متعددة المستويات والتقارير**، بسبب العلاقات والتشابكات المتداخلة لمحاور التنمية المستدامة، والتي عرضت لها الدراسة في الفصل الثاني، فإن منظومات المتابعة العادية التقليدية لن تكون ذات جدوى. والمطلوب منظومة غير تقليدية للمتابعة عابرة للأجهزة، وعابرة للقطاعات، وعابرة للقضايا أو الموضوعات وقادرة على تتبع النتائج وتقييم الأثر في أكثر من مستوى تنفيذي أو محلى وللقطاعين العام والخاص. وبخلاف المستوى المحلى، فإن المنظومة المنشودة مطالبة بإنتاج تقارير إنجاز على المستويين العالمي والإقليمي (الأفريقي، والعربي على سبيل المثال)، كما عرضت الدراسة في الفصل الأول.

ويتطلب الأمر، وضع أطر ومعايير مرجعية لقياس ما يتم إحرازه من تقدم على جميع المستويات، ودراسة إنشاء مؤسسات مستقلة لمتابعة أداء المؤسسات العامة والخاصة فيما يتعلق بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

كما يتطلب، اتخاذ إجراءات لتحسين الشفافية في المؤسسات العامة، وإتاحة الوصول الكامل إلى البيانات الرسمية، وإصدار المنشورات والمعلومات الدقيقة في الوقت المناسب وبشكل دوري وعلني، مع إفساح المجال أمام الجميع للاطلاع على المعلومات الضرورية والموثقة، وذلك من خلال إطار قانوني فعال لجمع ونشر المعلومات ذات الصلة فى المجتمع.

- **الحد الأدنى اللازم، تحديد الأدوار والعلاقات ومسؤوليات التصحيح والمساءلة عن الأداء**، وهى الأدوار التي ترتبط بنوعية وآليات رفع **التقارير** عن الإنجاز المتحقق بدءا من رئيس الدولة، الى كافة الأدوار في السلطة التنفيذية والمستويات المحلية

(الأقاليم أو الولايات)، وصولا الى المستوى العالمي. كما يرتبط بها دورة التغذية المرتدة التي تؤسس لإجراءات التصحيح والمراجعة، وتعزيز الشفافية والمساءلة على كافة المستويات.

ويتطلب الأمر أن تكون متابعة ومراجعة العمليات نظامية ومتعددة الأبعاد مع فتح المجال لمنظمات المجتمع المدني وأصحاب المصالح الآخرين لمتابعة الحكومة على جميع المستويات، وتقديم تقارير دورية فيما يتعلق بالتقدم الذى تحرزه الدولة بشأن تحقيق أهداف التنمية المستدامة، مع الاستفادة من وسائل الاتصالات الحديثة فى تطوير أشكال جديدة من المتابعة والتقييم.

– **المؤشرات ليست قوالب مستنسخة، بل مجال للإبداع والابتكار الوطنى** : حيث قامت العديد من الدول (كندا، كوريا الجنوبية، البرازيل) بتطوير مؤشرات إضافية للتنمية المستدامة تناسب وطبيعة الأولويات والتحديات التنموية بها، كما قدمت وثيقة الاستراتيجية المصرية بعض المؤشرات المستحدثة أيضا في هذا الخصوص.

- **بناء القدرات والنظم والتطبيقات الإحصائية غير التقليدية،** لدعم أنشطة إدارة ومتابعة وتقييم التنمية المستدامة من خلال مؤشرات يتم إعدادها مسبقاً، وتستند لبيانات جيدة موثوقة مصنفة يمكن الحصول عليها في الوقت المناسب وتساعد في قياس التقدم المحرز، وتمثل مدخلات أساسية لعملية اتخاذ القرارات، والتصحيح والتعديل المستمر. وبالتالي فإن أجهزة الإحصاء بالدول النامية، ومنها مصر، مطالبة بتوسيع نطاق جهودها لبناء القدرات في مجال إحصاءات البيئة بصفة عامة وتغير المناخ بصفة خاصة، وزيادة الاستثمار في تطوير إحصاءات التكنولوجيات النظيفة والطاقة النظيفة، وغيرها.

كما أن هناك حاجات مستمرة لبناء الكوادر البشرية للتعامل مع التطبيقات الحديثة فى مجال إحصاءات الاستدامة وثورة البيانات، والتي عرضت لها الدراسة، مثل البيانات الكبيرة Big Data وغيرها، وتحسين إنتاج الأدلة الإحصائية بشأن مختلف جوانب التنمية المستدامة، ونظم المحاسبة البيئية / الإقتصادية.

ثانيا : شروط ومقدمات بناء نظام متكامل لمتابعة وتقييم التنمية المستدامة، وتوفير الدعم الإحصائي اللازم في مصر :

1. متطلبات إدارة وحوكمة التنمية المستدامة :

أ. تطوير شامل للأطر التشريعية ذات الصلة بالتنمية المستدامة وتغير المناخ، مع الأخذ في الاعتبار البدائل التالية :

- **إصدار تشريع شامل للتنمية المستدامة**، يحدد شروطها ومعاييرها وضوابطها ومحفزاتها على المستوى القومي ومستوى القطاعات الهامة (مثل القطاعات الأكثر كربونا كالطاقة والنقل)، ومستوى المحافظات المختلفة.
- **إصدار تشريعات وطنية مستقلة ومترابطة ذات صلة**، للتنمية المستدامة، تغير المناخ، الاقتصاد الأخضر، التكنولوجيات النظيفة / الخضراء، جودة الحياة، الطاقات المتجددة الخضراء، الأعمال الخضراء، وغيرها.

ب. طرح آلية مقترحة لحوكمة وإدارة التنمية المستدامة في ضوء الخبرات العالمية والإقليمية، وتتمثل أبرز جوانب الآلية المقترحة على النحو التالى (شكل رقم (5-1)):

- **إنشاء مجلس أعلى للتخطيط والتنمية**، برئاسة رئيس الدولة، ويكون بمثابة مجلس المجالس التنموية في مصر (السكان، المرأة، التعليم والبحث العلمى، التنافسية، ومجلس المحافظين، وغيرها)، ويرسم التوجهات العريضة المستقبلية للتنمية في الدولة.
- **إنشاء مجلس أعلى للتنمية المستدامة**، ويعمل بمثابة آلية استشارية و(مستودع تفكير) لدعم المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية، ويضمن دمج اعتبارات وأهداف الاستدامة في كافة نواحي ومجالات التنمية في مصر، واقتراح السياسات والتدابير التي تدعم هذا الإدماج، كما يتابع التطورات العالمية والإقليمية ذات الصلة.

ويتماشى هذا المقترح مع افكار إنشاء مجلس أعلى للتخطيط والتنمية في مشروع قانون التخطيط الموحد، مع توفير آلية فعالة لدمج اعتبارات الاستدامة اقتصاديا واجتماعيا وبيئيا. ويمكن طرح تفاصيل إضافية حول الواجبات والاختصاصات والعلاقات للمقترح لاحقا.

شكل رقم (5-1): مقترح إدارة ومتابعة وتقييم استراتيجية التنمية المستدامة فى مصر

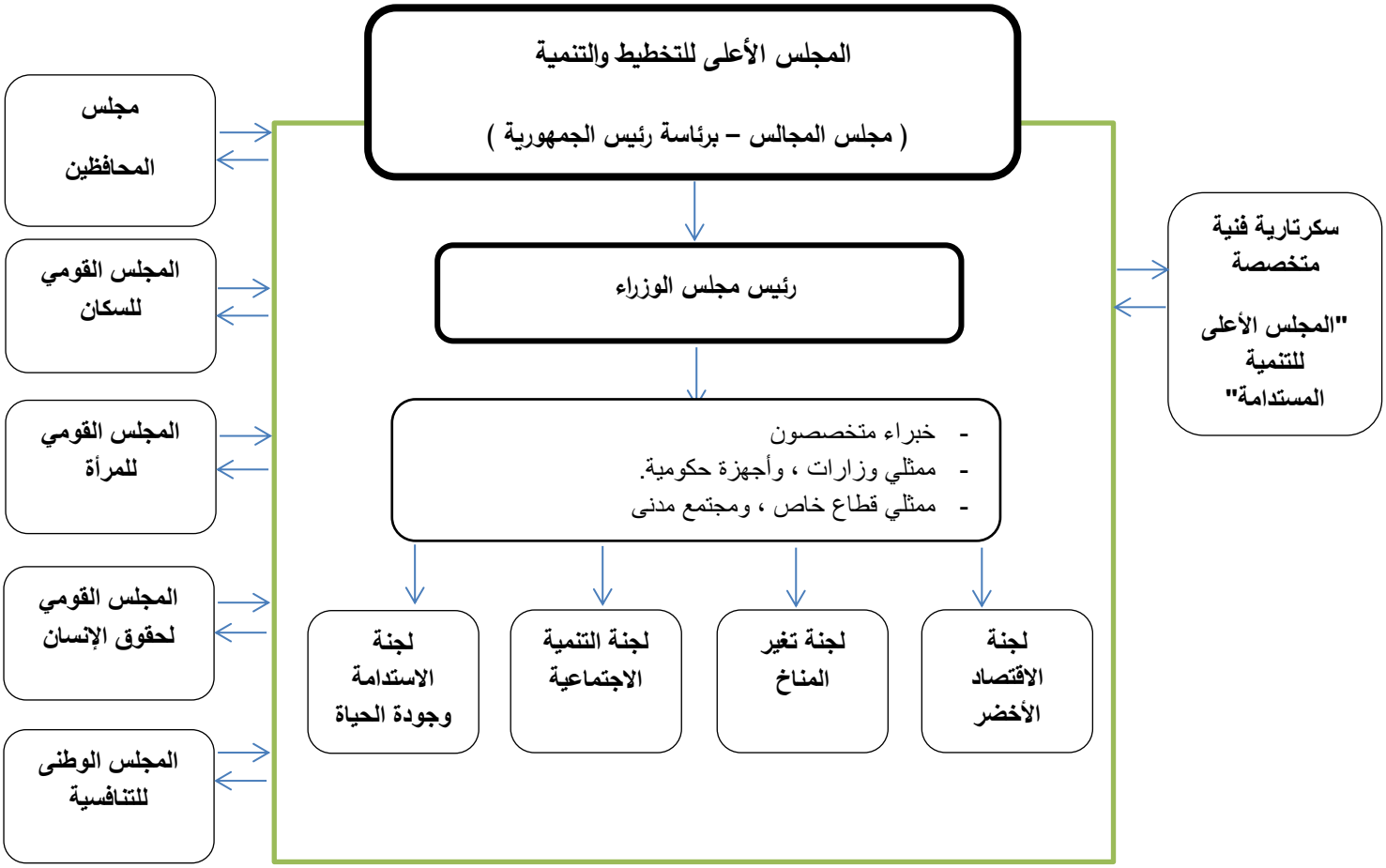

المصدر : مقترح بواسطة الفريق البحثي

ت. **إعداد ونشر أدلة عملية حول (ضوابط وشروط التنمية المستدامة)**، سواء على المستوى القطاعي (الصناعة، النقل، الصيد، السياحة، النقل والزراعة)، أو على مستوى المحافظات وفق طبيعة كل محافظة. ويرتبط ذلك الى حد بعيد بتطوير الأطر التشريعية ذات الصلة بالتنمية المستدامة، وبتفعيل الاستراتيجية عمليا.

ث. توفير **دعم بحثى لمساندة تطبيق استراتيجية التنمية المستدامة**، سواء بالتعرف على التحديات المتغيرة، تنبيه وانذار مبكر، متابعة الخبرات العالمية وتطويع المناسب منها وغيرها، ويمكن لمعهد التخطيط القومي أن يلعب دورا محوريا في هذا الخصوص.

ج. **توجيه مزيد من الجهد لقضية نمذجة وتحليل التشابكات بين محاور وأهداف التنمية المستدامة وانعكاساتها على طبيعة السياسات والتدابير التنموية**، وهو الأمر الذى يتطلب التعاون مع مراكز البحوث المحلية (مثل معهد التخطيط القومي)، والمعاهد والمؤسسات العالمية ذات الصلة.

ح. **توجيه مزيد من الاهتمام للتوعية بقضايا التنمية المستدامة، وإعادة تسويق استراتيجية التنمية المستدامة**، والتركيز في المقام الأول على المؤسسات الأقرب صلة مثل التخطيط والإحصاء، الاتحادات المهنية النوعية، قطاعات الأعمال، تنظيمات المجتمع المدني، الأحزاب السياسية، ومجلس النواب. وغيرها.

خ. **توفير مصادر وفرص غير تقليدية للتمويل**، سواء التمويل الداخلي من الموازنة العامة والقطاع الخاص، أو من المنظمات الدولية والإقليمية.

د. **توسيع مجالات التعاون الدولي والإقليمي**، لتبادل ونقل المعارف والخبرات، وانتقاء التكنولوجيا المناسبة ,

2.متطلبات تطوير نظم وآليات المتابعة والتقييم للتنمية المستدامة :

أ. **الاستقرار على الآلية المؤسسية المسئولة عن متابعة وتقييم استراتيجية التنمية المستدامة**، فى ضوء البدائل التالية :

- **وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري**، بالتعاون مع الجهاز المركزي للتعبئة العامة للإحصاء، ومعهد التخطيط القومي.
- **وحدة متابعة وتقييم مستقلة برئاسة الجمهورية**، وفق الاقتراح المطروح بوثيقة استراتيجية التنمية المستدامة.
- **المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية**، من خلال (المجلس الأعلى للتنمية المستدامة)، وفق المقترح الذى تقدمه الدراسة. (شكل رقم : 5-1).

ب. **تحديد آليات إعداد تقارير المتابعة والتقييم بأنواعها**، ومسارات التغذية المرتدة وصلاحيات التصحيح والتحسين المستمر،

ت. **التطوير والمراجعة المستمرة لمؤشرات القياس**، سواء بطرح مؤشرات جديدة وفق المتغيرات المحلية والخارجية المؤثرة، أو تطوير المؤشرات الجارية، بالتنسيق مع الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ومعهد التخطيط القومي.

3. متطلبات تطوير النظم الإحصائية الوطنية لدعم إدارة ومتابعة وتقييم التنمية المستدامة :

أ. **بناء نظام معلومات ودعم قرار لمؤشرات التنمية المستدامة وتغير المناخ :** وفق متطلبات إعداد ومتابعة وتقييم الاستراتيجيات والخطط الوطنية وبرامج العمل الحكومية ذات الصلة من جهة، ومتطلبات توقيع مصر على المعاهدات والاتفاقيات الدولية ذات الصلة من جهة أخرى، بالتعاون بين الأجهزة المعنية.

ب. **التطوير المستمر للمؤشرات الإحصائية للتنمية المستدامة على مستويات متعددة**، سواء على المستوى القومي، القطاعي، القضايا التنموية. وكذلك على مستوى المحافظات المصرية بدراسة إصدار **(تقارير للتنمية المستدامة على مستوى المحافظات المصرية)**، على غرار تقارير التنمية البشرية المحلية.

ت. **وضع آلية فعالة للتكامل والحوار المستمر بين جهاز الإحصاء، ووزارة التخطيط ومعهد التخطيط القومي**، بخصوص قضايا الاستدامة بما يضمن تواجد ممثلين للأطراف الثلاثة في الفرق البحثية، فرق العمل، واللجان الفنية ذات الصلة بقضايا الاستدامة ومتابعتها وتقييمها.

ث. **توسيع نطاق التطبيقات الإحصائية الحديثة المرتبطة بالتنمية المستدامة**، مثل تطبيقات ثورة البيانات، والبيانات الكبيرة وغيرها، بالتعاون بين الجهاز المركزي للإحصاء ومعهد التخطيط القومي، والجهات المعنية الأخرى محليا وخارجيا.

ج. **استكمال تطوير وتخضير الحسابات القومية**، حتى يمكن لها أن تعكس التفاعلات والعلاقات الجديدة بين التنمية الإقتصادية والبيئة والاستدامة، وتضمين آثار وتكلفة الهدر البيئي، ونفاذية الموارد على الناتج المحلى الإجمالي المعدل بيئيا.

ملخص البحث

نحو إطار متكامل لقياس ودراسة أثر أهداف التنمية المستدامة لما بعد 2015 على أوضاع التنمية المستدامة في مصر خلال الفترة 2015-2030

استهدف البحث طرح تصورات متكاملة حول بناء آلية منهجية لإدارة ومتابعة وتقييم مدى التقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة بما يدعم تنفيذ استراتيجية التنمية المستدامة : رؤية مصر 2030، في ضوء الخبرات العالمية والإقليمية، وفى ضوء خبرات الواقع المحلى. ولتحقيق هذا الهدف ناقشت الدراسة عبر خمسة فصول مجموعة من القضايا التي تساهم في بلورة تلك التصورات وبناء الآلية المنهجية المنشودة.

وقد ناقش **الفصل الأول** بعض المراجعات في فكر التنمية حول الحوكمة الجيدة والتخطيط ومتابعة الاستدامة، تغير المناخ، وخبرات التنمية البديلة، خاصة في الدول النامية، وانعكاس ذلك على تطوير فكر وخبرات التنمية والتخطيط للاستدامة في مصر.

وعرض **الفصل الثاني** خبرات المتابعة وتقييم الأثر والدعم الإحصائي المستفادة من تجربة الأهداف الإنمائية للألفية، سواء على المستوى العالمي أو المستوى المصري، كما عرض لقضايا التوازن والتشابكات بين محاور التنمية المستدامة الثلاثة الإقتصادية والاجتماعية والبيئية.

كما قدم **الفصل الثالث** استعراضا لخبرات وتجارب لإدارة ومتابعة وتقييم التنمية المستدامة ونوعية الدعم الإحصائي والمعلوماتي ذي الصلة في بعض الدول المتقدمة (كندا، وفرنسا)، والدول الصاعدة (كوريا الجنوبية، والبرازيل)، والدول النامية (تركيا، جنوب أفريقيا، وتونس).

أما **الفصل الرابع** فقد خصص للتجربة المصرية في إدارة ومتابعة وتقييم التنمية المستدامة، حيث تناول تحليل وتقييم منطلقات إدارة ومتابعة وتقييم التنمية المستدامة في مصر، وتقييم طبيعة الدعم الإحصائي المتاح، وتفاعلاتها مع آليات وخبرات الواقع المؤسسي والعملي الراهن.

وبناء على الأفكار والتصورات المطروحة في الفصول الأربعة السابقة، فإن **الفصل الخامس** قد خصص لعرض نتائج الدراسة الرئيسة، وطرح متطلبات بناء وتطوير نظام متكامل لمتابعة وتقييم أثر أهداف التنمية المستدامة في مصر، بما يستلزمه هذا النظام من عناصر تشريعية، مؤسسية، إحصائية ومعلوماتية، تكنولوجية، وبشرية تتعامل مع الجوانب الثلاثة للتنمية المستدامة : الإقتصادية، الاجتماعية والبيئية.

ونعرض فيما يلى لأبرز نتائج الدراسة، ومتطلبات بناء نظام متكامل لمتابعة وتقييم التنمية المستدامة، وتوفير الدعم الإحصائي اللازم لها في مصر :

أولا نتائج الدراسة :

- **تعزيز استدامة التنمية، مسار حتمي عالميا ومحليا لعمران الكوكب والعمران البشرى :**

  وهو الدرس الأبرز من تجربة الأهداف الإنمائية للألفية حتى عام 2015.

- **التنمية المستدامة وتغير طبيعة وتشابكات الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في ظل ثنائية النمو والفقر،** فمع تواصل النمو في العديد من الاقتصادات ظل الفقر يشكل تحدياً كبيراً لاسيما في البلدان ذات الدخول المنخفضة والمتوسطة مصحوبا بمزيد من الضغوط على الموارد.
- **خبرات وتجارب التنمية البديلة تقدم مسارات ومقاربات غير تقليدية لدعم وتقييم التنمية المستدامة،** خاصة في الانتقاء التكنولوجي، والتمايز الثقافي، وتطوير المؤشرات المناسبة .
- **تغير المناخ عنصر حاكم في التنمية المستدامة،** فى ضوء عرض الدراسة لخبرات دول متقدمة (كندا /فرنسا)، وصاعدة (كوريا/البرازيل) ونامية (جنوب أفريقيا، وتونس).
- **ما بعد التنمية المستدامة – فلسفة وآليات النمو الأخضر الأقل كربونا تتشكل،** وتجسدها تجربة كوريا الجنوبية، والتي تقدم اجتهادات وطنية هامة جديرة بالدراسة.
- **خبرات هامة في حوكمة وإدارة التنمية المستدامة :** ومن أبرزها :

- **التخطيط الاستراتيجي والحلم – الفريضة الحاضرة :** وهى الخبرة التي تجسدها بامتياز جهود الأمم المتحدة، كما تجسدها خبرة معظم دول العالم، ومنها مصر.
- **فرص تحويل الاستراتيجية الى واقع – مراحلية الحلم :** بخطط مرحلية للتنمية المستدامة أو النمو / الاقتصاد الأخضر (كندا، فرنسا، كوريا الجنوبية).
- **أهمية التشريعات المرجعية،** سواء للاستراتيجيات الوطنية (التشريع الكندي للتنمية المستدامة)، أو لتشريعات ذات صلة مباشرة بها (القانون الفرنسي لتغير المناخ).
- **إطار مؤسسي فاعل للتنمية المستدامة :** كبيت خبرة وطني، أو مخطط، أو محاور مجتمعي، أو وسيط ومنسق للتعاون الدوى ذي الصلة.
- **الترابط مع آليات وفرص ومصادر التمويل،** سواء الموازنة العامة للدولة . تمويل القطاع الخاص، المجتمع المدني، ومصادر التمويل الدولية والإقليمية.

- **المشاركة المجتمعية في تخطيط وصناعة الحلم، ومشاركة الجهات الأكاديمية ومعاهد ومراكز البحوث وغيرها:** وهو الدرس الرئيس في كافة الخبرات العالمية في الدول المتقدمة والصاعدة والنامية.
- **التعاون الخارجي على كافة المستويات،** بما يوفره من : تمويل، نقل معرفة وخبرة، بناء قدرات، وانتقاء تكنولوجي.

- **خبرات هامة في متابعة وتقييم التنمية المستدامة والدعم الإحصائي المناسب** : ومن أبرزها : منظومة غير تقليدية للمتابعة والتقييم متعددة المستويات والتقارير، توفير الحد الأدنى اللازم من تحديد الأدوار والعلاقات ومسؤوليات التصحيح والمساءلة عن الأداء، الإبداع والابتكار فى المؤشرات (تجارب كندا، كوريا الجنوبية، البرازيل)، أهمية بناء القدرات والنظم والتطبيقات الإحصائية الحديثة، وبناء وتطوير القدرات البشرية.

ثانيا : شروط ومقدمات بناء نظام متكامل لمتابعة وتقييم التنمية المستدامة، وتوفير الدعم الإحصائي اللازم في مصر :

1. متطلبات إدارة وحوكمة التنمية المستدامة :

ث. تطوير شامل للأطر التشريعية ذات الصلة بالتنمية المستدامة وتغير المناخ، مع الأخذ في الاعتبار البدائل التالية :

أ. إصدار تشريع شامل للتنمية المستدامة، يحدد شروطها ومعاييرها وضوابطها ومحفزاتها على المستوى القومي ومستوى القطاعات الهامة، ومستوى المحافظات المختلفة.

ب. إصدار تشريعات وطنية مستقلة ومترابطة ذات صلة، للتنمية المستدامة، تغير المناخ، الاقتصاد الأخضر، التكنولوجيات النظيفة / الخضراء، جودة الحياة.

ج. طرح آلية مقترحة لحوكمة وإدارة التنمية المستدامة في ضوء الخبرات العالمية :

أ. إنشاء مجلس أعلى للتخطيط والتنمية، برئاسة رئيس الدولة، ويكون بمثابة مجلس المجالس التنموية في مصر (السكان، المرأة، التعليم والبحث العلمى، ومجلس المحافظين، وغيرها).

ب. **إنشاء مجلس أعلى للتنمية المستدامة**، ويعمل بمثابة آلية استشارية و(مستودع تفكير) لدعم المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية، ويضمن دمج اعتبارات وأهداف الاستدامة في كافة نواحي ومجالات التنمية في مصر، واقتراح السياسات والتدابير التي تدعم هذا الإدماج.

" **مقترح إدارة ومتابعة وتقييم استراتيجية التنمية المستدامة فى مصر** "

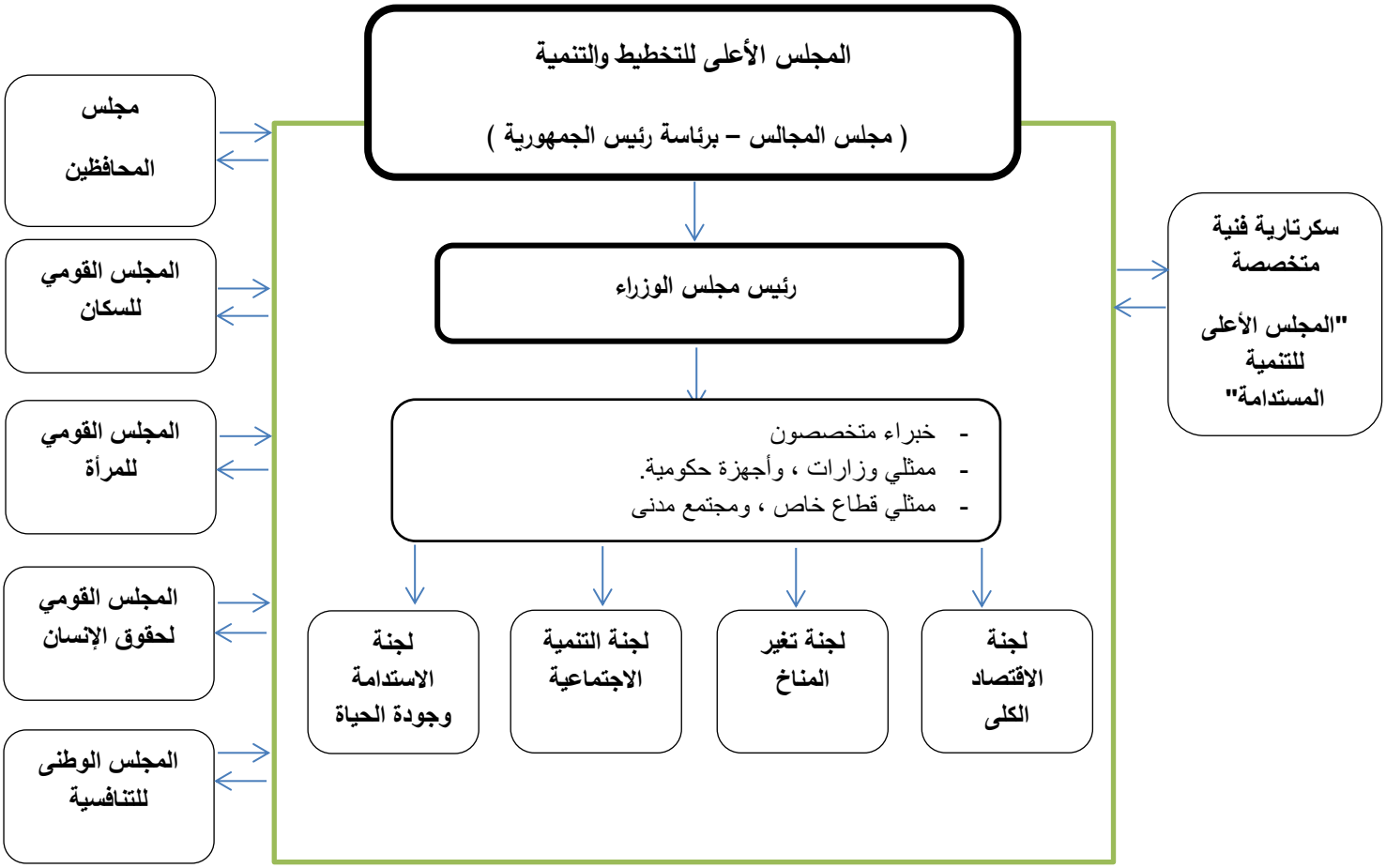

ح. **إعداد ونشر أدلة عملية حول (ضوابط وشروط التنمية المستدامة)**، سواء على المستوى القطاعي،، أو على مستوى المحافظات.

خ. توفير **دعم بحثى لمساندة تطبيق استراتيجية التنمية المستدامة**، سواء بالتعرف على التحديات المتغيرة، تنبيه وانذار مبكر، متابعة الخبرات العالمية وتطويع المناسب منها.

د. **توجيه مزيد من الجهد لقضية نمذجة وتحليل التشابكات** بين محاور وأهداف التنمية المستدامة وانعكاساتها على طبيعة السياسات والتدابير التنموية.

ذ. **توجيه مزيد من الاهتمام للتوعية بقضايا التنمية المستدامة،** وإعادة تسويق استراتيجية التنمية المستدامة، خاصة لدى الجمهور، الاتحادات المهنية، قطاعات الأعمال.

3.متطلبات تطوير نظم وآليات المتابعة والتقييم للتنمية المستدامة :

– **الاستقرار على الآلية المؤسسية للمتابعة والتقييم،** فى ضوء البدائل التالية :

أ. **وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري،** بالتعاون مع الجهاز المركزي للتعبئة العامة للإحصاء، ومعهد التخطيط القومي.

ب. **وحدة متابعة وتقييم مستقلة برئاسة الجمهورية،** وفق الاقتراح المطروح بوثيقة استراتيجية التنمية المستدامة.

ت. **المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية،** من خلال (المجلس الأعلى للتنمية المستدامة)، وفق المقترح الذى طرحته الدراسة.

ر. **تحديد آليات إعداد تقارير المتابعة والتقييم بأنواعها،** ومسارات التغذية المرتدة وصلاحيات التصحيح والتحسين المستمر.

ز. **التطوير والمراجعة المستمرة لمؤشرات القياس،** سواء بطرح مؤشرات جديدة وفق المتغيرات المحلية والخارجية المؤثرة، أو تطوير المؤشرات الجارية.

3. متطلبات تطوير النظم الإحصائية الوطنية لدعم إدارة ومتابعة وتقييم التنمية المستدامة :

- **بناء نظام معلومات ودعم قرار لمؤشرات التنمية المستدامة وتغير المناخ :** وفق متطلبات إعداد ومتابعة وتقييم الاستراتيجيات ومتطلبات المعاهدات والاتفاقيات الدولية.
- **التطوير المستمر للمؤشرات الإحصائية للتنمية المستدامة على مستويات متعددة،** المستوى القومي، القطاعي، والمحافظات ودراسة إصدار **(تقارير للتنمية المستدامة على مستوى المحافظات).**
- **وضع آلية فعالة للتكامل والحوار المستمر بين جهاز الإحصاء، ووزارة التخطيط ومعهد التخطيط القومي،** بخصوص قضايا الاستدامة.
- **توسيع نطاق التطبيقات الإحصائية الحديثة المرتبطة بالتنمية المستدامة،** مثل تطبيقات ثورة البيانات، والبيانات الكبيرة وغيرها، بالتعاون بين الجهاز المركزي للإحصاء والجهات المعنية.

- **استكمال تطوير وتخضير الحسابات القومية**، حتى يمكن لها أن تعكس التفاعلات والعلاقات الجديدة بين التنمية الإقتصادية والبيئة والاستدامة، وتضمين آثار وتكلفة الهدر البيئي، ونفاذية الموارد على الناتج المحلى الإجمالي المعدل بيئيا.

المراجع

أولا : مراجع عربية :

- استراتيجية التنمية المستدامة – رؤية مصر 2030.(2016).
- أحمد الصياد (مارس 2016)، دور بنك الاستثمار القومي فى المتابعة الميدانية للمشروعات المدرجة بالخطة، ندوة تقييم منهجية متابعة أداء الخطة القومية والخطط القطاعية، معهد التخطيط القومي.
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (يناير 2016)، تقرير حول أهداف التنمية المستدامة لما بعد 2015.
- ---------- (أبريل 2016)، تقرير حول مؤشرات التنمية المستدامة، تقرير داخلي غير منشور.
- الجريدة الرسمية (2015)، "القانون رقم 31 لسنة 2015 باعتماد خطة التنمية الإقتصادية والاجتماعية للعام المالى 2016/2015".
- الجمهورية التونسية (2015)، الوثيقة التوجيهية لمخطط التنمية 2016–2020.
- النورى السوسى (2011)، مسار التنمية المستدامة في تونس، بحث مقدم الى ورشة الإطار المؤسسي للتنمية المستدامة في المنطقة العربية.
- " الصعود البطىء" الطويل للطاقة الشمسية وطاقة الرياح"، مجلة العلوم، النسخة العربية من Scientific American، (يونيو 2014).
- " أمل خادع"، مجلة العلوم Scientific American، (يوليو – أغسطس 2014).؟
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2014)، تقرير التنمية البشرية العالمي 2014.
- بيان الحكومة – نعم نستطيع، مارس 2016.
- على نصار وآخرون، التخطيط الوطنى فى مطلع القرن 21: نموذج استرشادي فى المحتوى والتشابكات. بحث مقدم الى مؤتمر اصلاح منظومة التخطيط المصرية، فبراير 2012
- فريق بحث التنمية المستدامة (نوفمبر 2015)، قضايا للطرح على ملتقى الحوار حول استراتيجية التنمية المستدامة– رؤية مصر 2030، معهد التخطيط القومي(غير منشورة).

- ل. كيرى: " هل احترار الكرة الأرضية أسرع من المتوقع"، العلوم، مارس / أبريل 2015.
- مجدى امام.(مارس 2016). منهجية وآلية متابعة أداء الخطة القومية والخطط القطاعية. ندوة تقييم منهجية متابعة أداء الخطة القومية والخطط القطاعية. معهد التخطيط القومي.
- محمد القصاص (2003)، الشباب واستدامة التنمية، سيمينار الثلاثاء بمعهد التخطيط القومي. الحلقة الخامسة 2003/2/25.
- محمد ماجد خشبة وآخرون (2013)، نماذج وخبرات عالمية واقليمية فى إدارة التنمية- تجربة تركيا، تقرير غير منشور للعرض على المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية بدولة الكويت.
- مصطفى غالى (مارس 2016). متابعة منظومة الاستثمار القومي. ندوة تقييم منهجية متابعة أداء الخطة القومية والخطط القطاعية – معهد التخطيط القومي.
- معهد التخطيط القومي وUNDP (2008)، تقرير التنمية البشرية لمصر 2008، العقد الاجتماعي في مصر ودور المجتمع المدني.
- وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري (2016)، "استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر 2030".
- ---------- (2015)، تقرير متابعة الأداء الاقتصادي والاجتماعي خلال الربع الرابع والعام المالى 2015/2014.
- ---------- (2015)، خطة التنمية الإقتصادية والاجتماعية للعام المالى 2015-2016.
- ---------- (2015)، الملامح الأساسية لخطة التنمية الإقتصادية والاجتماعية للعام المالى 2016/2015.
- ---------- (2014)،المنظومة المتكاملة لإعداد ومتابعة الخطة الاستثمارية : الدليل الشامل للمنظومة.
- وزارة البيئة والتنمية المستدامة- المرصد التونسي للبيئة والتنمية المستديمة(2010) .المؤشرات الوطنية للتنمية المستدامة.

- هدى النمر وآخرون (2015)، الأهداف الإنمائية لما بعد 2015 فى سياق توجهات التنمية فى مصر، معهد التخطيط القومي، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية.

ثانيا : مراجع أجنبية :

- An Atkission Group – IAEG (2016), The SDG indicators : What are we measuring.
- Assessment report-Egypt(2015), National Statistics System.
- Cassidy, M(2014), Assessing Gaps in in Indicator Availability and Coverage. SDSN Briefing Paper.
- Climate Policy (2002), " Linkages between climate change and sustainable Development" .
- Cutter, Amy., et al.,(2015), Sustainable Development Goals and Integration: Achieving a Better Balance Between The Economic, Social and Environmental Dimensions.
- Data Revolution Group (2014), A world that counts : Mobilizing the Data Revolution for Sustainable Development.
- Environmental Affairs, National Strategy for Sustainable Development and action plan (nSSD-1) 2011-2014.
- European Economic and Social Committee(2014), Background note-Brazil and SDGs.
- France(2010), The National Strategy for Sustainable Development 2010-2013-Towards a green and Fair Economy.
- French Ministry of Foreign Affairs (2013),Post-2015 agenda on development :French position paper prepared with civil society
- Government of Canada(2016), Planning for Sustainable Future: A Federal Sustainable Development for Canada.
- Hulme ,David et al.(2014),Governance as a global development goal : setting measuring and monitoring post 2015 development agenda.
- ILO (2013) ,Special Advisor on Post-2015 Development Planning: Lessons learned from The MDGS and perspectives for The Post-2015 Development Agenda, Trade Union Meeting of Experts on the Post-2015 Development Agendas, Geneva.
- IUCN (2015),Towards strong Accountability for Sustainable Development. IUCN Position Paper.
- IPCC(2010),Understanding climate change-22 Gears of IPCC assessment..

- Joshi, D. et al.(2015).Improving governance for the post 2015 Sustainable Development Goals :scenario forecasting the next 50 years, School of International Studies. Geneva.
- Kyung, Min(2014), A measurement strategy for green economy in Korea,.
- Loshin, David,(2013), Big Data Analytics. Morgan Kaufmann publisher.
- Office of the Audit General of Canada(2015),Managing sustainable development. www.oag-bvg.gc.ca.
- McCollum, Ian, Helen Armstrong, and Anthony Johnson. (2013). Social network analysis with applications. John Wiley & Sons.
- Mehmet Arda et al, Measuring sustainable development to 2030 – A view from Turkey, NPSIA,
- Mislove, Alan E. (2009),Online social networks: measurement, analysis, and applications to distributed information systems. ProQuest.
- Pisano,Umberto.(2015), The Sustainable Development Goals (SDGs) and their impact on the European SD governance framework.
- Pumella Msweli(2015).“From 2015 MDGs to 2030 Sustainable Development Goals – Is South Africa ready for challenge?.” Journal of Green Economy and Development.Vo.1,No,1. www.environment.gov.za.
- Reeves, Jonthan & Milledge, Simon(2015), Integrated approaches to SDG implementation and indicators: focus on forests. International Institute for Environment and Development.
- Sachs, Jeffery, et al, (2016),Preliminary Sustainable Development Goal (SDG) Index and Dashboard. SDSN Working Paper.
- Schmidt, Guido. & Sachs,. (2015). Financing for Sustainable Development: Implementing the SDGs through Effective Investment Strategies and Partnerships. SDSN Working Paper.
- UN.(2015), Multi-stakeholder Partnerships in the post-2015 development era: Sharing knowledge and expertise to support the achievement of the Sustainable Development Goals, Department of Economic and Social Affairs.

- --------- (2013), Lessons learned From MDG Monitoring From A Statistical Perspective, Report of the Task Team on Lessons Learned From MDG Monitoring of the IAEG- MDG.
- UN (2013),Turkey-Development Agenda of Turkey for post 2015: National Consultations report.
- UNDP (2012), Case studies on sustainable development in practice-Triple wins for sustainable development.
- UNEP(2010), Overview of the Republic of Korea's National Strategy for Green Growth.
- Republic of Korea- Presidential Commission on Green Growth, Road to our Future: Green Growth National Strategy and the Five –Year plan 2009-2013.
- Report of the Inter-Agency and Expert Group on Sustainable Development Goal Indicators. March 2016.
- Suter, Sonya and Fishman ,Adam (2015),Lessons on monitoring and reporting from the MDGs and other major processes.Independent Research Forum.
- South Africa , National Development Plan 2030 : Our Future make it work-Executive Summary.
- South African Government (2015).The Outcomes Approach : www.gov.za.
- Statement by Brazil(2015),Post -2015 Development Agenda. Intergovernmental Negotiations.
- Sustainable Development Solutions Network- SDSN.(2015), Data for Development: A Needs Assessment for SDG Monitoring and Statistical Capacity Development.
- ----------.(2015), Data for Development: An Action Plan to Finance the Data Revolution for Sustainable Development.
- ----------,(2015).Getting started with the sustainable development-A guide for stakeholders.
- ----------.(2015), Indicators and a monitoring framework for the sustainable development goals-Launching a Data Revolution for the SDGs.
- Swanson, Darren and Pinter, Laszlo (2006).Governance structures for national sustainable development strategies – Prepared for OECD.
- The SDSN and Open Data Watch ahead(2015**),** Data for Development**.** An Action Plan to Finance the Data Revolution for Sustainable Development, The Third International Conference on Financing for Development

- The university of reading-ECIFM.(www.ecifm.rdg.ac.uk.)
- WB.(2014),Worldwide Governance Indicators : www.info.worldwide.org
- World Bank Group(2015), Open Data for Sustainable Development, - Transport and ICT.
- WB-IEG (2015).Managing evaluation : A how- to guide for managers and commissioners of evaluation.
- ----------(2009), Institutionalization impact evaluation within framework of a monitoring and evaluation system.
- www. the guardian.(2015), Com /global development-goals after-2015.
- ---------- (2015), Managing evaluation : A how to guide for managers and commissioners of evaluation.
- www.SD org (2015), Advocacy Toolkit :Influencing the post - 2015 Development Agenda.pp52-53.
- Young, soogil (2014),Sustainable Development experiences and global agenda :Korean experience. presented to seminar on sustainable development, Chile.
-

ثالثا : مواقع إليكترونية :

- موقع المجالس الوطنية للتنمية المستدامة – GNNCSDS -www.environment.gov.za-
- موقع حكومة جنوب أفريقيا – www.gov.za
- موقع وزارة الشئون البيئية بجنوب أفريقيا – www.environment.gov.za.

رابعا : مقابلات شخصية للفريق البحثي :

- مقابلات شخصية متعددة مع الأستاذة الدكتورة /نائب وزير التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري

- مقابلة شخصية موسعة مع قيادات التخطيط والمتابعة بوزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري.
- مقابلة شخصية مع مجموعة التنمية المستدامة بالجهاز المركز للتعبئة العامة والإحصاء.

ملـحق

" تطبيق التحليل الشبكي لتقييم درجة التشابكات بين أهداف استراتيجية التنمية المستدامة – رؤية مصر 2030 – تطبيق تجريبي "

يعبر هذا التحليل عن اهتمام الفريق البحثي بقضية تقدير وتقييم التشابكات بين أهداف استراتيجية التنمية المستدامة فى مصر – رؤية مصر 2030، بما يوفر مدخلات هامة للمخطط ومتخذ القرار فى التدخل، تطوير السياسات، تقدير التكلفة، التصحيح وتفادى أخطاء التخطيط والمتابعة والتقييم. وقد تم تطبيق ذات التحليل على الأهداف العالمية للتنمية المستدامة (متن الدراسة – الفصل الثاني).

ويعتبر هذا التحليل بمثابة دراسة تجريبية (pilot study) تحتاج لمزيد من الوقت و تنوع الخبرات للقيام بدراسة أشمل وأكثر تعمقا وبدعم من خبراء متخصصين أو مراكز دولية متخصصة مثل : (المعهد الدولي لتحليل تطبيقات النظم – IIASA) الذى قد يتعاون مع المعهد فى هذا الخصوص فى المرحلة المقبلة. وقد أعتمد التحليل فى الأساس على تحليل مفردات الكلمات المستخدمة فى الاستراتيجية (text analysis) لمعرفة الترابط بين الأهداف.

وتجدر الإشارة الى وجود اختلاف بين الأجندة العالمية للتنمية المستدامة والاستراتيجية المصرية من حيث عدد الأهداف والأهداف الفرعية (الغايات) وكذلك المؤشرات. فقد بلغت الأهداف الرئيسة فى استراتيجية مصر عشرة أهداف مقابل سبعة عشر فى الأهداف العالمية، بينما بلغ عدد الأهداف الفرعية فى استراتيجية مصر 45 مقابل 169 فى العالمية، وبلغت عدد المؤشرات فى الاستراتيجية المصرية 252، مقابل 129 مؤشرا فى الأجندة العالمية. كما يلاحظ أن الاستراتيجية المصرية المقترحة لم تضع المؤشرات الخاصة بكل هدف فرعى ولكن تم تجميع المؤشرات الخاصة بالهدف الرئيس، كما أن (البرامج والمشروعات) لم ترتبط بالأهداف الفرعية مما يجعل من الصعوبة متابعة تحقيق الأهداف الفرعية أو مدى تقدمها.

ويحدد الجدول التالى يحدد الترابط بين الأهداف فى استراتيجية مصر للتنمية المستدامة :

جدول رقم م -1 " الترابط بين الأهداف فى استراتيجية مصر للتنمية المستدامة"

الهدف الأول:1-1 التنمية الإقتصادية	
الأهداف الفرعية	**الترابط أهداف/أهداف فرعية**
1-1-1 استقرار أوضاع الاقتصاد الكلى	
2-1-1 تحقيق نمو احتوائي ومستدام	**2-5-3 تحقيق الحماية للفئات الأولى بالرعاية.**
3-1-1 زيادة التنافسية والتنوع والاعتماد على المعرفة	
4-1-1 تعظيم القيمة المضافة	
5-1-1 يلعب دور فعال فى الاقتصاد العالمي قادراً على التكيف مع المتغيرات العالمية	
6-1-1 توفير فرص عمل لائق ومنتج	**2-5-2 تحقيق المساواة**
7-1-1 يصل نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالي الحقيقي إلى مصاف الدول ذات الدخل المتوسط المرتفع	
8-1-1 دمج القطاع غير الرسمي فى الاقتصاد	

الهدف الثانى:1-2 الطاقة	
الأهداف الفرعية	**الترابط :أهداف/أهداف فرعية**
1-2-1 ضمان أمن الطاقة	
2-2-1 زيادة مساهمة قطاع الطاقة فى الناتج المحلى الإجمالي	**1-1-1 استقرار الاقتصاد**
3-2-1 تعظيم الاستفادة من المواد المحلية للطاقة	
4-2-1 تعزيز الإدارة الرشيدة والمستدامة للقطاع	
5-2-1 خفض كثافة استهلاك الطاقة	
6-2-1 الحد من الأثر البيئي للانبعاثات بالقطاع	**3-9-2 الحد من التلوث**

الهدف الثالث:1-3 المعرفة والابتكار والبحث العلمى	
الأهداف الفرعية	**الترابط : أهداف/أهداف فرعية**
1-3-1 تهيئة بيئة محفزة لتوطين وإنتاج المعرفة	
2-3-1 تفعيل وتطوير نظام وطني متكامل للابتكار	
3-3-1 ربط تطبيقات المعرفة ومخرجات الابتكار بالأولويات	**3-1-1 زيادة التنافسية**

	4-1-1 تعظيم القيمة المضافة

الهدف الرابع:1-4 الشفافية وكفاءة المؤسسات الحكومية	
الأهداف الفرعية	الترابط : أهداف/أهداف فرعية
1-4-1 جهاز إداري يتميز بالكفاءة والفعالية والمواءمة مع المتغيرات المحلية والعالمية	1-3-1 تهيئة بيئة محفزة 2-8-2 رفع كفاءة المؤسسات
2-4-1 تقديم خدمات متميزة مرتفعة الجودة تطبق الأساليب الحديثة	
3-4-1 نظام يتسم بالشفافية يتفاعل مع المواطن ويستجيب لمطالبه ويخضع للمساءلة المجتمعية	3-6-2 حوكمة قطاع الصحة

الهدف الخامس:2-5 العدالة الاجتماعية	
الأهداف الفرعية	الترابط : أهداف/أهداف فرعية
1-5-2 تعزيز الاندماج المجتمعي	
2-5-2 تحقيق المساواة فى الحقوق والفرص	
3-5-2 تحقيق الحماية للفئات الأولى بالرعاية	

الهدف السادس:2-6 الصحة	
الأهداف الفرعية	الترابط أهداف/أهداف فرعية
1-6-2 النهوض بصحة المواطنين فى إطار من العدالة والإنصاف	3-5-2 تحقيق الحماية للفئات الأولى بالرعاية 2-5-2 تحقيق المساواة
2-6-2 تحقيق التغطية الصحية الشاملة لجميع المصريين مع ضمان جودة الخدمات المقدمة	
3-6-2 حوكمة قطاع الصحة	

الهدف السابع:2-7 التعليم والتدريب	
2-7-1 التعليم العام الأساسي (قبل الجامعي)	
الأهداف الفرعية	الترابط أهداف/أهداف فرعية
2-7-1-1 تحسين جودة النظام التعليمي بما يتوافق مع النظم العالمية	
2-7-1-2 إتاحة التعليم للجميع دون تمييز	2-5-2 تحقيق المساواة 2-5-3 تحقيق الحماية للفئات الأولى بالرعاية
2-7-1-3 تحسين تنافسية نظم ومخرجات التعليم	2-3-1 تفعيل وتطوير نظام وطني
2-7-2 التعليم الفنى والتدريب	
الأهداف الفرعية	الترابط أهداف/أهداف فرعية
2-7-2-1 تحسين جودة نظام التعليم الفنى والتدريب بما يتوافق مع النظم العالمية	
2-7-2-2 إتاحة التعليم للجميع دون تمييز	1-1-6 توفير فرص عمل لائق 2-5-2 تحقيق المساواة
2-7-2-3 تحسين تنافسية نظم ومخرجات التعليم الفنى والتدريب	
2-7-1 التعليم الجامعي أو العالي	
الأهداف الفرعية	الترابط أهداف/أهداف فرعية
2-7-3-1 تحسين جودة النظام التعليمي بما يتوافق مع النظم العالمية	
2-7-3-2 إتاحة التعليم للجميع دون تمييز	1-1-6 توفير فرص عمل لائق 2-5-2 تحقيق المساواة
2-7-3-3 تحسين تنافسية نظم ومخرجات التعليم	2-3-1 تفعيل وتطوير نظام وطني متكامل للابتكار

2-8 الهدف الثامن: الثقافة	
الأهداف الفرعية	الترابط : أهداف/أهداف فرعية
2-8-1 دعم الصناعات الثقافية كمصدر قوة للاقتصاد	1-1-4 تعظيم القيمة المضافة
2-8-2 رفع كفاءة المؤسسات الثقافية والعاملين بالمنظومة الثقافية	
2-8-3 حماية وتعزيز التراث بكافة أنواعه	

3-9 الهدف التاسع: البيئة	
الأهداف الفرعية	الترابط أهداف/أهداف فرعية
3-9-1 الإدارة الرشيدة والمستدامة لأصول الموارد الطبيعية لدعم الاقتصاد وزيادة التنافسية وخلق فرص عمل جديدة	
3-9-2 الحد من التلوث والإدارة المتكاملة للمخلفات	
3-9-3 الحفاظ على توازن النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي والإدارة الرشيدة والمستدامة لها	
3-9-4 تنفيذ مصر لالتزاماتها الدولية والإقليمية تجاه الاتفاقيات البيئية ووضع الآليات اللازمة لذلك مع ضمان توافقها مع السياسات المحلية	

3-10 الهدف العاشر: التنمية العمرانية	
الأهداف الفرعية	الترابط أهداف/أهداف فرعية
3-10-1 زيادة مساحة المعمور بما يتناسب مع توافر الموارد وحجم وتوزيع السكان	
3-10-2 الارتقاء بمستوى جودة البيئة العمرانية	
3-10-3 تعظيم استغلال الموقع الاستراتيجي لمصر إقليمياً ودولياً	

كما يمثل الشكل التالى شبكة الارتباط بين أهداف استراتيجية مصر للتنمية المستدامة

شكل رقم م – 1" الترابط بين الأهداف فى استراتيجية مصر للتنمية المستدامة "

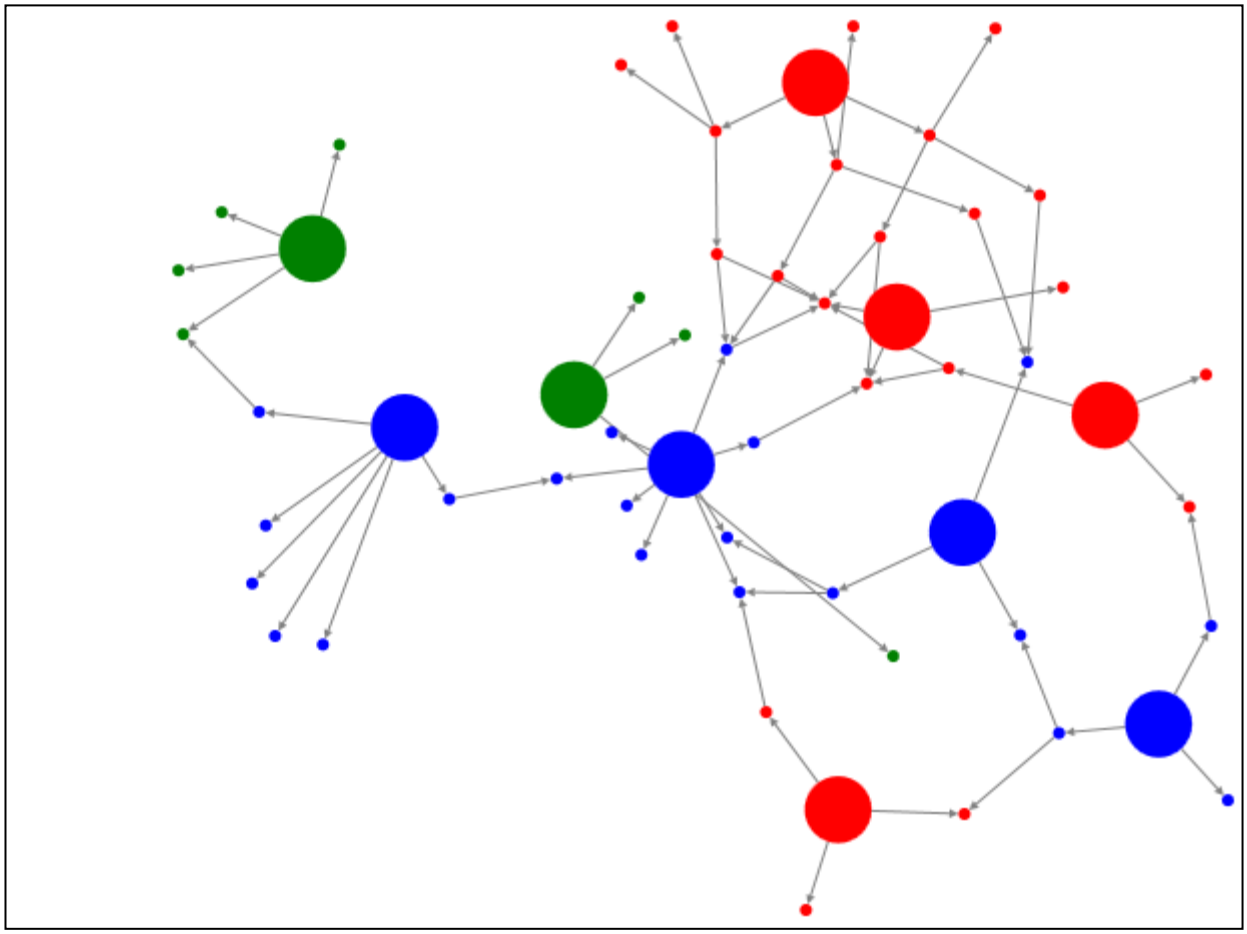

المصدر: بواسطة الباحث باستخدام برنامج NodeXL

ومن الملاحظ بشكل عام محدودية الترابط بين الأهداف المختلفة للاستراتيجية.

ومن أهم نتائج تحليل الشبكة ما يلى :

1.درجة الروابط الداخلية:

- الهدف الفرعي (تحقيق المساواة فى الحقوق والفرص)، عدد الروابط الداخلة إليه 6 روابط، بينما لا يرتبط هو بأي هدف آخر. وبالتالي يمكن القول أن هذا الهدف يحتاج إلى تحقيق أهداف أخرى لكي يمكن تحقيقه.
- يليه الهدف الفرعي (تحقيق الحماية للفئات الأولى بالرعاية) فعدد الروابط الداخلة إليه 4 روابط، بمعنى أنه يحتاج إلى تحقيق أهداف أخرى لكي يمكن تحقيقه.

2.درجة الروابط الخارجية:

- الهدف الفرعي (ربط تطبيقات المعرفة ومخرجات الابتكار بالأولويات) يؤثر على هدفين آخرين.
- ومثله الهدف الفرعي (جهاز إداري يتميز بالكفاءة والفعالية والمواءمة مع المتغيرات المحلية والعالمية) الذى يؤثر على هدفين آخرين أيضاً.

وبالتالي يمكن القول أن التركيز على تحقيق هذين الهدفين يمكن أيضاً أن يؤثر إيجابيا على تحقيق أهداف أخرى مرتبطة.

3. درجة البينية:

- الهدف الفرعي (استقرار أوضاع الاقتصاد الكلى) هو الأعلى بينية.
- يليه الهدف الفرعي (زيادة مساهمة قطاع الطاقة فى الناتج المحلى الإجمالي)

ويمكن مع بداية تنفيذ الاستراتيجية عمل شبكة الارتباط بين الأهداف بحيث يتم تمثيل قيم المؤشرات فيها، وبحيث يتم إضافة هذه القيم على الروابط، وفى هذه الحالة يمكن دراسة تأثير قيم المؤشرات الفعلية على الشبكة وإيجاد حلول لبعض المشكلات التي من الممكن أن تؤثر على معدل تحقيق الأهداف أولا بأول خلال تنفيذ الاستراتيجية.

ويمكن القول أن المجموعة السابقة تعبر عن الطرق الكيفية التي توضح مدى التوازن والترابط بين أهداف التنمية المستدامة. أما الطرق الكمية والمعنية بالقياس الكمي لأهداف التنمية المستدامة فيكون من خلال عمل مجموعة من المؤشرات لقياس الأهداف الفرعية، ومعرفة مدى التقدم المحرز بها، وهي تعتمد بشكل كبير على توافر كم هائل من البيانات لفترة زمنية سوف تستمر للأربعة عشر سنة قادمة حتى عام 2030.